مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية
GCC Centre for Translation, Arabisation and Promotion of Arabic

دراسة

# واقع الترجمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

٢٠٢٤م
إصدار مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية

# دراسة

# واقع الترجمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

٢٠٢٤م

إصدار مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية

مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية

اسم الكتاب: دراسة واقع الترجمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الرقم الدولي: ٢-٠٤٩-١-٩٩٩٩٢-٩٧٨
رقم الإيداع: ٢٠٢٤/٧٣٢٤م
الطبعة الأولى: ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م
نُشِرَ في مسقط، سلطنة عُمان

الناشر:
مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية
الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
ص. ب (٥٣٩) مسقط، سلطنة عُمان
هاتف: ٢٤٩٦٨٨٧٠ (٩٦٨+) فاكس: ٢٤٦٠٧٥٥٠ (٩٦٨+)
البريد الإلكتروني: ctapa@gccsg.org
الموقع الإلكتروني: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/GeneralSecretariat/SectorsSites/GCCTAB/Pages/Home1.aspx

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية التابع للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويُمنَع استخدام أيٍّ من المواد التي يتضمنها الكتاب أو استنساخها أو نقلها كليًّا أو جزئيًّا في أي شكل وبأية وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي أو التسجيل أو أي نظام من نظم تخزين المعلومات أو استرجاعها إلا بإذنٍ خطيٍّ من الناشر.

# المحتويات


فريق العمل ..... ٧

تمهيد ..... ٩

مقدمة ..... ١٠

منهجية الدراسة ..... ١٢

**الترجمة ..... ١٥**

أهمية الترجمة ..... ١٥

أهداف الترجمة ..... ١٦

أنواع الترجمة ..... ١٧

بعض النماذج الدولية لتنظيم الترجمة ..... ١٨

**دولة الإمارات العربية المتحدة ..... ٢٥**

الجانب التشريعي للترجمة ..... ٢٦

التراخيص المهنية واختبارات الترجمة المعتمدة ..... ٢٩

الجهات والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الترجمة ..... ٣١

جمعيات الترجمة ..... ٣٢

مسارد الترجمة المنشورة الخاصة بالمصطلحات والتسميات ..... ٣٣

توحيد ترجمة مسميات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية ..... ٣٤

التسجيل الرسمي للمكاتب والمؤسسات والشركات المعنية بالترجمة ..... ٣٥

مؤسسات إعداد المترجم ..... ٣٦

جوائز ومؤتمرات الترجمة الوطنية والعالمية ..... ٣٧

الجوانب القانونية في الترجمة ..... ٣٩

أدلة الترجمة وضمان الجودة ..... ٤٠

ملخص الوضع الراهن والفرص والتحديات والتوصيات ..... ٤١

## مملكة البحرين ..... ٤٧

الجانب التشريعي للترجمة ..... ٤٨

التراخيص المهنية واختبارات الترجمة المعتمدة ..... ٤٩

الجهات والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الترجمة ..... ٥٠

جمعيات الترجمة ..... ٥١

مسارد الترجمة المنشورة الخاصة بالمصطلحات والتسميات ..... ٥١

توحيد ترجمة مسميات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية ..... ٥٢

التسجيل الرسمي للمكاتب والمؤسسات والشركات المعنية بالترجمة ..... ٥٢

مؤسسات إعداد المترجم ..... ٥٤

جوائز ومؤتمرات الترجمة الوطنية والعالمية ..... ٥٥

الجوانب القانونية في الترجمة ..... ٥٦

أدلة الترجمة وضمان الجودة ..... ٥٦

ملخص الوضع الراهن والفرص والتحديات والتوصيات ..... ٥٧

## المملكة العربية السعودية ..... ٦٥

الجانب التشريعي للترجمة ..... ٦٦

التراخيص المهنية واختبارات الترجمة المعتمدة: ..... ٦٧

الجهات والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الترجمة ..... ٦٨

جمعيات الترجمة ..... ٧١

مسارد الترجمة المنشورة الخاصة بالمصطلحات والتسميات ..... ٧٣

توحيد ترجمة مسميات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية ..... ٧٥

التسجيل الرسمي للمكاتب والمؤسسات والشركات المعنية بالترجمة ..... ٧٦

مؤسسات إعداد المترجم ..... ٧٧

جوائز ومؤتمرات الترجمة الوطنية والعالمية ..... ٨١

الجوانب القانونية في الترجمة ..... ٨٣

أدلة الترجمة وضمان الجودة ..... ٨٤

ملخص الوضع الراهن والفرص والتحديات والتوصيات ..... ٨٥

سلطنة عُمان ..... ٩١
الجانب التشريعي للترجمة ..... ٩٢
التراخيص المهنية واختبارات الترجمة المعتمدة ..... ٩٤
الجهات والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الترجمة ..... ٩٦
جمعيات الترجمة ..... ٩٨
مسارد الترجمة المنشورة الخاصة بالمصطلحات والتسميات ..... ٩٩
توحيد ترجمة مسميات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية ..... ١٠١
التسجيل الرسمي للمكاتب والمؤسسات والشركات المعنية بالترجمة ..... ١٠٢
مؤسسات إعداد المترجم ..... ١٠٣
جوائز ومؤتمرات الترجمة الوطنية والعالمية ..... ١٠٥
الجوانب القانونية في الترجمة ..... ١٠٨
أدلة الترجمة وضمان الجودة ..... ١١٠
ملخص الوضع الراهن والفرص والتحديات والتوصيات ..... ١١١
دولة قطر ..... ١١٧
الجانب التشريعي للترجمة ..... ١١٨
التراخيص المهنية واختبارات الترجمة المعتمدة ..... ١١٩
الجهات والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الترجمة ..... ١١٩
جمعيات الترجمة ..... ١٢٠
مسارد الترجمة المنشورة الخاصة بالمصطلحات والتسميات ..... ١٢٠
توحيد ترجمة مسميات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية ..... ١٢١
التسجيل الرسمي للمكاتب والمؤسسات والشركات المعنية بالترجمة ..... ١٢٢
مؤسسات إعداد المترجم ..... ١٢٣
جوائز ومؤتمرات الترجمة الوطنية والعالمية ..... ١٢٤
الجوانب القانونية في الترجمة ..... ١٢٧
أدلة الترجمة وضمان الجودة ..... ١٢٧
ملخص الوضع الراهن والفرص والتحديات والتوصيات ..... ١٢٨

## دولة الكويت ..... ١٣٧

الجانب التشريعي للترجمة ..... ١٣٨

التراخيص المهنية واختبارات الترجمة المعتمدة ..... ١٣٩

الجهات والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الترجمة ..... ١٤٠

جمعيات الترجمة ..... ١٤٠

مسارد الترجمة المنشورة الخاصة بالمصطلحات والتسميات ..... ١٤١

توحيد ترجمة مسميات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية ..... ١٤١

التسجيل الرسمي للمكاتب والمؤسسات والشركات المعنية بالترجمة ..... ١٤٢

مؤسسات إعداد المترجم ..... ١٤٣

جوائز ومؤتمرات الترجمة الوطنية والعالمية ..... ١٤٦

الجوانب القانونية في الترجمة ..... ١٥١

أدلة الترجمة وأدلة ضمان الجودة ..... ١٥١

ملخص الوضع الراهن والفرص والتحديات والتوصيات ..... ١٥٢

## الخاتمة والتوصيات ..... ١٥٩

الخاتمة ..... ١٥٩

توصيات الدراسة ..... ١٦٢

المصادر والمراجع ..... ١٦٦

## الإشراف والمتابعة والمراجعة

**الأستاذ الدكتور/عبد الله بن سيف التوبي**
مدير مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية

**الدكتور/نبهان بن سيف اللمكي**
خبير بالمركز

**الأستاذ/سالم بن محمد الحجري**
رئيس قسم التعاون والعلاقات العامة

**الأستاذة/عهود بنت خميس المخيني**
خبيرة الترجمة والتعريب

## فريق العمل

### رئيس فريق العمل

**الدكتور/زيد بن علي الدكان**
الدكتوراه في الترجمة من جامعة سيدني-أستراليا.
عضو مؤسس في مجلس إدارة جمعية الترجمة السعودية

### الباحثون

١. **الدكتور/خالد بن محمد آل أبا لحسن**
أستاذ الترجمة المشارك - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - عضو مؤسس في مجلس إدارة جمعية الترجمة السعودية

٢. **الأستاذ الدكتور/علي محمد اليعقوب**
اللغة الفرنسية - جامعة الكويت - وكيل وزارة التربية - الكويت

٣. **الأستاذة/نورة بنت عجب المطيري**
مترجمة - نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الترجمة السعودية

٤. **الأستاذ/يعقوب بن ناصر المفرجي**
مترجم - شركة تنمية نفط عُمان،
وعضو مؤسس لمركز الندوة للترجمة، سلطنة عُمان

٥. **الأستاذ/طارق راشد عليان**
مترجم - دراسات الترجمة، مشروع كلمة، الإمارات العربية المتحدة

٦. **الأستاذ/إبراهيم هلال الكيلاني**
مترجم، مؤسسة قطر

### التحرير اللغوي

**الأستاذ/عبد الفتاح بن علي الشهاري**

### المتابعة الإدارية

**الأستاذة/أماني قبلان العتيبي**

بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس التعاون لدول الخليج العربية

# تمهيد

تولي الحضاراتُ والدولُ اهتمامًا بالترجمة كونها أحد عوامل رُقِيِّ الحضارات وتطوُّرها؛ فالترجمة وسيلة من وسائل النهضة العلمية في شتَّى المجالات الإنسانية والطبيعية، ولعل المتتبع للمسار التاريخي للترجمة في العالمِ العربيِّ يلحظ دور جهود الترجمة في التقدم العلمي والحضاري والأدبي عبر التاريخ.

وفي هذا السياق، يأتي تأسيس مركز التَّرجمة والتَّعريب والاهتمام باللغة العربية بمباركةٍ ساميةٍ من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك باعتمادهم التنظيم الداخلي للمركز في اجتماعِ المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الأربعين في المملكة العربية السعودية، بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٤٤١هـ الموافق ١٠ ديسمبر ٢٠١٩م.

والمركز جهازٌ يتبع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تشرِفُ عليه وزارات الثقافة بدول المجلس، ويهدف بشكل عام إلى الإسهامِ في تعزيز مكانة اللغة العربية في نفوسِ أبناء المجلس، إضافةً إلى التعاون والتنسيق مع الجهاتَ المختصَّة بأعمال الترجمة والتعريب في الدول الأعضاء لتوحيدِ الجهود والإنجازات وإيجاد مرجعية خليجية مشتركة في هذا الشأن. وقد بدأ المركزُ أعمالَه في شهر أكتوبر ٢٠٢١م.

وفي سبيل تحقيق المركز أدوراه ومسؤولياته، منها مثالًا لا حصرًا، الإسهام في إبراز الوجه الحضاري والثقافي لدول المجلس، إلى جانب المتابعة والرصد والنشر لا سيما في مجال الترجمة، أُسْنِدَ إلى المركز مهمة إعداد دراسة لواقع الترجمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي هذا الجانب، جرى التعاون مع جمعية الترجمة بالمملكة العربية السعودية لإعداد الدراسة. وتأتي هذه الدراسة من أجل بحث الوضع الراهن للترجمة بشكل عام في دول المجلس ورصد جهود الترجمة وأنشطتها ومؤسساتها، وإبراز بعض الإنجازات في هذا المجال المهم، وصولًا إلى توصيات من شأنها أن تخدم الترجمة في نطاق دول مجلس التعاون الخليجي.

والله وليُّ التوفيق

مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة والعربية

# مقدمة

تُعَدُّ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مِن أكثر الدُّول تجانسًا وتوافقًا في جوانب كثيرة؛ مِن أهمِّها التاريخ والدين واللغة والثقافة، إضافة إلى وجود العادات والتقاليد المشتركة بين أبنائها، وهو ما يعزِّزُ شعور الانتماء العميق بين دُول المجلس، ويسهم في توليد مزيد من جوانب هذا التجانس والتوافق، إضافة إلى وجود المصالح الأمنية والاقتصادية والبيئية المشتركة.

وفي ظل التطورات العصرية المتسارعة في زمن العولمة، وقوة حركة التواصل العابرة بالثقافات المختلفة لكل الحدود، أصبحت الترجمة ضرورة حاسمة للتواصل والتفاعل بين هذه الثقافات المختلفة. من جهة أخرى، تشهد دول الخليج العربية في مجالات الأعمال والتجارة والسياحة نموًا مستمرًا، ممَّا يعزِّز الحاجة إلى خدمات الترجمة العامة والمتخصصة بشكل كبير.

ونظرًا للمكانة الاقتصادية والثقافية المهمَّة لدول الخليج العربية التي يعدُّها العالم مركزًا جوهريًا في المنطقة العربية، تُجتذبُ إليه الشركات العالمية للاستثمار من مختلف الجنسيات والثقافات، يأتي دور الترجمة استجابة لحاجة مُلِحَّة تستدعيها متطلبات هذه الأعمال التجارية والاستثمارية والتواصلية القائمة بطبيعة الحال بين اللغات المتعددة والثقافات العابرة في المنطقة الخليجية العَرَبية. وهو ما يُحَمِّل الترجمة مهمَّةً كبيرةً تبرز في دورها في نجاح كثيرٍ من هذه الشراكات والاستثمارات العالمية مع دول الخليج العربية.

ومع ذلك، فإن الوضع الراهن للترجمة في دول الخليج العربية يواجه اليوم تحدِّيات لافتة، ويتيح في الوقت نفسه فرصًا عديدة. من هذه الفرص؛ ازدياد الاهتمام بمجال الترجمة وتطوُّر الخدمات المقدَّمة فيه، وظهور مؤسسات ترجمة محترفة ومتخصصة توظِّف التقنية – كالترجمة الآلية مثلًا – لتسهيل

عملية الترجمة وتسريعها، ولُوحِظَ وفرة الموارد التعليمية والتدريبية لتطوير مهارات المترجمين وزيادة مستوى الاحتراف في هذا المجال. أمَّا التحديات التي تواجهها الترجمة في دول الخليج العربية فهي كثيرة؛ منها توافر البيئة التشريعية التكاملية للعمل في الترجمة، ووجود برامج تخصصية صادرة عن دول مجلس التعاون، وتوفير التراخيص المهنية في الترجمة. إضافة إلى فقر عدد المترجمين المؤهلين والمتخصصين في مجالات معينة، مثل الترجمة الطبية والقانونية. ويضاف إلى ذلك قلة الجهات المتخصصة في ضمان جودة الترجمة.

لذا، فإن دراسة الوضع الراهن للترجمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تُعَدُّ أمرًا ضروريًا لفهم التحديات والفرص المتاحة في هذا المجال، ووضع التوصيات المناسبة لحلِّ مشكلاتها، لما لها من أثر في تعزيز الترابط العلمي والثقافي والأدبي والتجاري والمهني في مجال الترجمة بين دول الخليج العربية وبين مجتمع الأعمال العالمي.

تسعى هذه الدراسة لفتح أفق واسع لفهم الوضع الراهن للترجمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوجيه الجهود نحو تحسين هذا المجال المهم وتطويره بِتقديم التوصيات الفاعلة في التطوير المطلوب لقطاع الترجمة في دول المجلس.

# منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة في بياناتها على استقراء مصادر متعددة، من أهمها الدراسات والتقارير الرسمية عن الترجمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والوثائق الرسمية، والمواقع الرسمية للوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والأهلية، والمؤسسات والهيئات الأكاديمية والتدريبية، والمواقع الرسمية للجوائز والندوات الدولية وغيرها، وكذلك المؤسسات والشركات التجارية في كل دولة من دول مجلس التعاون.

وتعتمد الدراسة في أساسها على الاستقصاء والبحث حول المعلومات المتوفرة والمنشورة عن الترجمة في دول المجلس، ونظرًا لضيق الوقت وقصر مدة البحث ولتباين الإحصاءات – في الغالب – حول صناعة الترجمة والحركة الترجمية في دول المجلس لم تتضمن الدراسة معلومات إحصائية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى اختلاف المعلومات المتحصلة عن كل دولة من دول المجلس واختلاف السرد البنائي فيها بناء على ما توفر لدى الباحثين من معلومات عن الدولة الواحدة، ويشمل بحث كل دولة ما يلي:

- **الجانب التشريعي للترجمة:** يشمل الجوانب التشريعية الخاصة بمجال الترجمة في الدولة مع ذكر بعض الأنظمة التي تنظمها – إن وجدت.
- **التراخيص المهنية واختبارات الترجمة المعتمدة:** أي الجهات التي تمنح الترخيص المهني للترجمة – إن وجدت – ونوعية التراخيص أو متطلبات الترخيص لمزاولة مهنة الترجمة، وكيفية منح الجهات أو الأفراد التراخيص اللازمة لمنح ترجمة معتمدة.
- **الجهات والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الترجمة:** ويتناول الجهات والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الترجمة في الدولة.
- **جمعيات الترجمة:** يتناول جمعيات الترجمة في الدولة التي لها تنظيم مستقل.
- مسارد الترجمة المنشورة الخاصة بالمصطلحات والتسميات: يتناول مسارد الترجمة التي تنتجها أو تعتمدها الجهات الرسمية في الدولة التي تلتزم الجهات المقدِّمة للترجمة بها في ترجمة المصطلحات والعبارات الخاصة.
- **توحيد ترجمة مسميات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية:** يتناول الجهات والهيئات المعنية بتوحيد ترجمة تسميات الوزرات، والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية.

- **التسجيل الرسمي للمكاتب والمؤسسات والشركات المعنية بالترجمة:** يتناول التسجيل الرسمي للمكاتب والمؤسسات والشركات التجارية المعنية بتقديم خدمات الترجمة، والشروط التي يجب توفرها في هذه الجهات.
- **مؤسسات إعداد المترجم:** يتطرق إلى الجهات الحكومية والأهلية والخاصة، سواء الأكاديمية أو غيرها، المعنية بإعداد المترجم.
- **المؤتمرات وجوائز الترجمة الوطنية والعالمية:** يتناول المؤتمرات العالمية والجوائز الوطنية والعالمية التي تمنحها الدولة في مجال الترجمة والأهداف والشروط لنيل مثل هذه الجوائز وتعريف مختصر عنها.
- **الجوانب القانونية في الترجمة:** يستقصي الجهات الرسمية والقضائية بشكل خاص، وحقوق الملكية الفكرية في الترجمة بشكل عام.
- **أدلة الترجمة وضمان الجودة:** يتناول الأدلة والمراجع في الدولة والجهات التي تصدر هذه الأدلة، إضافة إلى أدلة ضمان الجودة في مجال الترجمة – إن وجدت.
- **جدول ملخص الوضع الراهن والفرص والتحديات والتوصيات:** يقدم جدولا مختصرا لما نوقش عن الدولة ضمن مستوى التوافر من عدمه، ويسرد مجموعة من الفرص والتحديات في مجال الترجمة الخاصة بكل دولة من دول المجلس، إضافة إلى التوصيات الخاصة بها.
- **التحديات والفرص والتوصيات:** يتحدث عن التحديات والفرص التي تواجهها الترجمة في الدولة.
- **توصيات الدراسة:** يتناول خاتمة الدراسة وتوصياتها.

# الترجمة

## أهمية الترجمة

شهد العالم خلال القرن الماضي وبداية هذا القرن انفتاحاً حضارياً، وتطوراً في المجالات كافة لم تشهده البشرية من قبل، ومع هذا الانفتاح الحضاري والتطور التقني الذي نشهده اليوم تلعب الترجمة دورًا جوهريًا في مد جسور التواصل بين الدول والشعوب؛ إذ سهلت لكل شخص الوصول إلى أي معلومة ومحتوى – خاصة على شبكة الإنترنت – بلغته الأم، وسهلت الحوار والتبادل الثقافي بين الشعوب؛ لذا فالغرض الأساس للترجمة هو فتح قنوات التواصل، وردم الهوة بين الثقافات، فهي اليوم تلعب دوراً مؤثراً في نواحي الحياة كلها.

إنَّ الركيزة الأولى لنهضة ورقي أي أمة هو التعليم، فهو يمهدُ الطريق نحو المستقبل، وبما أن العلوم والمعارف تتطور بسرعة في المجالات كافة وفي مختلف البلدان حول العالم، وتصدر يومياً العديد من المنتجات والأبحاث والتقارير العلمية بلغات مختلفة، فينبغي على كل أمة تبغي النهضة وتنشد الرفعة أن تدعم الرافد الأساس للتعليم وهو الترجمة، إذ أوصت اليونسكو في إطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في (إعلان إنشيون ٢٠١٥) بكوريا الجنوبية على تشجيع التدريس والتعلم باللغة الأم من أجل تحقيق نتائج ومخرجات تعليمية فعالة، بتوفير محتوى علمي يواكب التطور ويُحَدَّثُ باستمرار، وهذا لا يتأتى إلا بتعزيز دور الترجمة والتعريب ووضع خطط لزيادة الإنتاج العلمي المترجم.

والترجمة، إلى جانب كونها الرافد الذي يثري اللغة التي يُنقَل إليها، فهي أداةٌ لتعزيز الفكر الإنساني ومرآة تعكس الجوانب الأدبية والثقافية للغة التي يُنقَل منها. فتفاعل الثقافات بالأنشطة الثقافية والسياحية والإنتاج الإعلامي عزَّزَ الرغبة لدى البعض في التعمق أكثر في ثقافة الآخر مما فتح آفاقاً أوسع للترجمة تؤثر في الحركة الثقافية بترجمة الثقافة والمحتوى الأدبي وغيره للشعوب الأخرى بأدق صورة وأوضح بيان. وتؤثر الترجمة أيضاً على الحركة الاقتصادية؛ فهي أحد أهم محفزات الاقتصاد. حسب موقع (verifiedmarketresearch.com)، بلغ حجم سوق الترجمة العالمي في عام ٢٠٢٠ م، قرابة ٣٩,٣٧ مليار دولار ومن المتوقع أن يبلغ حجمه ٤٦,٢٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٨م بمعدل نمو سنوي يقدر بـ ٢,٠٧٪، وأدى الانفتاح الاقتصادي بين الأسواق في العالم ونشاط حركة التجارة الإلكترونية إلى ارتفاع الطلب على خدمات الترجمة بأنواعها كافة؛ التحريرية والشفهية. ويعزز ذلك ما أشارت إليه أبحاث السوق، التي تدرس سلوك المستهلك، من أن ٧٥٪ من الأشخاص يفضلون التسوق وتصفح مواقع الإنترنت والتطبيقات باستخدام لغتهم الأم.

وبناءً على ما تقدَّم، نجد الترجمة مساهمةً في جل جوانب الحياة تقريبًا، كيف لا والإنسان اليوم قد تجاوز في تواصله اليومي إلى أبعد من مجرد محيطه الصغير الذي يتشارك معه اللغة فقط إلى ما هو أبعد من ذلك لتتسع دائرة التواصل والتأثير لنطاقٍ أكبر وأشمل وبلغات متعددة باستخدام الترجمة.

# أهداف الترجمة

بما أن الترجمة أحد أهم محفزات الاقتصاد، اهتمت دول المجلس بها فأنشأت المراكز والمعاهد ومنها مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية التابع للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بهدف الإسهام في تعزيز مكانة اللغة العربية، بالإضافة إلى التنسيق والتعاون بين الجهات المختصة في الترجمة بدول المجلس لتوحيد الجهود ودعمها وإيجاد مرجعية مشتركة لقطاع الترجمة، من أجل تحقيق العديد من الأهداف منها:

**التواصل الثقافي والدبلوماسي:** حيث تهدف الترجمة إلى تسهيل التواصل والتفاهم بين الثقافات المختلفة، من خلال تحويل النصوص من لغة إلى أخرى تمكن الأفراد من مختلف البلدان والثقافات من فهم بعضهم وتبادل الأفكار والمعلومات، سواء على المستوى الشفهي أو التحريري.

**نشر المعرفة والثقافة:** يسهم العمل الترجمي في نشر المعرفة والثقافة بين الشعوب، من خلال ترجمة الأعمال الأدبية والعلمية والكتب والمقالات، حيث يمكن للأفراد في جميع أنحاء العالم الاستفادة من المعرفة والثقافة المتاحة بلغات أخرى.

**التواصل التجاري:** في سوق الأعمال العالمي، تلعب الترجمة دورًا حاسمًا في تسهيل التواصل والتعامل بين الشركات والأفراد من مختلف البلدان، حيث تسهم الترجمة في توسيع الأسواق وزيادة فرص الأعمال وتحقيق التفاهم بين الشركاء.

**العدالة والقانون:** تلعب الترجمة دورًا حاسمًا في ضمان حقوق الأفراد، وتحقيق العدالة للمتحدثين بلغات مختلفة، حيث تتطلب العديد من القضايا القانونية ترجمة الوثائق والمستندات إلى لغة مفهومة للأطراف المعنية لما لها من دور في تقديم الأدلة والبراهين وتوضيح الملابسات القانونية.

**الإعلام والنشر:** يعد القطاع الإعلامي والنشر أحد أهم المجالات التي تعتمد على الترجمة؛ إذ من خلال ترجمة المقالات والأخبار والمحتوى الإعلامي، يمكن للأفراد في جميع أنحاء العالم الوصول إلى المعلومات والأخبار أيًّا كانت لغتهم الأمُّ، وهو ما يعني تحقيق مكتسبات مهمة من خلال تنظيم قطاع الترجمة ودعمه، مثل تعزيز البنية التحتية للأعمال من أجل جذب الأنشطة الاقتصادية المميزة في العالم وجذب الشركات الكبرى للاستثمار، كذلك التعريف بالثقافة الخليجية للعالم وبناء الروابط الإنسانية ورفع وتيرة التبادل الثقافي والإنتاج الفكري والأدبي وإثراء المكتبة العربية بأنواع المعارف والعلوم. بالإضافة إلى ذلك؛ ستعزز الترجمة قطاع السياحة والترويج لدول الخليج وجهةً سياحية لما تتمتع به من مقومات ثقافية وتاريخية وجغرافية.

وقد تتنوع الأهداف وتزداد وفقًا للسياق والمجال الذي تخدمه الترجمة في دول الخليج العربية، لكن أوجزنا أهمَّها فيما سبق.

# أنواع الترجمة

منذ نشأت الترجمة حرص المختصون بدراسات الترجمة على دراسة جميع الجوانب التي تؤدي إلى تطور هذا القطاع؛ ومن ذلك تحليل الاحتياج للترجمة في السياقات والمواقف المختلفة، وأيضًا دراسة تأثير التطور العلمي والتقني عليها والأساليب والمنهجيات الأكثر فاعلية في نقل المعنى النقل الصحيح. وقد خلص عدد من الباحثين مثل (R. Jakobson، ١٩٥٩) و(Elewa، ٢٠٢٠) إلى تقسيم الترجمة إلى عدة أنواع، وهي:

١- **حسب نوع النص:** عام أو متخصص مثل الترجمة في أنواع المعرفة المختلفة الأدبية والتقنية والعلمية والطبية والقانونية والاقتصادية والسياسية، وغيرها. وقد تكون شفهية مثل الترجمة في المؤتمرات أو الندوات المتخصصة، أو تحريرية مثل ترجمة الكتب والمنشورات والدراسات.

٢- **حسب منهجية الترجمة:** الترجمة داخل اللغة نفسها ويطلق على هذا النوع من الترجمة بالإنجليزية اسم Intralingual Translation والمقصود بهذا النوع من الترجمة إعادة صياغة مفردات وجمل النص في اللغة ذاتها من أجل تبسيط وصول المعنى، مثل ترجمة الأبيات الشعرية حتى يسهل نقلها إلى اللغة الأخرى، والترجمة السيميائية مثل: الترجمة من كلام إلى صور وترجمة الرموز الرقمية وترجمة الإشارات غير اللغوية.

٣- **حسب وسيلة الترجمة:** ترجمة بشرية يجريها المترجمون إما شفهيًا أو تحريريًا، وترجمة آلية تجريها نظم الترجمة الآلية، وترجمة بمساعدة الحاسوب باستخدام برامج الترجمة المساندة، وترجمة السمعبصرية تندرج ضمن ترجمة المواد الإعلامية من المرئيات والصوتيات، وهي تشمل أيضًا التكييف، أو التحرير للصحف، والمجلات والخدمات الإلكترونية (الإنترنت)، ولها عدة أنواع وهي السترجة (Subtitling) وهو النص المكتوب الذي يظهر أسفل الشاشة، والدبلجة (Dubbing) وهي تعويض الصوت الأصلي في حوار الممثلين من لغة المصدر إلى لغة المتلقي، ويراعي تزامن صوت لغة المتلقي مع حركة شفاه الشخصيات في المصدر.

# بعض النماذج الدولية لتنظيم الترجمة

هناك عدد من المؤسسات والهيئات الدولية التي عنيت بالترجمة ووضع أدلة للمترجم وأدلة شاملة للجودة في مجال الترجمة، وهذه التجارب الدولية يمكن الأخذ منها في مجالات عدة منها:

- دليل المترجم
- الاشتراطات المهنية للمترجم
- دليل أخلاقيات المترجم
- تراخيص المترجمين
- دليل ضمان الجودة في الترجمة

ومنها على سبيل المثال:

## ١ المعهد الأسترالي للمترجمين التحريريين والشفهيين

Australian Institute of Interpreters and Translators

وهو الجمعية الوطنية لمهنة الترجمة التحريرية والشفهية في أستراليا، حيث يلتزم أعضاؤه بقواعد أخلاقية معينة، ويتبعون التطوير المهني المستمر، مما يتيح لطالبي خدمات الترجمة فرصة الاختيار من بين مجموعة من المترجمين التحريريين والفوريين من ذوي الخبرة والمؤهلين لتنفيذ خدمات الترجمة لهم.

ويوفر المعهد منتدى للتبادل المعرفي، وتعزيز العلاقات المهنية بين المترجمين ووكالات الترجمة، وطالبي خدمات الترجمة، وأصحاب المصلحة الآخرين في المجال، ويشجع المعهد على الالتزام بأخلاقيات المهنة وتبني معايير الجودة من خلال تطبيق أفضل الممارسات.

ينظم المعهد الفعاليات وورش العمل التدريبية على مدار العام لتزويد الأعضاء من المترجمين التحريريين والشفهيين بأفضل الفرص للنمو، ومن ضمن هذه الفعاليات: المؤتمر الوطني للترجمة، وجوائز التميز، ويهدف المعهد إلى:

- تمثيل مصالح المهنة على المستوى الوطني والعالمي، وضمان التزام المترجمين التحريريين والشفهيين بأعلى المعايير المهنية والأخلاقية.
- الترويج لمهنة الترجمة التحريرية والشفهية لدى الجهات الحكومية والخاصة.
- تعزيز أنشطة التطوير المهني وتنظيمها – بما في ذلك ورش العمل، والمؤتمرات، والدورات والندوات.
- توفير منتدى للتواصل والنهوض بالترجمة وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات.
- تحسين مكانة مهنة الترجمة التحريرية والشفهية.
- العمل على ضمان وصول الأشخاص غير الناطقين باللغة الإنجليزية إلى خدمات الترجمة المعتمد بشكل مناسب في تعاملاتهم مع السلطات.

## ٢ الهيئة الأسترالية الوطنية للترجمة التحريرية والشفهية
National Australian Authority for Translation and Interpretation

وهي السلطة الوطنية المسؤولة عن وضع معايير الجودة في الترجمة في أستراليا، ووضع معايير المترجمين التحريريين والشفهيين واعتمادهم، وهي المنظمة الوحيدة التي تصدر شهادات للممارسين الراغبين في مزاولة هذه المهنة. وتوفر شهادة الهيئة الثقة وضمان الجودة للعملاء في أثناء تعاملهم مع المترجمين المعتمدين لديها، وتسنُّ السياسات اللغوية وسياسات التوطين، إلا أنها لا تقدم أي خدمات تتعلق بتوظيف المترجمين.

وتهتم الهيئة بالاستثمار في أبحاث الترجمة من أجل تحسين خدماتها من خلال صندوق أبحاث الترجمة. وتحدد أولويات البحث على أساس سنوي، فعلى سبيل المثال، كانت أولويات السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢ تشمل الآتي:

- جودة نظام الشهادات ونطاقها.
- التحقق من صحة متطلبات إجادة اللغة الإنجليزية، وتحليل العلاقة بين مستوى إتقان اللغة ونتائج اختبار الترجمة التحريرية الفورية.
- التحقق من صحة مواصفات الاختبار، من خلال تحليل العلاقة بين نتائج الاختبار والكفاءة المهنية.
- موثوقية الاختبار.
- الموثوقية بين المقيِّمين (بمعنى اتساق درجات الاختبار لدى المقيمين).
- تحليل العلاقة بين الخصائص الديموغرافية للممتحنين وأداء التقييم.
- خيارات لتوفير ترجمة صحيحة وموثوقة وفرص اختبار المهارات للغات الجديدة والناشئة.
- المؤهلات المُصدَّق عليها.
- أفضل الممارسات في تعليم الترجمة التحريرية والفورية.
- العلاقات بين نوع التدريب أو المؤهل والمدة والتركيبة السكانية للقبول وإتقان اللغة الإنجليزية ونتائج الاختبار.

**ممارسات الترجمة التحريرية والشفهية**

- معدلات الاحتفاظ بالمترجمين (بمعنى لماذا يُحتَفظ بالمترجمين المعتمدين أو يفقدون المهنة؟)
- أفضل ممارسات إدارة الصدمات غير المباشرة لممارسي الترجمة التحريرية والشفهية.
- تحديد الفجوات الحالية في فرص التطوير المهني للمترجمين التحريريين والشفهيين.
- تحليل مدونة أخلاقيات في ظل النظريات والممارسات الحديثة وآثارها في صحة وموثوقية أداة تقييم المعهد للكفاءات الأخلاقية.

**قطاع الترجمة بشكل عام**

- تحديد اللغات ذات الأولوية لتلبية الطلب الناشئ في قطاع الترجمة التحريرية والشفهية (بما في ذلك الاختلافات الإقليمية).
- تحليل التكلفة والعائد لإشراك الممارسين المعتمدين بشكل مناسب أو عدم القيام بذلك في قطاعات معينة (مثل الصحة والقانون والهجرة).
- إيجاد طرق ذات كفاءة وفاعلية لتعليم المستخدمين على نظام الاعتماد.
- فعالية نظام الاعتماد في تحسين المعايير في قطاع الترجمة.

ويلتزم المعهد بدعم قطاع الترجمة وتطويره من خلال صندوق تطوير قطاع الترجمة الذي يهدف إلى دعم المشاريع التي تعالج قضايا قطاع الترجمة مثل: الإمكانيات وبناء القدرات، والابتكار الذي يساعد في تطوير وتنمية القطاع في المستقبل؛ حيث يُراجع مجلس إدارة المعهد أولويات التمويل سنويًّا، وهي:

**الإمكانيات**

يُركِّز المعهد على الاهتمام بقضايا الجودة، وتوفير خدمات الترجمة التحريرية والشفهية، ومدى تناول المشاريع للقضايا ذات الصلة بالتطوير المهني ومنهجيات الممارسة والأداء، أو تحسين الجودة في غيرها من المناشط الأخرى لتقديم الخدمات والأنشطة مع التركيز على المهنيين الأفراد العاملين في هذا المجال.

**بناء القدرات**

يحرص المعهد على دعم المشاريع ذات الاهتمام ببناء القدرات، وتقييم مدى قدرة قطاع الترجمة في المشروع على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لدعم الخدمات اللغوية الاحترافية في جميع جوانبها، حيث يجب أن تتناول مشروعات بناء القدرات القضايا ذات الصلة بنطاق وطبيعة اللغات التي تتطلب تطويرًا من ناحية الترجمة التحريرية والشفهية، ويمكن أن تشمل تلك المشروعات تناول القضايا الخاصة بالمجتمعات اللغوية الجديدة والناشئة، وتطوير مناهج حديثة لاكتساب خبرة الترجمة، وتوفير فرص جذب المترجمين الشفهيين والتحريريين إلى القطاع.

**الابتكار**

يعد مجال الابتكار أولوية استراتيجية للمعهد، والهدف منه ضمان مواكبة نظام الاعتماد للتغيرات في القطاع الناتجة عن التقنيات الجديدة وتغيرات السوق وتطوره، إذ يمكن للمشاريع الراغبة المتعلقة بالاستفادة من دعم المعهد الاهتمام بالابتكار، واستكشاف تأثير التقنيات الجديدة على الممارسة، وتوسيع نطاق المعايير والاعتماد لتشمل لغات متعددة جديدة.

## ٣ الجمعية الأميركية للمترجمين الأدبيين
The American Literary Translators Association

تعد الجمعية الأميركية للمترجمين الأدبيين جمعية غير ربحية تقدم خدماتها لأصحاب المصلحة في القطاع؛ وهم المترجمون الأفراد والمؤسسات الأكاديمية ودور النشر، وغيرهم ممن يعملون في الترجمة الأدبية. ويُعد مؤتمرها السنوي أكبر تجمع لمترجمي الأدب في الولايات المتحدة، ويعد الوحيد من نوعه في مجال الترجمة الأدبية، حيث يجمع ما يقرب من ٥٠٠ مترجم وكاتب ومحرِّر لمناقشة قضايا القطاع على مدى ثلاثة أيام من خلال الندوات وورش العمل والطاولات المستديرة والقراءات ثنائية اللغة، ومن أهم أهداف المؤتمر تعزيز مجال الترجمة الأدبية وتطويره.

تقدم الجمعية جوائز التميز في الترجمة، وتقدم منح الرعاية والتوجيه لدعم المترجمين الناشئين. وتمنح ست جوائز رئيسة في المؤتمر السنوي، وهي: جوائز الترجمة الوطنية في الشعر والنثر وجائزة لوسيان ستريك للترجمة الآسيوية وجائزة الترجمة في النثر الإيطالي وجائزة مؤسسة الترجمة الإسبانية الأمريكية. وتتكفل بمتطلبات السفر للمترجمين الناشئين كافة لحضور المؤتمر، ويتيح برنامج إرشاد المترجم الناشئ (وهو الشخص الذي لم ينشر أكثر من عمل واحد كامل للترجمة) التوجيه والإرشاد من المترجمين الأكثر خبرة.

## ٤ جمعية المترجمين الأميركيين
American Translators Association

وهي جمعية تطوعية مهنية، تضم في عضويتها المترجمين التحريريين والشفهيين والمدرسين ومديري المشاريع ومطوري برمجيات الإنترنت الخاصة بالترجمة وأصحاب شركات خدمات الترجمة، والمستشفيات والجامعات والوكالات الحكومية.

وتتمثل مهمة الجمعية في تعزيز دور المترجمين التحريريين الشفهيين المحترفين وتسهيل التواصل بينهم ووضع معايير للكفاءة وأخلاقيات المهنة وتزويد أعضائها بفرص التطوير المهني وتعزيز مكانة المهنة.

## ٥ المجلس الكندي للمترجمين وعلماء المصطلحات والمترجمين الشفهيين
Canadian Translators, Terminologists, and Interpreters Council

يُسهم المجلس الكندي للمترجمين وعلماء المصطلحات والمترجمين الشفهيين في تجسير الهوة والتواصل بين اللغات وبين الثقافات، - إذ يُعَدُّ الهيئةَ الوطنيةَ التي تمثل جميع هؤلاء - ويحافظ على المعايير المهنية في الترجمة التحريرية والشفهية وترجمة المصطلحات ويعززها لضمان جودة عالية للتواصل بين المجتمعات اللغوية والثقافية في كندا؛ من خلال الامتحانات الموحدة الوطنية.

## ٦ دليل المرشح لامتحان شهادة معيار CTTIC في الترجمة

هذا الدليل موجه للمرشحين الذين يتقدمون للحصول على شهادة المجلس الكندي للمترجمين، وعلماء المصطلحات والمترجمين الشفهيين. والاختبار مخصص للمترجمين ذوي الخبرة، فهو لا يهدف إلى تحديد الكفاءة أو الإمكانات، بل يهدف إلى إثبات المهارات المهنية للمرشح الذي يستطيع إنتاج ترجمة صحيحة لغويًا واصطلاحيًا، ويُعَدُّ الامتحان مفتوح المصادر، ويشمل القواميس والمصنفات الورقية المسموح بها، لكن لا يجوز تبادلها مع المرشحين الآخرين، ويحظر في الامتحان استخدام أي من الوسائل التقنية، باستثناء تلك المطلوبة لأسباب طبية، وتختار لجنة خاصة يُعيِّنُها المجلس نماذج نصوص الامتحان التي تختبر قدرة المرشحين على التحليل والفهم، بالإضافة إلى إتقانهم للغة الهدف.

## ٧ دليل العلامات لامتحان شهادة معيار CTTIC في الترجمة

يوضح هذا الدليل طريقة الاختبار وآلية احتساب الدرجات، حيث يطلب من كل مرشح ترجمة نصين مكونين من حوالي ١٧٥ – ٢٠٠ كلمة لكل منهما، لاختبار قدرات المرشحين على أنواع مختلفة من النصوص.

يتكون الاختبار من ثلاثة نصوص لكل لغة، أحدها إجباري وهو نص عام، والآخران نصان متخصصان (تقني، طبي، إداري، اقتصادي) يختار المترجم أحدهما.

## ٨ الترجمة في الأمم المتحدة

تعتمد الأمم المتحدة اعتمادًا أساسيًّا على الترجمة يوميًّا، وعلى مستويات عليا، سواء الترجمة التحريرية أو الشفهية بفروعهما كافة، وترتبط الترجمة بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في نيويورك وجنيف وفينا ونيروبي، أو في اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في عدد من الدول.

وقد حددت الأمم المتحدة عن طريق بوابة الموارد البشرية فيها امتحانات معيارية لمتحدثي اللغات تحت مسمى (الامتحانات التنافسية لمتحدثي اللغات) وبالإمكان التقديم عليها عبر رابط الأمم المتحدة (careers.un.org)، وهناك عدة امتحانات تنافسية في عدد من فروع الترجمة مثل: الامتحانات التنافسية للمترجمين والمحررين ومدوني المحاضر الموجزة ومدوني المحاضر الحرفية وامتحانات المترجمين الشفهيين.

وتعقد الأمم المتحدة اجتماعًا سنويًّا خاصًّا بترتيب اللغات والوثائق والمنشورات، حيث تجتمع أكثر من ٨٠ منظمة من المنظمات الدولية التي تستعين بمقدمي خدمات المؤتمرات والخدمات اللغوية والترجمة لتبادل الخبرات ومناقشة المواضيع ذات الصلة ومنها ترجمة الوثائق.

أصدرت الأمم المتحدة عددًا من المخرجات الخاصة بالترجمة والمترجم ومنها:

أ. **قاعدة بيانات المصطلحات للأمم المتحدة**
The United Nations Terminology Database

أنشأت الأمم المتحدة موقعًا على الإنترنت (www.unterm.un.org) يضمُّ قاعدة بيانات لمصطلحات الأمم المتحدة وتسمياتها ووثائقها وهيئاتها ومؤسساتها واتفاقياتها وغيرها باللغات الست التي اعتمدتها، وهي: العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والصينية، ويتيح الموقع للباحث عدة خيارات للبحث في النصوص وترجماتها.

وتعدُّ قاعدة البيانات من أوسع قواعد البيانات الخاصة بالأمم المتحدة والشاملة لوثائقها باللغات الست المعتمدة في الأمم المتحدة، مع محرك بحث شامل.

ب. **دليل المترجم مع التركيز على منظومة الأمم المتحدة باللغة العربية:**

يتناول الدليل كل ما يشترط على المترجم من دقة في الأداء والتصرف في الأسلوب وإرشادات وتوجيهات حول الترجمة بما يتناسب مع سياق الترجمة المعتمدة في الأمم المتحدة. وَيتناول مواضيع أخرى مثل: توحيد المصطلحات الأكثر شيوعًا في مجال (الترجمة الذرية والقانونية والرتب العسكرية، وغيرها)، وإرشادات للتحرير والقواعد اللغوية المتبعة، والمختصرات والرموز المستخدمة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

ج. **تقييم إجراءات الترجمة في منظومة الأمم المتحدة**
Evaluation of the Translation Process in the United Nations System

يحوي هذا الجزء من الموقع الإلكتروني لبوابة الأمم المتحدة دراسة حول فاعلية نظام الترجمة وكفاءته في الأمم المتحدة، ويتطرق إلى الإنتاجية والمشكلات التشغيلية. ويُعِدُّ التقرير لتقييم علمية الترجمة في الأمم المتحدة، وقد انتهى إلى التوصيات التالية:

- تحسين ضبط الجودة في المستندات وتخطيط عبء العمل.
- تشجيع مراكز التدريب اللغوية وتقديم الحوافز من أجل إضافة لغات جديدة.
- إتاحة التعاقد على خدمات الترجمة.
- تحليل الإنتاجية على مستوى النظام وإدارة نظام الترجمة بمساعدة الحاسوب وتطوير وحدات المصطلحات الشائعة.
- الاعتراف بوظائف الكتابة الدقيقة وضمان توفر مرافق مناسبة للمترجمين.
- التوجه نحو اعتماد المراجعة الذاتية للترجمة.
- إجراء تقييم دوري دقيق للعمليات والفاعلية، والمخرجات الإدارية وعمليات الدعم مثل الترجمة.

# دولة الإمارات العربية المتحدة

شهدت الإمارات العربية المتحدة خلال العقود الخمسة الماضية تقدُّما في كلِّ المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها، ممَّا رفع من وتيرة التواصل مع العالم الخارجي والحاجة إلى تبادل الخبرات، والترجمة بطبيعة الحال هي وتدٌ لذلك.

وتزامنا مع هذا التطوُّر، نشط سوق الترجمة بشكل جليٍّ؛ حيث ازدادتْ الحاجة إلى الترجمة في مجال المال والأعمال ومجالات السياحة والثقافة، وهو ما أحدث وفرة توظيفية للمترجمين في كلِّ قطاعات الدولة، وقد واكبَ ذلك حَراكٌ واهتمام بالتعليم والتدريب في مجال الترجمة وتوفير الكوادر التدريبية المؤهَّلة، خاصَّة وأنَّ السياحة والأعمال من ركائز الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة.

وعملت الدولة على البناء التشريعي العام لقطاع الترجمة، والعمل على وضع الأسس العامة لمزاولة مهنة الترجمة سواء للأفراد أم المؤسسات، حيث أصدرت مرسوم قانون اتحادي يهتم بتنظيم مهنة الترجمة. وترجمت العديد من الهيئات والمؤسسات مختلف الكتب مِن اللغة العربية وإليها؛ إسهامًا في تثقيف المجتمع ومُشارَكةً في حَراك الترجمة في العالم العربي.

# الجانب التشريعي للترجمة

أقرت دولة الإمارات العديد من التشريعات التي تنظم مهنة الترجمة داخل الدولة، بما يضمن للمترجمين حقوقهم، مع حق الدولة في الرقابة على المواد المترجمة، وتنظيم العلاقة بين الناشر والمترجم، ووضع هذه الضوابط وتقديمها في مرسوم القانون الاتحادي رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٢ في شأن «تنظيم مهنة الترجمة» الصادر عن وزارة شؤون مجلس الوزراء- الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

حيث ينص هذا المرسوم، المكون من ٤١ مادة، على أنه لا يصح لأي سلطة تهتم بأعمال التوثيق أو التصديق، ولا لأي محكمة الموافقة على محرر أو وثيقة أو سند مترجم من اللغة الأجنبية التي حرَّرها إلى اللغة العربية، ما لم تكن هذه الترجمة قد تمت باعتماد مترجم مرخص له طبقًا لأحكام هذا القانون.

ويحذر المرسوم من السماح لأحد أن يمارس مهنة الترجمة في الإمارات إلا بعد القيد في الجدول الخاص بقيد المترجمين في وزارة العدل، والحصول على ترخيص بذلك يرتبط بالشؤون المختصة في الإمارة المعنية، حيث يوجد في الوزارة جدول مختص بقيد المترجمين، ولكل مترجم ملف يحتوي على كل ما يرتبط بشؤون مزاولته للمهنة، وفيما يلي عرض لبعض مواد القانون الاتحادي سالف الذكر:

## شروط القيد

حددت اللائحة عددًا من الشروط الواجب توافرها للراغبين من المترجمين بالقيد في جدول الوزارة، ومن ضمنها: أن يكون حسن السيرة والسلوك، ولم يسبق الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة، وإن كان قد رد إليه اعتباره، وأن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة وتحدثًا إجادة تامة إذا كانت الترجمة من وإلى اللغة العربية، وأن يكون حاصلًا على مؤهل معتمد من إحدى الجامعات أو المعاهد المعترف بها يفيد تخصصه في اللغة أو اللغات التي سيترجَم منها وإليها، وألا تقل خبرته العملية في مجال الترجمة عن خمس سنوات تالية للتخرج، ويستثنى المواطن من مدة الخبرة، وأن يجتاز الإجراءات والاختبارات التي يحددها قرار من الوزير المختص، وأن يكون لائقًا صحيًّا لأداء واجبات مهنته، وأن يسدد الرسم المقرر، وأن يكون لديه عقد تأمين ضد المسؤولية عن الأخطاء المهنية.

## حلف اليمين

يحلف المترجم بعد قيده بالجدول اليمين أمام إحدى دوائر محكمة الاستئناف المختصة، ويحرر محضرًا بحلف اليمين يودع في ملف المترجم، ويكون قيد المترجم في الجدول لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة بناءً على طلبه، ويجب على المترجم تقديم طلب تجديد القيد قبل انتهاء قيده بثلاثين يومًا على الأقل، مرفقًا به ما يفيد تحديث مهاراته وتطويرها في مجال

الترجمة المرخص له خلال السنوات الثلاث الماضية، سواءً من خلال الدورات التدريبية أو المشاركات العلمية والعملية في الندوات والمؤتمرات، أو من خلال المهام التي كلف بها أو غير ذلك من المجالات التي تفيد تحديث تلك المهارات، ويترتب على تأخر المترجم في تجديد قيده بعد انتهائه بتسعين يومًا إلغاء قيده من الجدول.

## التوقف عن ممارسة المهنة

دعت اللائحة المترجم إلى إخطار اللجنة بتوقفه عن ممارسة مهنة الترجمة إذا طرأ لديه مانع يحول بينه واستكمال مهمة الترجمة، ويكون له طلب إعادة ممارستها عند زوال ذلك المانع، وذلك مع مراعاة حكم البند (٢) من المادة ١٠ من هذا القرار، ويجب على المترجم مزاولة المهنة من خلال مكتب مرخص لمباشرة أعمال الترجمة، ويكون للمكتب مدير من المترجمين، ويستثنى الموظف العام المترجم.

## التزامات المترجم

وفقًا للائحة، يلتزم المترجم بأن يؤدي أعمال الترجمة بكل دقة وأمانة وإخلاص، وبما يحفظ كرامة مهنته واعتبارها، مراعيًا في ذلك أصول المهنة وتقاليدها وفقًا للميثاق، ولا يغير في مضمون ما يترجم، وأن يؤدي بنفسه أعمال الترجمة التي يعهد بها إليه، وأن يبذل العناية اللازمة لتحديث مهاراته ومواكبة التطورات في مجال اللغة المرخص له بترجمتها، وألا يفشي المعلومات التي يكون قد اطلع عليها بحكم أداء أعماله في الترجمة، وأن يتقيد بالترجمة من اللغات المرخص له بها وإليها، وأن يقرن اسمه ورقم قيده واسم المكتب الذي يعمل من خلاله في جميع مطبوعات ومراسلاته والشهادات والتقارير التي يوقع عليها، وأن يخطر الإدارة المختصة بكل تغيير يطرأ على عنوان المكتب الذي يعمل من خلاله، خلال شهر من حصول التغيير.

## لجنة شؤون المترجمين

تُشكل بموجب اللائحة وبقرار من وزير العدل لجنة تسمى «لجنة شؤون المترجمين» لا يقل عدد أعضائها عن خمسة بالإضافة إلى عضوين من ذوي الاختصاص، على أن يحدد القرار رئيس ونائب رئيس اللجنة، وتجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها، ولا تكون اجتماعاتها صحيحة إلا بحضور أغلبية الأعضاء بمن فيهم رئيس اللجنة، وتكون مناقشاتها سرية، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي معه رئيس اللجنة، ويجب أن تكون القرارات الصادرة برفض قيد المترجم أو شطبه مسببة، وفي حال غياب الرئيس أو حدوث مانع لديه يحل محله نائب الرئيس، ويحدد نظام عمل اللجنة بقرار من الوزير.

## القضايا الجزائية

تخطر النيابة العامة اللجنة علمًا بالقضايا الجزائية التي تقام ضد المترجمين وبالأحكام التي تصدر ضدهم، وتخطر اللجنة المترجم والجهة التابع لها بأية شكوى تقدم ضده للرد عليها خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ إخطاره بها، وتعرض الشكوى على اللجنة مشفوعة برد المترجم لتقرر ما تراه بشأن حفظها أو إحالتها إلى التحقيق.

ويؤكد القرار أنه لا يجوز توقيع جزاء تأديبي على المترجم إلا بعد إجراء تحقيق كتابي معه وسماع أقواله، ويكون التحقيق مع المترجم بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة بناءً على طلب رئيس اللجنة، ويختص بتأديب المترجمين مجلس تأديب، يُشَكَّلُ بقرار من الوزير، يرأسه أحد رؤساء محاكم الاستئناف، وعضوية اثنين من قضاتها يختارهم الوزير، ولمجلس التأديب أن يندب أحد موظفي محكمة الاستئناف المختصة لأداء أعمال أمانة السر.

## الجزاءات التأديبية

تشمل الجزاءات التأديبية التي توقع على المترجم الإنذار، ووقف القيد لمدة لا تجاوز السنة، وشطب القيد من الجدول نهائيًا، وتقام الدعوى التأديبية أمام مجلس التأديب من النيابة العامة بعريضة تشتمل على التهمة والأدلة المؤيدة لها، وعلى النيابة العامة تكليف المترجم بالحضور أمام المجلس قبل الموعد المحدد للجلسة بعشرة أيام على الأقل، وعليها متابعة الدعوى التأديبية حتى يُفصَل فيها.

ولمجلس التأديب أن يجري بنفسه ما يراه لازمًا من التحقيقات، وله أن يندب لذلك أحد أعضائه، ويجوز له وقف المترجم مؤقتًا عن مباشرة العمل حتى انتهاء محاكمته، وتكون جلسات مجلس التأديب ومداولاته سرية وتصدر قراراته مشتملة على أسبابها.

ويشطب قيد المترجم من الجدول بقرار من اللجنة في أي من الحالات الآتية إذا فقد شرطًا من شروط قيده، وإذا حكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة، وإذا أصبح في حالة لا تمكنه من أداء عمله بسبب حالته الصحية بناءً على تقرير من اللجنة الطبية المختصة، ويُعلَم المترجم عن طريق الإدارة المختصة بقرار الشطب خلال ١٠ أيام من تاريخ صدوره، وللمترجم الطعن في هذا القرار أمام محكمة الاستئناف المختصة خلال ٣٠ يوماً من تاريخ إعلامه به، ويكون حكمًا باتًا.

وللجنة توقيع أي من الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القرار على مدير مكتب الترجمة المرخص له بمزاولة المهنة إذا خالف أحد الالتزامات المنصوص عليها في المادة ١٥ من هذا القرار، وتتحمل المحكمة أو النيابة العامة - بحسب الأحوال - أتعاب المترجم إذا قررت الاستعانة به في القضايا الجزائية، ويجوز للمحكمة والنيابة العامة في حالة الضرورة الاستعانة بمترجم غير مقيد بالجدول بعد حلفه اليمين، والسماح بالترجمة غير المباشرة من اللغة العربية وإليها باستخدام أكثر من مترجم.

## توفيق الأوضاع

أكدت اللائحة أنه على المترجمين المقيدين بالجدول قبل تاريخ العمل بالقانون أن يوفقوا أوضاعهم خلال سنة من تاريخ العمل به، ويستمر قيد المترجمين الذين قُيِّدوا في الجدول قبل العمل بالقانون، إذا استوفوا الشروط المنصوص عليها في القرار، لحين انتهاء مدة القيد.

# التراخيص المهنية واختبارات الترجمة المعتمدة

حدد مرسوم القانون الاتحادي رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٢ في شأن تنظيم مهنة الترجمة الصادر عن وزارة شؤون مجلس الوزراء – الأمانة العامة لمجلس الوزراء، في مادته الثانية ما نصه:

## مزاولة مهنة الترجمة

١. لا يجوز مزاولة مهنة الترجمة في الدولة إلا بعد القيد في الجدول، والحصول على ترخيص بذلك من سلطة الترخيص المختصة، وفق الضوابط والإجراءات التي تُحددها في هذا الشأن.

٢. استثناء من حكم البند (١) من هذه المادة، للجهة القضائية الاستعانة بمترجم أو بيت ترجمة من غير المقيدين في الجدول إذا استدعت الحاجة إلى ذلك، شريطة أداء المترجم اليمين القانونية.

٣. تُحدد اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون ضوابط الاستعانة بالمترجمين وبيوت الترجمة غير المقيدين والمشار إليهم في البند (٢) من هذه المادة.

ونصت المادتان (٣و٤) على:

## قبول المستندات المترجمة

مع عدم الإخلال بما ورد في البند (٢) من المادة (٢) من هذا المرسوم بقانون، لا يجوز لأي سلطة تجري أعمال التوثيق أو التصديق ولا لأية محكمة قبول محرر أو وثيقة أو سند مترجم، ما لم تكن هذه الترجمة قد أُجرَيت بمعرفة مترجم أو بيت ترجمة مقيد في الجدول وفقًا لأحكام هذا المرسوم بقانون.

## جدول قيد المترجمين وبيوت الترجمة

- يُنشأ في الوزارة جدولٌ لقيد المترجمين وبيوت الترجمة، ويكون لكل منهم ملف يودع فيه كل ما يتعلق بشؤون مزاولة مهنة الترجمة.
- تُقيد في الجدول بيانات المترجمين وبيوت الترجمة كافة التي تُحددها اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون، وأي تحديث يطرأ عليها.

وبالنسبة لشروط قيد المترجم في الجدول يمكن الرجوع إليها في الفصل السابق.

ونصت المادتان (٦و٧) على ما يلي:

يُشترط لقيد بيت الترجمة في الجدول ما يأتي:

١. **بالنسبة لبيت الترجمة المحلي:**

أ- أن يكون مرخصًا له بالعمل في الدولة من سلطة الترخيص المختصة، وأن يكون ترخيصه ساري المفعول.

ب- أن يكون المدير المشرف عليه من المترجمين المقيدين في الجدول.

ت- ألَّا يقل عدد المترجمين في بيت الترجمة المحلي عن (٤) أربعة مترجمين مقيدين في الجدول.

ث- تقديم وثيقة تأمين سارية المفعول ضد المسؤولية عن الأخطاء المهنية صادرة عن إحدى شركات التأمين المرخص لها بالعمل في الدولة، وفق الضوابط التي يُحددها الوزير.

ج- سداد الرسوم المقررة.

٢. **بالنسبة لبيت الترجمة الدولي، بالإضافة إلى الشروط المشار إليها في البند (١) من هذه المادة، يجب استيفاء الشروط الآتية:**

أ- رخصة سارية المفعول للفرع الرئيس خارج الدولة.

ب- أن يكون المترجمون المقيدون العاملون لدى بيت الترجمة الدولي مقيمين في الدولة.

## المادة (٧)
## قيد المترجمين الموظفين في الجهات الحكومية

١. للجهات الحكومية أن تطلب من الوزارة قيد أيٍّ من موظفيها الذين استوفوا الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا المرسوم بقانون كمترجم، على أن تقتصر مزاولتهم لأعمال الترجمة على الجهة التي يتبعها الموظف، وتسري في شأنهم الأحكام المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية.

٢. تُعفى الجهات الحكومية من سداد الرسوم المقررة ومن تقديم وثيقة التأمين ضد المسؤولية عن الأخطاء المهنية للمترجمين التابعين لها.

## قيد المترجم القانوني في دولة الإمارات

تتيح وزارة العدل الإماراتية عن طريق موقعها على شبكة الإنترنت (www.moj.gov.ae) للمترجمين فرصة التقديم على قيد مترجم قانوني معتمد لدى وزارة العدل الإماراتية، حيث وضح الموقع خطوات التقديم والمستندات والشروط والرسوم اللازمة لذلك بما يتوافق مع مرسوم القانون الاتحادي (٢٢) لسنة (٢٠٢٢) الخاص بتنظيم مهنة الترجمة، إضافة إلى امتحان خاص بالترجمة القانونية.

# الجهات والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الترجمة

أُسِّسَت خلال السنوات الماضية جملة من المؤسسات والمراكز البحثية والمبادرات المعنية بهذه المهنة دراسة ونشرًا، التي كان لها بالغ الأثر في رفد المكتبة العربية.

## مشروع كلمة

يهدف مشروع كلمة، التابع لمركز أبوظبي للغة العربية في دائرة الثقافة والسياحة-أبوظبي، إلى إحياء حركة الترجمة في العالم العربي ودعم الحراك الثقافي الفاعل الذي تشهده أبوظبي للمساهمة بدورها في خارطةِ المشهدِ الثقافي الإقليمي والدولي.

وفي كلِّ عام، يختار مشروع «كلمة» مئة كتاب من أهم المؤلفات العالمية الكلاسيكية والحديثة والمعاصرة من مختلف دول العالم ويترجمها إلى اللغة العربية، مع مراعاة الجودة والدقة في نشر الكتب وترجمتها، إذ أصبح لدى المشروع قائمة تضم نحو ٦٠٠ مترجم في الكثير من اللغات.

ترجم مشروع «كلمة» حتى الآن قرابة ١٣٠٠ كتاب عن ٢٢ لغة وتتوزع تصنيفاتها على النحو التالي: المعارف العامة والفلسفة وعلم النفس والديانات والعلوم الإنسانية واللغات والعلوم الطبيعية والدقيقة/التطبيقية والفنون والألعاب الرياضية والأدب والتاريخ والجغرافيا وكتب السيرة والأطفال والناشئة.

## دار زايد

تثري دار زايد للثقافة الإسلامية الساحة الثقافية بإصدارات متخصصة في التربية وغيرها، وتعمل على ترجمة المقالات والنصوص المتخصصة في الثقافة الإسلامية إلى اللغة الإنجليزية ولغات مختلفة؛ كالصينية والروسية والفلبينية والتاميلية والأمهرية والآرومية والسنهالية والأوردية، ولعل من أبرز الترجمات التي تنفذها الدار بصورة دورية هي ترجمة مقالات الثقافة الإسلامية، التي تصل إلى نحو ١٢٠ ترجمة خلال العام.

## مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

### أ. برنامج ترجم

أطلقت المؤسسة برنامج «ترجم»، بهدف إثراء المكتبة العربية بأفضل ما قدَّمه الفكر والأدب العالمي وإظهار الوجه الحضاري للأمة عبر ترجمة الإبداعات العربية إلى لغات العالم، وتولي المؤسسة أهمية قصوى لترجمة أبرز كتب التراث الحضاري الصادرة في المناطق المحيطة بالوطن العربي، من أجل تعميق جسور التواصل الثقافي والمعرفي مع تلك الثقافات.

ب. **تحدي الترجمة**

يعد «تحدي الترجمة» الذي أطلقته المؤسسة عام ٢٠١٧، من أبرز المبادرات التي تهدف إلى توفير محتوى تعليمي شامل ومتكامل في مجالي العلوم والرياضيات، بوصفهما من أهم روافد التطور الحضاري.

### دور نشر

**ومنها على سبيل المثال:**

أ. دار روايات؛ وهي إحدى شركات «مجموعة كلمات» للنشر في الإمارات، وتختص بنشر الأعمال السرديَّة – العربية والمترجمة.

ب. دار الفُلك للترجمة والنشر، وهي دار نشر متخصصة في ترجمة أدب الأطفال واليافعين، من لغات متنوعة إلى اللغة العربية، نشرت ٢٦ عنوانًا، منها ١٩ عنوانًا مترجمًا عن اللغات التالية: الإيطالية، الآيسلندية، الإنجليزية، الإسبانية، الكورية، الهولندية، الفرنسية، السويدية، وللفلك قدم السبق في إصدار سبعة عناوين للكتب الصامتة، منها ثلاثة عناوين إماراتية.

# جمعيات الترجمة

### جمعية الإمارات للمترجمين

أُشهِرَت «جمعية الإمارات للمترجمين» في النصف الأول من العام ٢٠١٤ من طرف وزارة الشؤون الاجتماعية، ومقرها دبي ودائرة عملها الدولة، على أن تكون جمعية ذات نفع عام تعمل على خدمة قطاع النشر في الدولة وتطوير، وذلك ضمن أهداف حدَّدَها القرار الوزاري. وتهدف جمعية الإمارات للمترجمين إلى تعزيز مهنة الترجمة وتقدير جهود العاملين فيها والمساهمة في تأهيل المترجمين من خلال تنمية مهاراتهم وتحسينها، ودعم تطورهم المهني وتسهيل التواصل بين المترجمين والجهات الباحثة عن الترجمة، وإيجاد فرص عمل تتناسب مع خبرة المترجم ومهاراته، والعمل على سد الفجوات اللغوية والثقافية بتوفير منصة مناسبة للتواصل والتفاعل وتبادل الأفكار.

### مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة:

أ. **نادي المترجمين العرب**

أعلنت المؤسسة تأسيس «نادي المترجمين العرب» بهدف إثراء حركة الترجمة، حيث يعقد النادي ورشًا للترجمة تحت مظلة البرنامج الدولي للكتابة، ويهدف إلى استقطاب أكبر عدد من المترجمين العرب وتوفير منصة لتبادل الرؤى والخبرات في هذا المجال، ويعد بمنزلة منصة لتضافر جهود المترجمين العرب وتسهيل الوصول إلى الموارد المعرفية وتشجيع المزيد من الكفاءات والمواهب الشابة على سبر أغوار الترجمة والمضي قدمًا في مسيرتهم المهنية.

ب. **نادي الترجمة**

يعد نادي الترجمة أحد أبرز المشاريع المعرفية للمؤسَّسة، ويهدف إلى استقطاب أكبر عدد من المترجمين الشباب عبر منصة عربية لتبادل الخبرات والمعارف بين الشباب لتنشئة جيل جديد من المترجمين الشباب القادر على نقل المعارف والعلوم من اللغات العالمية المختلفة من اللغة العربية وإليها، وذلك تحت إشراف نخبة من الخبراء وكبار المتخصصين في مجال الترجمة.

# مسارد الترجمة المنشورة الخاصة بالمصطلحات والتسميات

هناك عدد من مسارد الترجمة التي تنتجها أو تعتمدها الجهات الرسمية في الإمارات العربية المتحدة والتي من خلالها تلتزم الجهات المُقدِّمة للترجمة بها في ترجمة المصطلحات والعبارات الخاصة ومنها:

### قاموس المصطلحات القانونية التابع لوزارة العدل

أصدرت وزارة العدل الإماراتية، بالتنسيق مع مركز الشيخ محمد بن راشد للابتكار الحكومي، قاموس المصطلحات القانونية باللغتين العربية والإنجليزية، الذي يحقِّق غاية أساسية ترمي إلى توحيد المصطلحات القانونية بالدولة، عن طريق تطوير قاموس ذكي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويحوي القاموس الكلمات الأساسية الواردة في تشريعات وقوانين الدولة، مع مرادفاتها وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية.

وتهدف المبادرة، التي كُشِفَ عنها في عام ٢٠١٧م، إلى تحقيق أعلى جودة للترجمة القانونية والقضائية واتساقها، وتأمين حقوق المتقاضين وأصحاب المصلحة إلى أقصى حدٍّ ممكن. ويمتاز القاموس بتطبيقٍ ذكيٍّ على نظامَيْ أبل وأندرويد، بخصائص استخدام عدة، منها: إمكانية البحث عن طريقِ استخدام الصوت وعرض نتائج البحث المترجمة بالصوت مع إمكانية حفظ مصطلحات البحث في خاصية «المصطلحات المفضلة».

ويحوي القاموس أكثر من ٤٧٠٠ مصطلح قانوني مترجم من العربية والإنجليزية والعكس، وتُحَدَّث مصطلحاته بشكل دوري، وتُضَاف إليه مصطلحات جديدة كلَّما صدرت تشريعات جديدة في الدولة.

### ومن الأمثلة الأخرى

- قاموس مصطلحات تكنلوجيا المعلومات والاتصال – هيئة تنظم الاتصالات والحكومة الرقمية https://tdra.gov.ae/ar/Pages/ict-dictionary
- معجم مصطلحات دبي الذكية– دبي الرقمية
  https://www.digitaldubai.ae/ar/knowledge-hub/publications
  /معجم–مصطلحات–دبي–الذكية

# توحيد ترجمة مسميات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية

من خلال البحث، لم يتوصل إلى وجود جهة معنية بترجمة مسميات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية، ويمكن القول بأن ترجمة المسميات في دولة الإمارات تعتمد على ما تعارف الناس عليه في مختلف الدوائر الإعلامية والسياسية وغيرها، أو قد يشار إلى القواميس والمعاجم بوصفها دليلًا أوليًّا على المسميات.

# التسجيل الرسمي للمكاتب والمؤسسات والشركات المعنية بالترجمة

حدد مرسوم القانون الاتحادي رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٢ في شأن تنظيم مهنة الترجمة الصادر عن وزارة شؤون مجلس الوزراء- الأمانة العامة لمجلس الوزراء، في مادته السادسة شروط قيد بيت الترجمة مثلما سبق ذكره وقد حددت المادة (١٠) من القانون مدة قيد الجدول بما يلي:

١. يكون قيد المترجم وبيت الترجمة في الجدول لمدة (٣) ثلاث سنوات قابلة للتجديد، على أن يُقَدَّم طلب تجديد القيد قبل (٣٠) ثلاثين يومًا على الأقل من تاريخ انتهائه، ويُجَدَّدُ القيد في الجدول وفقًا لذات الشروط المحددة للقيد لأول مرة.

٢. لا يجوز للمترجم أو بيت الترجمة مزاولة أعمال الترجمة من تاريخ انتهاء صلاحية قيد أي منهم وحتى تجديده.

٣. يترتب على عدم تقديم طلب تجديد القيد بعد مضي (٩٠) تسعين يومًا من تاريخ انتهاء صلاحيته، إلغاء القيد من الجدول.

وحدد القانون التزامات مدير بيت الترجمة في المادة (١٤) التي نصت على التزام مدير بيت الترجمة بما يأتي:

- وضع شهادة القيد وترخيص بيت الترجمة في مكان بارز منه.
- إخطار الإدارة المختصة بالمترجمين الذين يعملون لدى بيت الترجمة، وبكل تغيير يطرأ عليهم خلال شهر من تاريخ حصول التغيير.
- إخطار الإدارة المختصة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على بيانات الترخيص خلال شهر من تاريخ حصول التغيير.
- الاحتفاظ بسجل خاص يدون فيه بيانات أعمال الترجمة التي أنجزها وتاريخها واسم طالبها.
- التقيد بالترجمة من اللغات المرخص للمترجمين بها وإليها.
- عدم تعهيد أو إسناد أعمال الترجمة في بيت الترجمة لغير المترجمين العاملين لديه والمقيدين في الجدول.

# مؤسسات إعداد المترجم

تقدِّم العديد من الجامعات والهيئات والمؤسسات الإماراتية درجات علمية في الترجمة على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا، وكذلك دورات متخصصة في الترجمة، وفيما يلي سرد لبعضها:

١. **جامعة الإمارات العربية المتحدة**

بكالوريوس دراسات الترجمة: يقدم قسم دراسات الترجمة – بشكل أساس – دراسات الترجمة باللغتين العربية والإنجليزية، ومن أهدافه تدريس الطلاب وتدريبهم على المهارات اللازمة في مجال الترجمة لتهيئتهم لسوق العمل.

٢. **جامعة العين**

بكالوريوس الآداب في اللغة الإنجليزية والترجمة: تمنح كلية التربية والعلوم الإنسانية والاجتماعية بكالوريوس الآداب في اللغة الإنجليزية والترجمة، حيث تركز على تطوير مهارات الطلاب في الترجمة التحريرية والشفهية باللغتين العربية والإنجليزية.

٣. **جامعة الشارقة**

برنامج ماجستير الآداب في الترجمة: يمنح قسم اللغات الأجنبية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ماجستير الآداب في الترجمة، ويهدف برنامج الماجستير حسب ما ورد في موقع الجامعة على الإنترنت (www.sharjah.ac.ae) إلى:

- تزويد الطلاب بالمبادئ الأساسية النظرية للاتجاهات الرئيسة للترجمة.
- تعريف الطلاب بخصائص الخطاب في النصوص العربية والإنجليزية بمختلف أنواعها (نصوص قانونية، أعمال اعلامية، سياسية، دينية، علمية، الخ)، وتدريبهم المكثف على ترجمة مثل هذه النصوص.
- رفع مستوى وعي الطلبة بمعرفة العلاقة بين الثقافة والترجمة وغير ذلك.

٤. **برنامج الماجستير في الترجمة والترجمة الفورية في الجامعة الأميركية بالشارقة**

٥. **برنامج الماجستير في الترجمة في جامعة (سان جوزف دبي) بدبي.**

إضافة إلى ورش ودورات الترجمة التي تقيمها مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة وغيرها بصفة دورية.

# الجانب التشريعي للترجمة

ترعى دولة الإمارات العربية المتحدة عددًا من المؤتمرات والجوائز التي تحتفي بجهود المترجمين وتشجع على نقل الثقافات الأجنبية على اختلاف لغاتها إلى الثقافة العربية، ومن أبرز هذه الجوائز:

## ١. جائزة الشيخ زايد للكتاب - فرع الترجمة

تعد هذه الجائزة إحدى أهم الجوائز الأدبية العالمية وكان تأسيسها عام ٢٠٠٦م بهدف تنمية الإبداع الفكري والثقافي بالوطن العربي، وذلك من خلال تكريم المبدعين من المفكرين والناشرين والشباب على مساهماتهم في مجالات التأليف والترجمة في العلوم الإنسانية.

**آلية وشروط الترشح - حسب موقع الجائزة على الإنترنت** (www.zayedaward.ae):

- أن يكون المرشّح قد أسهم في تنمية الفكر والإبداع في الثقافة العربية، سواء كان من المبدعين أو المفكّرين أو الناشرين، وأن تُحقق الأعمال المرشّحة درجة عالية من الأصالة والابتكار، وتمثل إضافة حقيقية للثقافة والمعرفة الإنسانية.
- يحق للمرشح التقدُّم بعمل واحد فقط لأحد فروع الجائزة.
- لا يحق للكتاب أن يكون قد ترشح لجائزة أخرى بالأصالة أو النيابة في نفس السنة.
- يجب أن تكون الكتب المترجمة من اللغات الأجنبية الأصلية الى العربية أو العكس أي من العربية إلى اللغات الأخرى.
- أن يكون النتاج الفكري والإبداعي منشوراً في شكل «كتاب ورقي.
- بأنْ يكون الكتاب منشوراً، ولم يمض على نشره أكثر من سنتين.
- في حال وجود مشارك في العمل «رسام أو مؤلف مشارك» لابد من تضمينه في استمارة الترشيح وإرفاق بياناته.
- يجب أن يحتوي العمل المقدم على ترقيم دولي) ISBN تدمك، ردمك (لضمان حقوق الملكية.
- لا تمنح الجائزة لعمل سبق له الفوز بجائزة عربية أو أجنبية كبرى.
- يجوز إعادة الترشُّح للجائزة بالعمل ذاته مع ضرورة استيفائه لشرط المدّة الزمنية، والتقدُّم بنسخ جديدة للعمل.

### ٢. جائزة الشارقة للترجمة «ترجمان»

أطلقت هيئة الشارقة للكتاب بدولة الإمارات العربية المتحدة في إمارة الشارقة جائزة الشارقة للترجمة (ترجمان). وتهدف الجائزة بشكل أساسي إلى تشجيع المبدعين العرب في مجال الأدب وحثهم على حقل الترجمة والابتداع فيه، وتهدف إلى مد جسور التواصل مع الحضارة الأخرى خارج الوطن العربي من خلال الترجمة.

وهناك العديد من الفعاليات في مجال الترجمة، منها:

### ١. مؤتمر أبو ظبي الدولي للترجمة

وتستضيف دولة الإمارات منذ عام ٢٠١٣ مؤتمر أبو ظبي الدولي للترجمة الذي يهدف إلى تأكيد أهمية الدور الذي تلعبه الترجمة في بناء الجسور بين الحضارات والشعوب، وبناء قدرات المترجمين الشباب ورفد الجيل الصاعد لاستكمال مسيرة نقل الثقافات والعلوم والآداب من اللغة العربية وإليها. وتسهم الندوات وورش العمل التي تعقد خلال المؤتمر في إعداد كوادر مُدربة من المترجمين العرب في مجال الترجمة والارتقاء بجودة الترجمة في العالم العربي وعلى وجه الخصوص في مجال ترجمة العلوم والرياضيات، إضافة إلى إتاحة الفرصة لتبادل الخبرات بين المترجمين الشباب والمترجمين ذوي الخبرة الواسعة.

### ٢. مؤتمر دبي للترجمة

اتّساقًا مع احتفال دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٦ بإطلاق السياسة الوطنية للقراءة، نظمت مؤسسة الإمارات للآداب بالشراكة مع المجلس التنفيذي لإمارة دبي «مؤتمر دبي للترجمة» بوصفها خطوةً في طريق إثراء المحتوى المعرفي باللغة العربية، وإتاحة المحتوى الإبداعي العربي للشعوب الناطقة بغير العربية، وتعزيز الإقبال على القراءة لتمكين جيل قارئ ومثقف ومنفتح ثقافيًا وفكريًا، ومجتمع متلاحم ومتماسك. وقد عقد المؤتمر دورتين، لكنه توقف حاليًا، وكان يجمع مترجمين من أنحاء العالم.


٣٨

# الجوانب القانونية في الترجمة

حدد مرسوم القانون الاتحادي رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٢ في شأن تنظيم مهنة الترجمة الصادر عن وزارة شؤون مجلس الوزراء - الأمانة العامة لمجلس الوزراء، في مواده القوانين الخاصة بشأن الترجمة، حيث حدد من المادة (٢) من يمكن له مزاولة المهنة، وورد في المادتين (١٣و١٤) التزامات المترجمين ومديري بيوت الترجمة، وَورد في القانون ذاته في المواد (١٩و٢٠و٢٢) إنشاء وتشكيل لجنة شؤون المترجمين واختصاصاتها وإنشاء المجلس التأديبي للمترجمين وتشكيله.

ونص القانون على عقوبة مزاولة مهنة الترجمة خلاف أحكام القانون في المادة (٣٠) بحبس قد يصل إلى سنتين وغرامة قد تصل إلى (١٠٠,٠٠٠) مئة ألف درهم.

## مشروع مركز الترجمة الموحد

تهدف وزارة العدل بإنشاءِ «المركز الموحد للترجمة» إلى تسهيل عمليات الترجمة، وتقديم الخدمات المرتبطة بها للمعنَين بشكل مباشر أثناء التقاضي؛ مما يساعد على إدارة الجلسات بالشكل الذي يضمن جودة الترجمة المقدمة وكفاءتها ومخرجاتها بعَدِّها عاملًا مؤثرًا في عملية التقاضي ومسهمًا في تحقيق العدالة.

يشغل مركز الترجمة الموحد عددٌ كاف من المترجمين، يؤدون أعمال الترجمة الفورية للخصوم في الدعاوى القضائية، وفي جلسات المحاكمات بالطرق الإلكترونية المرئية، دون أن يكون المترجم مضطرًا للانتقال من المحكمة.

وقد أسهم مركز الترجمة الموحد إلى حد كبير في ضبط جودة الترجمة وتوفير قاعدة بيانات إلكترونية للمصطلحات القانونية والقضائية تؤدي – مع تراكم الوقت والخبرة – إلى توحيد الترجمات، واتساقها إلى أقصى حدٍّ ممكن.

## حقوق الملكية الفكرية في الترجمة

الملكية الفكرية محمية قانونًا في دولة الإمارات بموجب حقوق منها مثلًا البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية التي تمكِّن الأشخاص من كسب الاعتراف بابتكارهم أو اختراعهم أو فائدة مالية نظيرها. ويرمي نظام الملكية الفكرية، من خلال إرساء توازن سليم بين مصالح المبتكرين ومصالح الجمهور العام، إلى إتاحة بيئة تساعد على ازدهار الإبداع والابتكار.

وتحرص المؤسسات ودور النشر في دولة الإمارات على الحصول على حقوق النشر والترجمة، ودفع قيمة هذه الحقوق للمؤلف أو الناشر الأصلي، وترصد الإصدارات الملائمة في اللغات الأجنبية المختلفة كالإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية والإسبانية والتركية.

### المصنفات الفكرية

وفقًا لمرسوم بقانون اتحادي (٣٨) لسنة ٢٠٢١ بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، يُعرَّف المصنف بأنه كل تأليف مبتكر في مجال الأدب أو الفنون أو العلوم، أيًّا كان نوعه أو طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض منه.

### الترخيص الإجباري بالنسخ أو الترجمة

وفقًا للمادة (٧) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، يجوز لأيِّ شخص أن يتقدم لوزارة الاقتصاد بطلب للنسخ أو الترجمة أو بكليهما لمصنف محمي بالقانون، وذلك للوفاء باحتياجات التعليم بجميع أنواعه ومستوياته، أو باحتياجات المكتبة العامة أو دور الحفظ والأرشفة، ووفقًا للشروط الواردة في هذا القرار.

وفي هذا الإطار، أُسِّسَت «جمعية الإمارات لإدارة حقوق النسخ» بوصفها محاولة لحفظ حقوق المترجمين والمؤلفين. وتعمل الجمعية حاليًا على نشر المقالات والكتب، ويؤمل مستقبلًا أن تعمل على حماية الحقوق الفنية للمترجمين والكُتَّاب والمؤلفين.

## أدلة الترجمة وضمان الجودة

لا بد من الإشارة إلى أنه وبالرغم من وجود مرسوم القانون الاتحادي رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٢ في شأن تنظيم مهنة الترجمة، إلا أنه من المهم إيجاد دليل للترجمة يتسق مع مرسوم القانون الاتحادي، لكن لا يوجد ما يشير بوضوح لوجود أدلة ترجمة بالمعنى المهني المتعارف عليه في صناعة الترجمة، وهو ما تفتقر له معظم دول مجلس التعاون.

وفيما يتعلق بأدلة ضمان الجودة في الترجمة، ورد في مرسوم القانون الاتحادي السابق في مادتين (١٦و١٧) إجراءات تقييم عمل المترجم والآثار المترتبة على نتيجة التقييم، إلا أنها خاصة بعمل المترجم وليست صناعة الترجمة في الدولة.

لذا، فالحاجة قائمة لوجود دليل للترجمة ودليل لضمان جودة الترجمة.

# ملخص الوضع الراهن والفرص والتحديات والتوصيات

## أولًا: جدول ملخص الوضع الراهن لدولة الإمارات العربية المتحدة

بناءً على ما سبق طرحه يمكن تلخيص الوضع الراهن لواقع الترجمة بشكل عام في الجدول التالي:

| الموضوع | لا يتوافر | يتوافر | |
|---|---|---|---|
| | | مُسْتَوفى | يحتاج تحسينًا |
| ١. الجانب التشريعي | | | ✓ |
| ٢. التراخيص المهنية | | | ✓ |
| ٣. اختبارات الترجمة | | | ✓ |
| ٤. جهة واحدة مسؤولة عن الترجمة | ✓ | | |
| ٥. جمعيات الترجمة | | | ✓ |
| ٦. مسارد وقواميس الترجمة | | | ✓ |
| ٧. توحيد ترجمة المسميات الرسمية | ✓ | | |
| ٨. التسجيل الرسمي للمكاتب | | ✓ | |
| ٩. مؤسسات إعداد المترجم | | | ✓ |
| ١٠. جوائز خاصة بالترجمة | | | |
| ١١. مؤتمرات الترجمة الدورية | | ✓ | |
| ١٢. أدلة الترجمة | ✓ | | |
| ١٣. أدلة ضمان الجودة | ✓ | | |

## ثانيًا: الفرص

| الفرصة | البيان |
|---|---|
| ١. توجهات النشر الإماراتي | بشكل عام، يعود التوجه إلى اختيار ترجمة موضوعات معينة دون غيرها إلى توجه دار النشر، حيث تميل دور النشر إلى ترجمة الموضوعات التي لم يسبق عرضها في السوق، بالإضافة لرغبة الناشر الإماراتي بشكل عام في أن يكرس الصورة النمطية للخليج قبل النشر، بتوعية المجتمعات الأخرى وإطلاعها على ثقافة المجتمع الإماراتي، ولا يقتصر ذلك على المجتمعات الغربية فحسب، بل كذلك بقية البلدان العربية. |
| ٢. تنامي الاهتمام بالثقافة الإماراتية بصورة خاصة والخليجية بصورة عامة | الترجمة لثقافات أخرى استقطابٌ لشرائح جديدة من القراء، وزاد اهتمام المجتمعات الغربية بالثقافة العربية، ولاسيما ثقافة دولة الإمارات بعد نجاح انعقاد معرض إكسبو دبي ٢٠٢٠؛ فقد كنا نبحث عن الغرب ليهتموا بالثقافة العربية، والآن هم الذين يأتون إلينا ويطلبون حقوق النشر لبعض المحتويات. |
| ٣. استثمار الحراك الإعلامي لتحفيز المترجم الإماراتي | تلجأ القنوات الإعلامية إلى شركات من خارج الدولة خاصة في مجال دبلجة الأفلام، لذلك فإن فرص المترجم الإماراتي قليلة. وعليه، ندعو إلى تشجيع المترجمين الإماراتيين على الانخراط في هذه المهنة الحيوية، بتسليط الضوء عليها عبر وسائل الإعلام والمنتديات والدورات التدريبية المتخصصة والمستمرة، التي تتيح تبادل الخبرات والمعرفة وتصقل خبراتهم التخصصية في المجال. |
| ٤. استثمار النشاط المنبري والمؤتمرات والندوات التي تعقدها الإمارات لتطوير نشاط الترجمة الإماراتية | تتطلب الترجمة – شأنها في ذلك شأن باقي التخصصات – معرفةً تخصصيةً واسعةً وفهمًا عميقًا لثقافتين أو أكثر، وهي ليست مهنة منعزلة، بل تتطلب تواصلًا حيويًا بين زملاء المهنة لتطوير الأسلوب والأداء. لذلك، تمثل المؤتمرات والنشاطات المنبرية والعملية في الإمارات فرصة مواتية لتطوير مهارات المترجم الإماراتي وربطه بنظرائه إقليميا وعالميًا. |
| ٥. البناء الثقافي طريق الترجمة الواعية والاطلاع المستمر والقراءة المكثفة لتطوير المترجم وإعداده | يجب على المترجم أن يكون حريصًا على أخذ المعرفة من مصادرها الغنية والصحيحة، لتتكون لديه ثروة فكرية هائلة تدعم عمله في مختلف المواضيع التي قد يصادفها على امتداد مسيرته المهنية، وتتطلب الترجمة قدرًا هائلًا من المطالعة التي تبدأ من مرحلة الطفولة، وتمتد مع الإنسان وتتطور معه عبر السنين، لتكون المعرفة حصيلة أعوام عدة من البحث والقراءة. |
| ٦. توفر المنح والمبادرات في مجال الترجمة | توفر منحة الترجمة الخاصة بجائزة الشيخ زايد ومنحة صندوق معرض الشارقة الدولي للكتاب فرصًا مواتية للمترجمين للتقدم بأعمالهم للاستفادة من هذه المنح. ويتيح مشروع كلمة فرصة للمترجمين العرب لنشر أعمالهم والاستفادة من دعم المشروع. بالإضافة لذلك، جاءت مبادرة أضواء على حقوق النشر لتعزيز فرص المترجمين للتعاون مع الناشرين للإسهام في تعزيز حركة الترجمة بكُتب مُتَرجمة عن عدة لغات عالمية. |

## ثالثًا: التحديات

| التحدي | البيان |
|---|---|
| ١. ضعف فرص العمل وتدني الإقبال على مهنة الترجمة | الاعتقاد السائد بين الطلبة أن تخصص الترجمة يعني العمل في مجال واحد فقط وهو الترجمة سواء التحريرية أو الشفهية، في حين أن التخصصات الأخرى ربما توفر مساحة أكبر من المناورة فيما يخص التقدم بطلبات التوظيف والبحث عن شواغر مناسبة. وللندرة في المترجمين الإماراتيين، يؤكد عدد من المثقفين والمترجمين الضعف الشديد في إقبال الطلبة الإماراتيين على الالتحاق بأقسام الترجمة في الجامعات المحلية رغم حاجة أسواق العمل الماسة لمترجمين، يشير لوجود إشكالات متشعبة تحتاج إلى وقفة فكرية ورؤية حقيقية تقوم على الواقع من أجل وضع أسس ثابتة للشروع في تحقيقها، وهو مشروع مؤجل لم يطرح إلا في أروقة المثقفين وعلى طاولة المنتديات الثقافية وبين أرفف البحوث العلمية، دون أن نلتفت إلى حقيقة وحتمية وجود المترجم الإماراتي. |
| ٢. ظاهرة الضعف اللغوي للغة الأم | يتطلب العمل في مجال الترجمة إجادة تامة للغتين على الأقل من بينهما اللغة العربية، ومن الملاحظ أن جل الطلبة الإماراتيين يجيدون اللغة الإنجليزية أكثر من إجادتهم للغة العربية نظرًا لأن غالبية الطلبة من خريجي مدارس اللغات الثنائية في الدولة؛ لذلك يشكل تدني مستوى اللغة العربية حاجزًا أمام التحاقهم بأقسام الترجمة في الجامعات. |
| ٣. ضعف الاهتمام الجامعي بتخصص الترجمة، وشبه غياب لتخصص الترجمة الفورية من المشهد الجامعي | لا يوجد في الدولة سوى قسم وحيد في جامعة الإمارات يمنح درجة البكالوريوس في دراسات الترجمة، ودون ذلك تدرس مناهج الترجمة بوصفها تخصصًا فرعيًّا ضمن برامج اللغة الإنجليزية وآدابها في الجامعات الأخرى مما يقلص فرص التحاق الطلبة ببرامج دراسات الترجمة. وتمنح عدة جامعات في الدولة درجة الماجستير في الترجمة ولا يوجد في الوقت الراهن أي برنامج للدكتوراه في دراسات الترجمة، وربما توجد برامج محدودة للغاية تمنح درجة الدكتوراه في اللغويات والترجمة أو الأدب الإنجليزي والترجمة، ولذلك نجد أن عدم التوسع في إنشاء برامج دراسات الترجمة على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا يضيق آفاق الاختيار أمام الطلبة الراغبين في الالتحاق بهذه البرامج علاوة على صعوبة شروط الالتحاق. ولا يوجد أي برنامج أكاديمي يمنح أي درجة علمية في تخصص الترجمة الفورية المطلوب بغزارة في أسواق العمل فيما عدا عدة مساقات تطرحها الجامعة الأميركية في الشارقة ضمن برنامج ماجستير الترجمة. |
| ٤. قصور بيئة المترجم ومحدودية دعمه | لا توجد جهة راعية للمترجمين في الإمارات وإنما اجتهادات شخصية في مثل، مجموعات «واتس آب» تتبادل الخبرة والأفكار والمقترحات. فالمترجم الإماراتي ما يزال تائهًا بين الدراسة التي تلقاها وواقع مهنة الترجمة. وعليه ندعو إلى تشجيع المترجمين الإماراتيين للتحرك لتعزيز مكانة مهنتهم ورعاية المنخرطين فيها، من خلال تسليط الضوء عليها عبر وسائل الإعلام والمنتديات والدورات التدريبية المتخصصة والمستمرة، التي تتيح تبادل الخبرات والمعرفة وتصقل خبراتهم التخصصية في المجال. |

| التحدي | البيان |
|---|---|
| ٥. حاجة برامج الإعداد والتدريب والتطوير لرفع مستوى الجودة لتقديم برامج أكثر كفاءة وجودة للمتخصصين في الترجمة | لا تعد معظم مناهج الترجمة في الجامعات المحلية الدارسين بها لأسواق العمل بشكل جيد، ولذلك يصعب على الخريجين الجدد عديمي الخبرة المنافسة في سوق العمل، مما يسبب لهم الإحباط ولذلك ينصحون غيرهم بعدم الالتحاق بأقسام الترجمة. وتتطلب مهنة الترجمة سواء التحريرية أو الشفهية مهارات خاصة يجب توفرها لدى المترجم، مثل الإبداع والقدرة على التكيف مع نوعيات مختلفة من النصوص التي تنتمي لتخصصات متعددة، علاوة على إلمام المترجم بلغتين وثقافتين على الأقل إلمامًا تامًّا، وينبغي على المترجم تطوير مهاراته الثقافية طوال الوقت ومواصلة القراءة في شتى التخصصات، ومتابعة الدراسات البحثية ذات الصلة من أجل الارتقاء المستمر بمستواه المهني والأكاديمي، وبسبب المجهود المضاعف الذي ينبغي على المترجم أداؤه من أجل مواصلة العمل في مجال الترجمة، يعرض البعض عن العمل في تلك المهنة التي تستوجب القراءة الدائمة، ومواكبة آخر التطورات في مجال التخصص، والاطلاع على أحدث المعاجم اللغوية ذات الصلة. ولتشجيع أجيال الغد على العمل في مجال الترجمة، نؤكد ضرورة دور معلمي اللغة العربية ومعلمي اللغات بشكل عام في الصفوف الثانوية الذين يلاحظون تميز طلابهم ونبوغهم في اللغات لتوجيههم لدراسة الترجمة. |
| ٦. الانفصال عن واقع الطفل وتطلعاته القرائية | يتحيز الناشرون في قطاع الترجمة للأطفال إلى ترجمة الكتب القائمة على الصور المشوقة والمنفصلة عن الواقع، خاصة حين تكون الترجمة من اللغات الأجنبية للعربية. وتركز أغلب الموضوعات التي تترجم على قيم وأخلاقيات معينة كقيم التعاون وحب الآخر، فيما يبتعد معظم الناشرين عن الكتب التي تستعرض المشكلات التي تواجه الأطفال. |
| ٧. تعقيدات اللهجة المحلية ومضامينها الثقافية المركبة | صعوبات ترجمة اللهجة الإماراتية إلى اللغات الأجنبية. ويواجه المترجمون خلال عملية الترجمة كلمات محلية تصعب ترجمتها، وفي بعض هذه الحالات تضيع روح الكتاب الأصلي بسبب السعي الحثيث لمواءمة المعنى والتصرف لإيصاله بشتى الأساليب المعتبرة في المهنة. |
| ٨. عدد المترجمين وصلته بمكانة مهنة الترجمة في المجتمع | عدد المترجمين المواطنين قليل جدًا لعدة أسباب، منها: أن تخصص الترجمة هو تخصص حديث، فقد كان يُدرَس مساقًا ضمن مساقات الأدب، وليس بوصفه تخصصًا منفصلًا بذاته، ولكن الوضع اختلف الآن، فبات يُطرَح تخصصًّا منفصلًا وطُرِحَ أيضًا في الدراسات العليا، والنظرة الاجتماعية لمهنة الترجمة قاصرة نوعًا ما، وهناك بعض مكاتب الترجمة تتهرب من تدريب المترجم الإماراتي لأنه لن يرضى بالراتب المتدني، بالإضافة إلى تدني رواتب المترجمين في الدوائر الحكومية، التي قد تحجم عن تعيين المترجم الحاصل على الدراسات العليا بحجة أن المؤهل العلمي أعلى من الوظيفة ولا يتناسب مع الراتب. |

## ثالثًا: التوصيات

١. تأسيس جمعية مهنية للمترجمين: سيتيح إنشاء جمعية مهنية للمترجمين بالإمارات المجال لتطوير مهارات المترجمين الصاعدين وربطهم بالأجيال السابقة لهم، وتزويدهم بالفرص التدريبية والمهنية لممارسة اختصاصهم جنبًا إلى جنب مع نظرائهم في دول الخليج الأخرى.

٢. حوكمة عمليات الترجمة: ينبغي وضع معايير لاختيار المترجم عبر لجنة تدقيق ثقافية، وفي بعض الحالات نعود للمترجم أكثر من مرة، وفي أحيان أخرى نعود للكاتب نفسه إن استطعنا ذلك.

٣. الإفادة من التجارب الدولية: تشكيل لجنة متخصصة لمتابعة الترجمات الغربية وانتقاء المترجمين واستقاء التجارب المهنية والممارسات المثلى في تنفيذ الترجمات وإصدارها.

٤. اختيار المترجمين: ضرورة تشكيل لجنة مخصصة لانتقاء المترجمين، والاعتماد على المترجم الإماراتي الذي يملك دراية كافية بمصطلحات اللغتين/اللغات، ومواجهة العوائق الثقافية بالاستعانة بمواطنين إماراتيين يتقنون لغات أجنبية ليراجعوا التراجم قبل النشر.

٥. اختيار المحتوى: أهمية الاختيار الأمثل للمحتوى الذي سيُتَرجَم، لأنه العامل الرئيسي في نجاح ترويج الترجمة، لا سيما وأن الموضوعات الجدلية والقضايا الثقافية المثيرة بشكل عام هي الموضوعات التي تستقطب المزيد من القراء.

٦. ضرورة إعادة النظر في تصميم البرامج الجامعية والسعي لتوسيع برامج جامعية تقدم تخصص الترجمة بوصفه تخصصًا رئيسًا لا فرعيًا، وتشجيع الطلاب للالتحاق بهذا التخصص الجامعي لتعلم الترجمة الاحترافية بشقيها التحريري والشفهي.

٧. ربط محتوى الترجمة المستهدف بالمشهد الاجتماعي والثقافي المحلي لضمان سلامة المحتوى من ملامح التغريب وطمس الهوية وتعزيز المحتوى المثري ثقافيًا ومعرفيًا ليسهم في تعزيز معارف الطلاب ومهاراتهم وفهمهم للثقافات الأخرى حول العالم.

# مملكة البحرين

بدأت الترجمة في مملكة البحرين منذ أمد بعيد، وازداد الاهتمام بها بداية النصف الثاني من القرن الماضي حيث يعدُّها البعض البداية الفعلية لمرحلة الترجمة في العصر الحديث لتوافد أعداد كبيرة من غير المتحدثين باللغة العربية إلى مملكة البحرين لعدة أسباب اقتصادية وثقافية وسياسية.

ومن أهم المبادرات الحديثة التي تخدم قطاع الترجمة بشكل عام في مملكة البحرين مشروع «نقل المعارف» وهو ضمن استراتيجيّة هيئة البحرين للثقافة والآثار للارتقاء بالعمل الثقافي الهادف المنطلق من الحاجة إلى نقل المعارف الإنسانية والانفتاح على الحضارات الأخرى.

وقد انعكس الاهتمام بالترجمة إلى تزايد الحراك الترجمي ومشاريع إعداد المترجم سواء على المستوى الأكاديمي أو التدريبي، لكنها ما تزال في طور الإعداد والتطوير والتحسين، وما تزال الآمال معقودة لتطوير قطاع الترجمة والنهوض به.

# الجانب التشريعي للترجمة

اهتمت مملكة البحرين بالجانب القضائي والتشريعي في استخدام اللغات والترجمة، وتحديدًا اللغات المستخدَمة أمام غرفة البحرين لتسوية المنازعات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، وترجمة المستندات والأوراق، إذ نصت المادة (٥) للقرار رقم (١٣٤) لسنة ٢٠٢١، الصادر من وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في مملكة البحرين، والخاص بإصدار لائحة إجراءات تسوية المنازعات التي تختص بها غرفة البحرين لتسوية المنازعات بموجب الفصل الأول من الباب الثاني من المرسوم بقانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن غرفة البحرين لتسوية المنازعات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، جاءت النصوص التالية لاستخدام اللغة العربية والترجمة:

أ. تكون اللغة العربية هي اللغة المستخدَمة في إجراءات تسوية المنازعات أمام الغرفة، ويجوز لأطراف النزاع أن يتفقوا كتابةً على اختيار اللغة الإنجليزية بوصفها لغة تُستخدَم أمام الغرفة عند نظر الدعوى، وِفْقًا للشروط الآتية:

١- أن يكون العقد سند الدعوى محرَّرًا بلغة أخرى غير اللغة العربية.

٢- أن يكون الاتفاق على اختيار اللغة الإنجليزية منصوصًا عليه في العقد سند الدعوى أو في المراسلات بين أطراف العقد أو في اتفاق خاص.

٣- أن يقدَّم الاتفاق على اختيار اللغة الإنجليزية بوصفها لغة تُستخدَم أمام الغرفة أثناء إدارة الدعوى وخلال الآجال المحدَّدة لذلك بجدول المواعيد.

فإذا لم يقدِّم الأطراف الاتفاق على اختيار اللغة الإنجليزية خلال الأجل المحدَّد لذلك بجدول المواعيد كانت اللغة العربية هي المستخدَمة في إجراءات تسوية النزاع.

ب. على كل طرف في الدعوى أن يقدِّم إلى مدير الدعوى أو الهيئة -بحسب الأحوال- ترجمة للمستندات والأوراق المحرَّرة بلغة أجنبية إلى اللغة العربية، أو إلى اللغة الإنجليزية إذا اتُّفِق على استخدامها طبقاً للفقرة (أ) من هذه المادة إذا كانت محرَّرة بلغة غيرها.

ج. يُعتد بالترجمة المقدَّمة من أيٍّ من أطراف الدعوى إلى مدير الدعوى أو الهيئة - بحسب الأحوال - ما لم ينازِع الطرف الآخر فيها، فإذا نازَعَ الطرف الآخر في صحة الترجمة وجَب عليه تقديم ترجمة بديلة، فإذا نازَعَ الطرف مقدِّم الترجمة الأولى في الترجمة البديلة، جاز للهيئة الاستعانة بالخبرة في الشَّق المتنازَع عليه من الترجمة.

ونصت المادة (٤٣) على ترجمة أقوال أطراف الدعوى أو الشهود مع مراعاة حكم الفقرة (أ) من المادة (٥) من هذه اللائحة، «يجوز للهيئة أن تسمع أقوال أطراف الدعوى أو الشهود الذين يجهلون اللغة أو اللغات المستخدَمة في إجراءات تسوية النزاع عن طريق مترجم بعد أن يحلف اليمين بأنْ يلتزم وجه الدقة والحق في الترجمة، أو يصرح تصريحاً رسمياً بقول الحق.»

**وقد نصت المادة الرابعة على الترجمة**

«يجب على أطراف النزاع تقديم ترجمة معتمَدة للمستندات المتعلقة بالنزاع المعروض أمام المحكمة كافة إذا كانت المستندات والوثائق محرَّرة بلغة غير اللغة الإنجليزية. وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة الإنجليزية عن طريق مترجم بعد أنْ يحلف اليمين بأنْ يلتزم وجه الدقة والحق في الترجمة، أو يصرِّح تصريحًا رسميًّا بقول الحق».

ولا شك أن هذا الجزء من التدابير القضائية واستخدام الترجمة أمام المحاكم يحتاج إلى تشريعات من الجهات المختصة تتعلق بقطاع الترجمة.

# التراخيص المهنية واختبارات الترجمة المعتمدة

توفر وزارة الصناعة والتجارة البحرينية نظام التراخيص التجارية (سجلات)، وهي منظومة إلكترونية لتسجيل المنشآت التجارية وترخيصها في مملكة البحرين، والربط الكامل مع جميع الأنظمة الإلكترونية للجهات الحكومية ذات العلاقة.

فحسب موقع وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين (www.moic.gov.bh):

## يتضمن نظام سجلات التالي:

١. بيانات السجلات التجارية متاحة للجمهور مثل أنشطة الشركة وأسماء الشركاء والأنشطة وحالة الشركة وتاريخ التسجيل والاستحقاق ونوع الشركة... إلخ) وهي بيانات محدثة بشكل تلقائي.

٢. المعاملات الخاصة بالتسجيل والتأشيرات على السجلات التجارية (على سبيل المثال إدارة النشاط – إدارة الفروع – حذف سجل تجاري من غير ترخيص – نقل ملكية ... إلخ).

٣. تنعكس على الجريدة الرسمية الإلكترونية جميع بيانات التأشيرات والمعاملات التي تُجرَى في السجلات التجارية بصورة فورية ومتاحة للجمهور.

٤. المحادثة المباشرة وهذه الخاصية تتيح للمستثمر المحادثة المباشرة مع مركز خدمة العملاء مباشرة عبر خدمة «Live Chat» وحيث يرد موظفو خدمة العملاء فوريًّا ويتابعون الاستفسارات كافة.

٥. خاصية البحث عن السجلات التجارية مع إمكانية البحث المتقدم للحصول على النتائج بشكل دقيق.

ويبدو أن الحاجة ماسة إلى وجود اختبار مهني للمترجمين يمكن للسلطات التنفيذية الاعتماد عليه للترخيص المهني للمترجمين، وما يتعلق بهذا المجال.

# الجهات والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الترجمة

هناك عدد من الجهات المسؤولة عن قطاع الترجمة في مملكة البحرين كقطاع داعم للاقتصاد، ومثلما هو مذكور في الفصل الثاني من هذا الباب تؤول المسائل النظامية في الترجمة إلى وزارة الصناعة والتجارة من حيث التسجيل الرسمي، أما في المسائل الخاصة بالمحاكم فالجهات العدلية.

ليس هناك جهة واحدة مسؤولة عن قطاع الترجمة، ولعل إيجاد روافد قانونية وفنية للقطاع ستسهم بشكل أساس في إيجاد جهة معنية بقطاع الترجمة في مملكة البحرين.

لكن يمكن أن نذكر مبادرة «نقل المعرفة» وهي ضمن استراتيجيَّة هيئة البحرين للثقافة والآثار، بوصفها مثالًا على الوعي بأهمية قطاع الترجمة؛ لكونه برز من منطلق الحاجة إلى نقل المعارف الإنسانية بطريقة واعية وسليمة. ومن أبرز أهداف مشروع نقل المعرفة بحسب موقع هيئة البحرين للثقافة والآثار (www.culture.gov.bh)، فإنها كالتالي:

١. الإسهام في نقل المعارف إلى مملكة البحرين والعالم العربي، عن طريق الترجمة، وفي علاقتها بحاجاتنا الحقيقية وأولويَّاتنا الأساسيَّة، وذلك بصورة دقيقة وأمينة تجعل من الكتب المترجمة مراجعَ موثوقة لدى الباحثين والطلاب والقرَّاء عمومًا، وتساهم، في الوقت نفسه، في تطوير اللغة العربيَّة ومصطلحاتها.

٢. الإسهام في تبادل الخبرات المعرفيَّة، خصوصًا بين شباب الباحثين العرب والأوروبيين، في مجال العلوم الاجتماعية والفنون.

٣. الإسهام في الحوار بين الثقافات، سعيًا إلى تعميق فهمها وإلى تغيير الصور المشوَّهة والأفكار والأحكام المسبقة والمتبادلة بينها.

٤. الإسهام في إبراز البعد الثقافي والفكري المنفتح لمملكة البحرين، عربيًّا ودوليًّا.

# جمعيات الترجمة

هناك محاولات ودعوات متعددة لإنشاء جمعية خاصة بالمترجمين في مملكة البحرين تهتم بقطاع الترجمة والمترجم لتعزيز وتنسق جهود المهتمين بالمجال في مملكة البحرين، ويبدو أن التحديات التي تواجه هذه الفكرة تحتاج إلى مزيد عناية ورعاية لتذليلها. وفي هذا السياق، نذكر أسرة الأدباء والكتاب.

## أسرة الأدباء والكتاب

تعد أسرة الأدباء والكتاب في مملكة البحرين، التي تأسست عام ١٩٦٩م، من أوائل المؤسسات الثقافية في دول الخليج العربية التي تُعنَى بالشؤون الأدبية والثقافية، وقد ضمت في عام ٢٠١٦ ضمن عملها جماعة تعنى بالترجمة، تضم مجموعة من المترجمين المحترفين والهواة، تدير بعض الفعاليات، وتعرِّف بالمترجمين وبأعمالهم. حيث نظمت جماعة الترجمة قرابة ٢٠ فعالية من ندوات ومحاضرات وتدشين كتب مترجمة، والاحتفال المنتظم بيوم المترجم العالمي في كل عام. وتبنت جماعة الترجمة في العام ٢٠٢٢ موضوع «نقد الترجمة»، بهدف تسليط الضوء على مفهوم النقد في الترجمة. وتعمل جماعة الترجمة على مساعدة المترجمين البحرينيين في نشر نتاجهم، وترجمة النتاج الأدبي البحريني إلى لغات العالم.

# مسارد الترجمة المنشورة الخاصة بالمصطلحات والتسميات

يعدُّ دليل مصطلحات العلاقات العامة والمراسم الصادر في عام ٢٠٢٢م عن مجلس النواب البحريني من الأدلة العامة للعبارات والكلمات والمصطلحات، حيث يقدم قائمة الكلمات والعبارات والمصطلحات المستخدمة في صميم عمل العلاقات العامة والمراسم داخل السلطة التشريعية، والهدف من هذا الدليل المنشور هو تزويد موظفين السلطة التشريعية العاملين في قسم العلاقات العامة والمراسم بالمصطلحات التي قد تصادفهم في عملهم باللغتين؛ العربية والإنجليزية. ويحوي الدليل أسماء اللجان البرلمانية والوزرات والمؤسسات الحكومية والمحافظات المختلفة في مملكة البحرين. والهدف من هذا الدليل المنشور هو تزويد موظفي السلطة التشريعية العاملين في قسم العلاقات العامة والمراسم بالمصطلحات التي قد تصادفهم في عملهم.

دليل مصطلحات العلاقات العامة والمراسم الصادر عن مجلس النواب البحريني:

https://www.nuwab.bh/wp-content/uploads/2022/12/PR-Protocol-Terminologies-Dec-2022.pdf

# توحيد ترجمة مسميات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية

يتضمن دليل مصطلحات العلاقات العامة والمراسم الصادر في عام ٢٠٢٢م عن مجلس النواب البحريني أسماء اللجان البرلمانية والوزرات والمؤسسات الحكومية والمحافظات المختلفة في مملكة البحرين باللغتين العربية والإنجليزية. ويمكن عده مرجعًا أوليًا في التسميات الرسمية إلى حدٍّ كبيرٍ، حيث يتضمن أسماء جل الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية في مملكة البحرين.

# التسجيل الرسمي للمكاتب والمؤسسات والشركات المعنية بالترجمة

يعد دليل المؤسسات والشركات التجارية الصادر عن وزارة الصناعة والتجارية والسياحة في مملكة البحرين، الذي سبق ذكره من أهم الأدلة الإجرائية في الدولة في مجال إنشاء الشركات والمؤسسات التجارية، وقد دُشِّن نظام السجلات التجارية الجديد بالتعاون مع هيئة الحكومة الإلكترونية والجهات الحكومية ذات العلاقة بالتراخيص التجارية في عام ٢٠١٥.

ويمكن التقديم الآلي من خلال موقع السجلات التجارية (سجلات) (www.sijilat.bh) لفتح نشاطات تجارية خاصة بالترجمة. ويمكن تلخيص خطوات تأسيس المكاتب والشركات بما فيها مجال الترجمة فيما يلي:

١. تقديم طلب التسجيل: يجب عليك التقدم بطلب تسجيل لفتح مؤسستك الخاصة لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

٢. الحصول على التراخيص اللازمة: يجب عليك الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المعنية، مثل ترخيص البلدية وترخيص الإعلانات والتراخيص الأخرى.

٣. تأسيس الشركة: يجب عليك تأسيس الشركة وتحديد هيكلها التنظيمي ونظامها الداخلي، وتحديد أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مسؤولياتهم وصلاحياتهم.

٤. الحصول على رخصة العمل: يجب عليك الحصول على رخصة العمل من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية قبل البدء في العمل.

٥. الحصول على الضريبة والتأمينات: يجب عليك التسجيل لدى هيئة الزكاة والدخل والتأمينات الاجتماعية، وتحديد مساهمتك في الرسوم والضرائب.

٦. اختيار الموقع: يجب عليك اختيار موقع مناسب لمكتبك أو شركتك، يفضل أن يكون في منطقة تجارية وسهل الوصول إليها.

٧. توظيف الموظفين: يجب عليك توظيف موظفين متخصصين في الترجمة واللغات المختلفة التي ستتعامل بها، ويمكنك التعاقد مع مترجمين حرفيين على أنهم مستقلين.

٨. إنشاء موقع وسائل التواصل الاجتماعي: يمكنك إنشاء موقع وحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي لجذب العملاء والترويج لخدمات.

وقد أنشأت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة أداة التعريف (The Profiler) بوصفها مرشدًا شاملًا لجميع الجوانب المتعلقة بتسجيل وإدارة الأعمال في مملكة البحرين، تستطيع الدخول على أداة التعريف من خلال نظام سجلات. عبر الأداة ستحصل على مجموعة كاملة من المعلومات والمتطلبات والإجراءات والإرشادات التي من شأنها مساعدتك في رحلتك بوصفك مستثمرًا في البحرين.

# مؤسسات إعداد المترجم

تتعدد مؤسسات إعداد المترجم في مملكة البحرين لتشمل الجانب الأكاديمي والتدريبي، بين القطاع الخاص والعام، وفيما يأتي نستعرض جزءًا منها:

## ١. جامعة البحرين

**قسم اللغة الإنجليزية وآدابها، كلية الآداب**

يدرس القسم مسارًا للعلوم النظرية في الترجمة إضافة إلى التدريب العملي على أنواع الترجمة.

## ٢. الجامعة العربية المفتوحة، فرع مملكة البحرين

**كلية الدراسات اللغوية**

تؤهل كلية الدراسات اللغوية الخريجين للانضمام إلى سوق العمل وشغل العديد من الوظائف، في المجالات التالية: التدريس والصحافة والإعلام وإدارة الأعمال والترجمة والتدريب والكتابة الإبداعية.

## ٣. معهد الوسط للتدريب والتطوير (IDTW)

يقدم المعهد الوسيط للتدريب والتطوير المدعوم من الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب برنامج الشهادة الاحترافية (دبلوم الترجمة). حيث يستهدف البرنامج قطاعات واسعة كثيرة على رأسها القطاعات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، إضافة إلى قطاعات الأعمال في مجالات القانون والمحاماة والإعلام والعلاقات العامة، والبرنامج معتمد من وزارة العمل البحرينية، ومعتمد، أيضاً، من قبل معهد اللغويين في بريطانيا (Chartered Institute of Linguists).

# جوائز ومؤتمرات الترجمة الوطنية والعالمية

## ١. جائزة يوسف بن أحمد كانو

تعد جائزة يوسف بن أحمد كانو للتفوق والإبداع من أهم الجوائز في دولة البحرين التي تعنى بالتفوق والإبداع، ومع أنها غير مخصصة للترجمة إلا أنها احتفت في عام ٢٠٠٦م بتدشين ترجمة ديوان كتاب الشاعر الأديب معالي الدكتور غازي بن عبد الرحمن القصيبي الديوان بعنوان (الصقر محلقًا). ويرى المتأمل في مجال الترجمة وجوائزها في مملكة البحرين أنه من المهم النظر في جائزة خاصة بالترجمة أو إدراجها بصفتها فرعًا من فروع الجوائز التي ترعاها الدولة.

أبرز مؤتمرات وفعاليات الترجمة في مملكة البحرين:

## ٢. ندوة الترجمة في العالم العربي

نظَّمت هيئة البحرين للثقافة والآثار على مدار ثلاثة أيام ما بين ١١ و١٣ نوفمبر ٢٠٢٢، الندوة الإقليمية «الترجمة في العالم العربي» في العاصمة المنامة، حيث جاءت هذه الندوة تتويجًا لمشروع نقل المعارف بعدما أصدِرَتْ كامل كتبه الخمسين المترجمة إلى اللغة العربية.

وتأتي هذه الندوة الدولية ضمن مشروع «نقل المعرفة» الذي سبق ذكره وقدم المشروع ترجمة لأكثر من ٥٠ عنوانًا اختِيْرَ بعناية.

# الجوانب القانونية في الترجمة

يمكن القول بأن ما يسري على العاملين في المهن الأخرى من التزامات وحقوق تسري على المترجم بالتبعية في النظام، سواء كان شخصًا حقيقيًّا أو اعتباريًا.

وبالنسبة للحقوق والوجبات في مجال الترجمة فشأنها في ذلك شأن بقية العقود بين الأطراف، ويصار إلى بنود العقود لمعرفة الحقوق والواجبات.

ويبدو أن الحاجة ماسة لوجود مصفوفة قانونية تحدد الحقوق والواجبات في مجال الترجمة سواءً الأفراد أو المؤسسات.

# أدلة الترجمة وضمان الجودة

مع الجهود الحثيثة في مجال أنشطة الترجمة في مملكة البحرين إلا أن الحاجة ماسة لوجود دليل شامل للترجمة والمترجم، ودليل آخر لضمان الجودة في الترجمة.

# ملخص الوضع الراهن والفرص والتحديات والتوصيات

## أولا: جدول ملخص الوضع الراهن مملكة البحرين

بناء على ما سبق طرحه يمكن تلخيص الوضع الرهن لواقع الترجمة بشكل عام في الجدول التالي:

| الموضوع | لا يتوافر | يتوافر | |
|---|---|---|---|
| | | مُسْتَوفى | يحتاج تحسينًا |
| ١. الجانب التشريعي | | | ✓ |
| ٢. التراخيص المهنية | | | ✓ |
| ٣. اختبارات الترجمة | ✓ | | |
| ٤. جهة واحدة مسؤولة عن الترجمة | ✓ | | |
| ٥. جمعيات الترجمة | ✓ | | |
| ٦. مسارد وقواميس الترجمة | | | ✓ |
| ٧. توحيد ترجمة المسميات الرسمية | ✓ | | |
| ٨. التسجيل الرسمي للمكاتب | | | ✓ |
| ٩. مؤسسات إعداد المترجم | | | ✓ |
| ١٠. جوائز خاصة بالترجمة | ✓ | | |
| ١١. مؤتمرات الترجمة الدورية | | | ✓ |
| ١٢. أدلة الترجمة | ✓ | | |
| ١٣. أدلة ضمان الجودة | ✓ | | |

## ثانيًا: الفرص

| الفرصة | البيان |
|---|---|
| ١. الاستثمار في تطوير الجوانب القانونية والتقنية | يخلق الطلب الكبير على الترجمة القانونية والتقنية فرصًا عظيمة للمترجمين المخضرمين أصحاب الخبرة في هذين الميدانين. ومن الممكن أن يفضي اكتساب المهارات التخصصية وبناء سمعة طيبة في هذين المجالين إلى تطوُّر مهني وطلب مُتزايد في الأسواق. |
| ٢. التطور التقني والحاسوبي في مجال الترجمة | من الممكن أن يرقى تبني تقنيات الترجمة بكفاءة المُترجمين وإنتاجيتهم. فبالاستفادة من أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب، يستطيع المترجمون تحسين اتساق نصوصهم، وتسهيل عمليات الترجمة، والتركيز على الجانب الإبداعي، إذ يتركوا المهام المُتكررة الرتيبة إلى الأدوات المؤتمتَة. |
| ٣. مشروع نقل المعارف | ظهر نشاط يتنامى نوعًا ما من جانب القطاع الحكومي بعد إطلاق هيئة مملكة البحرين للثقافة والآثار مشروع «نقل المعارف» في ٢٠١٨. ولوحظ نمو نتاج المترجمين البحرينيين وتصاعده، لا سيما في مجال الترجمة الأدبية والفكرية، علمًا بأن الغالبية العظمى من هذه الترجمات يمولها المترجمون أنفسهم. |
| ٤. نمو الاهتمام بالترجمة الأدبية | تكفل الترجمة الأدبية فرصًا عظيمة للترويج لآداب مملكة البحرين وتراثها الثقافي على الصعيد الدولي. ويستطيع المُترجمون أن يسهموا في التبادل الثقافي، وذلك بتعريف الجمهور العالمي بالأدب البحريني، وتعزيز الفهم المُشترك بين مختلف الثقافات، وإثراء المشهد الأدبي. |
| ٥. التواصل المهني بين المترجمين | من الممكن أن يتيح بناء شبكة قوية من المترجمين وخبراء اللغة والمعنيين بصناعة الترجمة فرصًا للتعاون ودعم الأقران والتطور المهني المُستمر. ويمكن أن تُسهِّل اتحادات المُترجمين ومؤتمراتهم ومنصاتهم الإلكترونية إقامة شبكات العلاقات وتبادل المعارف. |

| الفرصة | البيان |
|---|---|
| ٦. المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الأهلي والتجاري والجمعيات الخيرية الفاعلة | يمكن تعزيز دور الترجمة بالدفع ببرامجها لتقع ضمن دائرة اهتمام المعنيين ببرامج المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الأهلي والتجاري العاملة في البحرين، لتعزيز إسهاماتها في دعم حركة الترجمة وزيادة الاهتمام بالمترجمين ورعايتهم وتحفيزهم ودعم برامج تدريبهم ومشاريعهم. ومن المؤسسات الخاصة التي تهتم بالترجمة مركز عبد الرحمن كانو الثقافي وجمعية تاريخ وآثار البحرين. والأخيرة مهتمة بنشر الدوريات والبحوث والكتب المختصة بتاريخ مملكة البحرين. وتنظم الجمعية أيضًا فعاليات يشارك فيها مترجمو الأعمال التاريخية. |
| ٧. أثر الترجمة المتقنة | لدى المُترجمين فرصة تتمثل في المساهمة في التبادل الثقافي بالترجمة المتقنة، وذلك بنقل الفروق الثقافية الدقيقة بمنتهى الدقة، وضمان أن المحتوى المُترجم يُردِّد صدى الثقافة المُستهدفة. لذا، فيمكن أن تسد الترجمة المُحكَمَة الفجوة بين الثقافات وتُعزز الفهم. |
| ٨. التنوع اللغوي بوصفه فرصة | المترجمون البارعون في العديد من اللهجات العربية وبوسعهم الترجمة بكفاءة بينها لديهم ميزة تنافسية على غيرهم. وبوسعهم تلبية الاحتياجات اللغوية المتنوعة لمختلف المجتمعات في مملكة البحرين وخارجها. |
| ٩. ربط الأجيال المتعاقبة | هناك فرصة سانحة لتعزيز إضفاء الطابع المهني على الترجمة، وذلك برعاية المترجمين الواعدين وإقامة برامج تدريبية لهم ومنحهم شهادات في تخصصهم. ومن الممكن أن يسهم خلق بيئة داعمَة تُقدِّم إسهامات المترجمين، وتستقطب أصحاب المواهب وترقى بالجودة وتُحسِّن مكانة المهنة. |

## ثالثاً: التحديات

| التحدي | البيان |
|---|---|
| ١. تراجع الجدوى الاقتصادية في ظل المنافسة الإلكترونية | توجد في مملكة البحرين العديد من مكاتب الترجمة المهنية، والتي تكافح في ظل وضع اقتصادي صعب، إذ صار من السهولة بمكان للأفراد والمؤسسات العثور على مزودي خدمات الترجمة عبر الإنترنت. |
| ٢. الحساسية الثقافية والتصرُّف | مملكة البحرين متنوعة ثقافيًّا وغنية بتراثها. ويواجه المترجمون تحدي الحفاظ على حساسية المحتوى الذي يتعاطون معه والتصرُّف فيه بحيث يتماشى مع الجمهور المُستهدف دون التضحية بدقة النقل. |
| ٣. التحديات القانونية والتقنية | تتطلب الترجمة القانونية والتقنية معرفة ومصطلحات مُتخصصة. ويواجه المترجمون تحديات في نقل محتوى المستندات القانونية والعقود والأدِلَّة التقنية والرطانة الخاصة بصناعة بعينها بدقةٍ بالغة. |
| ٤. تنوع اللغات واللهجات | العربية هي اللغة الرسمية لمملكة البحرين، لكن هناك العديد من اللهجات التي تنطق بها مختلف المجتمعات في الدولة. وعلى المترجمين أن يتنقلوا بسهولة ويُسر بين الأشكال المختلفة للغة الواحدة ويُكيِّفوا ترجماتهم بحيث تتماشى مع جمهورهم المُستهدف. |
| ٥. غياب المرجعية المعرفية للمترجم في ظل الهيمنة الإلكترونية لتقنيات الترجمة | تتمثل أهم التحديات التي تواجه الترجمة في مملكة البحرين في عدم وجود مسارد عربية موحَّدة للمصطلحات، والاعتماد على برنامج جوجل وغيره من برامج الترجمة غير الدقيقة، وانحياز بعض المترجمين لتوجهات المؤسسات التي يعملون بها، وعدم توفر مترجمين في تخصصات متعددة، والنقص العددي في كادر المترجمين وزيادة حجم العمل المتعلق بالترجمة، سواء كانت نصية أو متتالية أو متزامنة، فضلًا عن توحيد المصطلحات وطريقة كتابتها والتأكد من المعلومات المذكورة حسب وقائعها. |
| ٦. الطفرات التقنيَّة | تضع الطفرات السريعة في تقنية الترجمة، مثل الترجمة الآلية وأدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب أمام المُترجمين البشر تحديات كبيرة. فهم بحاجة إلى التكيف مع هذه التقنيات ودمجها في عملهم بفعاليَّة. |
| ٧. الترجمة الأدبية والتبادل الثقافي | تنطوي ترجمة الأعمال الأدبية على رصد جوهر النص الأصلي والفروق الثقافية التي يحويها، مع تيسيره للجمهور الجديد. ويقتضي هذا فهمًا عميقًا للثقافتين المصدر والهدف. |

| التحدي | البيان |
|---|---|
| ٨. التقدير المهني والتدريب | رغم الأهمية التي تحوزها الترجمة، فقد لا تتلقى هذه المهنة التقدير الذي تستحقه دوماً. والمترجمون يواجهون تحديات إذ يرسّخون أقدامهم في المهنة، ويحصلون على الدعم والموارد الكافية. |
| ٩. التعاون وإقامة شبكات العلاقات | غالبًا ما يعمل المترجمون منعزلين عن بعضهم البعض، مما يقوِّض فرص التعاون بينهم ومشاركة المعارف. ومن الممكن أن يعوق ذلك التطور المهنيَّ ويعرقل تبادل الممارسات المثلى. |
| ١٠. غياب البرامج التمويلية لمشاريع الترجمة أو ضعفها | هنالك غياب أو عدم استمرارية التمويل - في حال وجوده -، مع ميل متزايد إلى تراجع هذا التمويل، وهو ما يعوق تحقيق المشروعات الطموحة لمؤسسات الترجمة العربية؛ وتستغرق الترجمة وقتًا وجهدًا كبيرين وتتطلب رصد ميزانيات مرتفعة. وثمة موجات عربية في مجال الترجمة لا تدوم من جانب الجهات المانحة، رغم طموحاتها الكبيرة ورصد ميزانيات جيدة في بداياتها، لكنها عُرضة للتراجع أو التوقف تمامًا في حال حدوث أزمة مالية، ما يوحي بأن المعرفة والثقافة ليست دومًا ضمن أولويات الجهات الرسمية. |
| ١١. ضعف الإعداد اللغوي والمهاري للمترجمين | من الأسباب الكامنة وراء ضعف حركة الترجمة من العربية وإليها ما يمكن وصفه بـ «الأسباب الذاتية» المتعلقة بالمترجمين أنفسهم، مثل المعرفة اللغوية ومستوى الإتقان، وكذلك اعتبارات تتعلق بظروف اللغة العربية الفصحى اليوم في المنطقة والعالم؛ فهي أبعد ما تكون عن كونها جيدة من حيث الجمع والتواصل والكتابة والترجمة. |
| ١٢. ضعف الدعم الحكومي لمشروعات الترجمة | يؤثر النقص الذي يعانيه المترجم في الموارد والدعم المادي والتنظيمي، وذلك من أبرز أشكال الاحتياج التي تتطلب المزيد من الاهتمام والدعم الرسمي لصناعة ومهنة ومشاريع الترجمة. |
| ١٣. قلة برامج الدعم التدريبي والإعداد المهني للمترجم | يظهر بصورة جلية نقص كبير في أعداد المترجمين المهرة الذي يرتبط به نقص كبير في المعاهد والجامعات المتخصصة في الترجمة. ويؤثر ذلك بصورة كبيرة في حركة الترجمة ويحد من مجالات نهوضها وفرصه بصورة كبيرة. |

## ثالثًا: التوصيات

١. ضرورة توحيد الجهود وضخ المزيد من الدعم المالي لتحسين حالة اللغة العربية وتطوير قواميسها بما يتماشى مع التغييرات الهائلة التي نشهدها اليوم.

٢. أهمية تبني تقنيات الترجمة لرفع كفاءة المُترجمين وإنتاجيتهم، والاستفادة من أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب، ليستطيع المترجمون تحسين اتساق نصوصهم، وتسهيل عمليات الترجمة، والتركيز على الجانب الإبداعي.

٣. رفع استفادة حركة الترجمة من برامج المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات البحرين الأهلية والتجارية والسعي لوضع برامج الترجمة وأنشطتها لتقع ضمن دائرة اهتمام المعنيين ببرامج المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الأهلي والتجاري العاملة في البحرين، لتعزيز إسهاماتها في دعم حركة الترجمة وزيادة الاهتمام بالمترجمين ورعايتهم وتحفيزهم ودعم برامج تدريبهم ومشاريعهم.

٤. أهمية إيجاد مسارد عربية موحدة للمصطلحات والتعابير الفنية وتوحيد ممارسات المترجمين في هذا المجال لخلق هوية ترجمية بحرينية متسقة تضمن جودة الترجمة القانونية والتقنية والفنية والمعرفية.

٥. أهمية العناية بالترجمة الأدبية في ظل ما يتميز به البحرينيون من نتاج أدبي مميز يستحق النقل للغات والثقافات الأخرى. وينبغي أن يسعى المُترجمون ليسهموا في التبادل الثقافي، بتعريف الجمهور العالمي بالأدب البحريني، وتعزيز الفهم المُشترك بين مختلف الثقافات، وإثراء المشهد الأدبي.

٦. رعاية المترجمين الواعدين وإقامة برامج تدريبية لهم ومنحهم شهادات في تخصصهم لخلق بيئة داعمَة تُقدِّم إسهامات المترجمين وتستقطب أصحاب المواهب وترقى بالجودة وتُحسِّن مكانةَ المهنة.

٧. بناء شبكة قوية من المترجمين وخبراء اللغة والمعنيين بصناعة الترجمة فرصًا للتعاون ودعم الأقران والتطور المهني المُستمر من خلال اتحادات المُترجمين ومؤتمراتهم ومنصاتهم الإلكترونية لإقامة شبكات العلاقات وتبادل المعارف.

# المملكة العربية السعودية

تولي المملكة العربية السعودية اللغة العربية عناية خاصة، وهي اللغة الرسمية للدولة، وفي ذات الوقت تشجع على تعلم اللغات الأخرى والترجمة منها وإليها، حيث تستقطب المملكة مجموعة كبيرة ومتنوعة من الوافدين بهويات ثقافية ولغوية مختلفة، وتتعامل مع الكثير من الشركات والمؤسسات العالمية ذات اللغات المتعددة.

لذا ظهر شأن الترجمة وأهميته مع بداية تأسيس المملكة العربية السعودية، حيث تعد الترجمة رافدًا أساسيًا من روافد الاقتصاد والتنمية. ولو أخذنا على سبيل المثال ما تستقبله المملكة من حجاج ومعتمرين من مختلف دول العالم ومن شتى لغات العالم، مما يستوجب توفير المترجمين، بل وتزويدهم بنسخ من ترجمات معاني القران الكريم التي تزيد على (٧٥) ترجمة للغات مختلفة.

والمتأمل في الحراك الترجمي في المملكة يجد أنه توسَّعَ توسعًا هائلًا خلال السنوات الماضية، بل لا تكاد تجد مؤسسة أو هيئة حكومية إلا وتجد فيها قسمًا أو وحدة خاصة بالترجمة، وتأكيدًا لذلك أنشأت رئاسة مجلس الوزراء وحدة للترجمة الرسمية.

ولابد من الإشارة إلى أن أهمية الترجمة وتجويد عملها تبلورت في السنوات الأخيرة حيث أنشأت الدولة في وزارة الثقافة هيئة خاصة بالأدب والنشر والترجمة، لتكون المرجع للحراك الترجمي في المملكة.

وفي جانب التدريب والتأهيل للمترجمين، فإن جل الجهات الأكاديمية في المملكة تضم أقسامًا خاصة باللغات والترجمة ولجميع الدرجات العلمية من البكالوريوس إلى الدكتوراه، وهناك العديد من المراكز الخاصة بتأهيل المترجمين وتدريبهم.

وأطلقت المملكة جائزة عالمية خاصة بالترجمة هي جائزة الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمية للترجمة التي تُعنَى بتشجيع الترجمة والحراك الترجمي في العالم.

# الجانب التشريعي للترجمة

اهتمت المملكة منذ وقت مبكر بمهنة الترجمة، فقصرت مزاولتها على المتخصصين، إذ حددت المادة (٣) من القرار الوزاري الخاص بتنظيم مهنة الترجمة رقم (٣٤٦) وتاريخ ١٣٩٧/٩/١م على التزامات المترجم وفق القرار بأن لا يزاول مهنة الترجمة إلا بعد قيد اسمه في سجل المترجمين وحصوله على ترخيص من الوزارة المختصة، وأن يحافظ على أسرار المهنة وعلى كل ما يؤتمن عليه من معلومات وبيانات.

و في مجال التمكين وتوطين مهنة الترجمة، أصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية قرارًا لتنظيم سوق الترجمة وتوطينه بنسبة ١٠٠٪ ودخل القرار حيز التنفيذ في عام ٢٠٢١م. وذلك حرصًا من الوزارة على توفير فرص عمل محفزة ومنتجة ومستقرة للمواطنين ورفع مشاركتهم في سوق العمل، وصدر مع ذلك الدليل الإجرائي لقرار توطين المهن الإدارية المساندة (الترجمة، السكرتارية، أمناء المخزون، إدخال البيانات) في عام ١٤٤٣هـ.

إضافة إلى إصدار وثيقة العمل الحر، وهي وثيقة يمكن إصدارها بشروط معينة بطريقة آلية من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وتوفر لحامليها مزايا وخدمات ومحفزات لممارسة مهنة الترجمة بصفة مستقلة، وتقدم الوزارة لهم الدعم وبرامج التمويل بالتعاون مع جهات أخرى، حيث يمكن للأفراد ممارسة العمل الحر عن طريق بوابة العمل الحر التابعة للوزارة.

ويشترك في الجانب التشريعي والإداري للترجمة عددٌ من الجهات في الدولة، إذ يستلزم أخذ الموافقات والتراخيص اللازمة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووزارة التجارة ووزارة الثقافة التي تُعنَى بالإشراف الفني على قطاع الترجمة، كل حسب اختصاصه ومجال عمله.

وما تزال الحاجة ماسَّة إلى تحديث الأنظمة الموجودة، وإصدار تشريع شامل خاص بقطاع الترجمة ببنود واضحة ومعالم تحدد المسؤوليات والمرجعيات النظامية في قطاع الترجمة.

# التراخيص المهنية واختبارات الترجمة المعتمدة

لقد بدأت بعض المهن في المملكة العربية السعودية بوضع اختبارات مهنية معينة مثل المجال الطبي وغيره، ولابد من الإشارة هنا إلى أن وزارة الثقافة ممثلة في هيئة الأدب والنشر والترجمة تسعى جاهدة إلى وضع أسس وقواعد واختبارات مهنية للترجمة بناء على أفضل الممارسات الدولية بالتعاون مع مؤسسات وهيئات سعودية وعالمية. وقد أجرت الهيئة، في منتصف هذا العام ٢٠٢٣م، اختبارات – في النسخة التجريبية الأولى – لمجموعة من المترجمين وصنفت من نجح منهم وأصدرت رخص (المترجم المعتمد) لمترجمي الدفعة الأولى في تخصصات مختلفة؛ في الترجمة القانونية والطبية والعامة، والترجمة الفورية وغيرها. وقد سبق ذلك الاختبار دورات تخصصية للمشاركين.

ولا شك أن تعميم مثل هذا الاختبار وتقنينه ووضعه موضع التنفيذ سيحتم مواءمته مع التشريعات الخاصة بقطاع الترجمة واستحداث تنظيمات أخرى مساندة.

في الوقت الراهن، يشترط لفتح نشاط في الترجمة في المملكة وجود مؤهل أكاديمي في الترجمة أو إحدى اللغات لمزاولة المهنة. ويمكن للأفراد السعوديين ممارسة نشاط الترجمة بصفة مستقلة عن طريق إصدار وثيقة العمل الحر التي شملت مهنة الترجمة، التي سبق الإشارة إليها في الفصل السابق.

إن الترخيص لمزاولة المهن تصدره وزارة التجارة، إضافة إلى اشتراط حصول المؤسسة أو الشركة على ترخيص من الجهة المشرفة فنيًّا على أعمال تلك المهنة، فإن كانت تعليمية، فوزارة التعليم وإن كانت صحية، فوزارة الصحة وإن كانت في مجال الترجمة، فوزارة الثقافة ممثلة في هيئة الأدب والنشر والترجمة ... الخ.

ويمكن إصدار التراخيص والسجلات آليًّا خلال دقائق معدودة من خلال المنصة الحكومية الموحَّدة (دليل المعلومات الحكومية للمملكة العربية السعودية) التي تعمل على تطوير قطاع التجارة في المملكة وضمان استدامته وتعطي أهمية بالغة لتحسين بيئة الأعمال مع مختلف الجهات ذات الصلة محليًّا ودوليًّا.

# الجهات والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الترجمة

## ١. هيئة الأدب والنشر والترجمة بوزارة الثقافة

تقوم وزارة الثقافة ممثلة بهيئة الأدب والنشر والترجمة التي تأسست في سنة ٢٠٢٠ م بدور الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع الترجمة بشكل عام والإشراف الفني بشكل خاص على هذا القطاع، فهي تختص بالإشراف على كل الفعاليات والأنشطة الخاصة بقطاع الترجمة وتعمل على تنظيم القطاع ورسم استراتيجيته وتطويره.

تختص الهيئة، مثلما ورد في موقعها الرسمي (lpt.moc.gov.sa)، بتطوير قطاع الترجمة وتنظيمه ليكون منافسًا إقليميا وعالميًا ليسهم في تعزيز التبادل الثقافي ونقل المحتوى المحلي السعودي بسياقاته المختلفة إلى عدة لغات، وبما يخدم المتلقي في جميع أنحاء العالم، ومن أهداف الهيئة العامة:

- تنمية قطاع الأدب والنشر والترجمة
- تطوير الكفاءات المالية والتشغيلية
- تطوير كفاءة رأس المال البشري

وحددت الأهداف التالية لمجال الترجمة:

١. تطوير قدرات المترجمين السعوديين ومساراتهم المهنيّة.
٢. تعزيز الدور السعودي في التبادل الثقافي والمعرفي عن طريق الترجمة.
٣. إثراء المحتوى العربي المترجم.
٤. تنظيم سوق الترجمة المحلي وتحسين بيئة الأعمال.
٥. تعزيز التواصل الفعال مع أصحاب العلاقة.

## ٢. شعبة الترجمة الرسمية في هيئة الخبراء

أنشئت شعبة الترجمة الرسمية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٤) في عام ١٤٢٢هـ، وتتولى الترجمة الرسمية للوثائق الحكومية، ولها مجلس علمي من المتخصصين، وحسب موقعه هيئة الخبراء على الإنترنت (www.boe.gov.sa) فإن مهام شعبة الترجمة الرسمية تتلخص فيما يلي:

- الترجمة من وإلى اللغة العربية للوثائق الرسمية ومنها الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها، إضافة إلى ترجمة الرسائل المتبادلة بين المملكة والدول الأخرى على مستوى القيادة.
- توحيد كتابة أسماء الأعلام والأماكن والوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية عند نقلها إلى لغات أخرى.
- اعتماد ما ترى بعض الجهات من ترجمات تمثل وجهة نظر المملكة.
- بناء قواعد معلومات للمصطلحات والأسماء.
- التعاون مع الجهات المحلية والدولية في مجال الترجمة.
- وضع معايير للترجمة وتحديد القواميس المعتمدة.

## ٣. مراكز الترجمة وإدارات الترجمة في الجهات الحكومية

توجد إدارات أو وحدات خاصة بالترجمة في جل الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي يتطلب عملها العمل مع جهات لا تتحدث العربية، ويوجد العديد من مراكز التعريب والترجمة في الجامعات والجهات الحكومية والخاصة، ومن هذه المراكز:

أ. **مركز الترجمة الموحد في وزارة العدل**

أنشئ مركز الترجمة الموحد التابع لوزارة العدل ليخدم القطاع العدلي في المملكة من محاكم وغيرها، ويشتمل نطاق عمل المركز تقديم خدمات الترجمة، عن بعد، للمحاكم، ويشمل النطاق عدد من المهام الخاصة المتعلقة بعمل المركز من توفير الكوادر البشرية اللازمة وتدريبها، وتوفير البنية التحتية اللازمة لربط المركز بالمحاكم والمرافق العدلية، وتحليل وتطوير النظام اللازم لدعم الخدمات المقدمة، ويوفر المركز المترجمين المحترفين في جل اللغات التي يتحدثها العاملين في المملكة من مختلف الجنسيات، للاستعانة بهم في المحاكم.

ب. **مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية**

أنشأت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في عام ١٤٠٣هـ، قاعدة بيانات بمصطلحات العلوم تحت اسم «البنك السعودي للترميز الآلي» (باسم) بأربع لغات لإثراء اللغة العربية وخدمة الباحثين. تستند هذه القاعدة المعلوماتية إلى أساس موسوعي متكامل كان نتيجة للتعاون الواسع والمكثف في مجال التعريب للمصطلحات العلمية والتقنية مع العديد من المصادر والهيئات العلمية والبنوك المعلوماتية وأكاديميات اللغة العربية والجامعات الدولية، بالإضافة إلى استفادتها من الجهود التي بذلت والخبرات المكتسبة في الدول العربية في هذا المجال.

**ج. وزارة التجارة**

تقدم خدمة ترجمة عقود التأسيس برسم قدره ١٠٠٠ ريال للعقد الواحد من أجل الخروج بصيغة موحدة للعقود، وتقدم الوزارة هذه الخدمة اختصارًا للوقت والجهد، وتهدف إلى تسهيل عملية التواصل مع الأسواق المختلفة والمتحدثين بغير اللغة العربية، دون الحاجة لمراجعة مكاتب ترجمة خارجية، بما يسهم في تطوير عملية التعاون العالمي لتوفير الاحتياجات المطلوبة للأعمال التجارية العالمية.

**د. الهيئة العامة للعناية بشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي- وكالة اللغات والترجمة**

تقدم الهيئة العامة للعناية بشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، ممثلة في وكالة اللغات والترجمة، خدمة ترجمة خطبة الجمعة بالمسجد الحرام والمسجد النبوي لعشر لغات عالمية عبر نخبة من المترجمين المؤهلين علمياً وعملياً، لضمان شمولية خدمات الترجمة لكافة المستفيدين من الناطقين بغير اللغة العربية حول العالم. ويقدم التلفزيون السعودي ممثلًا في قناة القرآن الكريم والسنة النبوية ترجمةً لمعاني القران الكريم والسنة النبوية المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وحسب موقع الهيئة العامة للعناية بشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي على الإنترنت (gph.gov.sa) فإن وكالة اللغات والترجمة تقدم على مدار الساعة ترجمة لجميع الحجاج والزائرين الطالبين للخدمة داخل المسجد الحرام والمسجد النبوي لأكثر من (٥٠) لغة. إضافة إلى ومشروع خادم الحرمين الشريفين للترجمة الفورية لخطبة عرفة بعدة لغات عالمية ويبث على عدد من القنوات التلفزيونية والإذاعية.

**ه. مركز الترجمات بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف**

تشرف وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد على مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ومقره المدينة المنورة، حيث يُعنى مركز الترجمات بالشُّؤون العلميَّة للتَّرجمات، وله مجلس علمي من ذوي الخبرة والاختصاص، ومن مهام المركز:

- القيام بأعمال ترجمات معاني القرآن الكريم وتفسيره إلى مختلف اللُّغات.
- دراسة المشاكل المرتبطة بها، وتقديم الحلول المناسبة لها.
- إجراء البحوث والدِّراسات في مجالها.
- دراسة التَّرجمات الواردة إلى المركز.
- ترجمة ما يحتاج إليه المسلمون من العلوم المتعلِّقة بالقرآن الكريم.

وحسب موقع المجمع (qurancomplex.gov.sa) بلغ عدد المطبوعات الصَّادرة عن مركز التَّرجمات (٨٠) إصداراً، منها: (٧٢) ترجمة لمعاني القرآن الكريم إلى مختلف اللُّغات.

### ٤. مراكز التعريب والترجمة في الجامعات السعودية ومنها

- مركز الترجمة بجامعة الملك سعود
- مركز الترجمة والتعريب بجامعة الملك عبد العزيز
- مركز الترجمة والتأليف بجامعة الأمير سلطان
- مركز التعريب والترجمة بجامعة أم القرى
- مركز الترجمة بالجامعة السعودية الإلكترونية
- مركز النشر العلمي والترجمة بجامعة القصيم
- مركز الترجمة والتأليف بجامعة الملك فيصل
- مركز الترجمة والتحرير اللغوي بجامعة الأمير فهد بن سلطان

## جمعيات الترجمة

تأسست في المملكة العربية السعودية عدة جمعيات لأهداف مختلفة وفي سياق قطاع الترجمة يجدر بنا أن نذكر نوعين من هذه الجمعيات:

- جمعيات سعودية علمية ذات طابع أكاديمي، وتهتم بالجانب البحثي والعلمي، مثل الجمعيات في الجامعات والمحاضن الأكاديمية.
- جمعيات غير ربحية تهتم بالترجمة والجانب المهني فيها، مثل جمعية الترجمة السعودية.

وفيما يأتي سرد لبعضها وأهدافها دون مراعات الترتيب الزمني أو الهجائي:

### ١. الجمعية العلمية للغات والترجمة

أنشئت الجمعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وتتلخص أهدافها فيما يأتي:

- تنمية الفكر العلمي في مجال اللغة والترجمة والعمل على تطويره وتنشيطه.
- تحقيق التواصل العلمي بين أعضاء الجمعية.
- تقديم المشورة العلمية في مجال اللغة والترجمة.
- تطوير الأداء العلمي والمهني لأعضاء الجمعية.

- تيسير تبادل الإنتاج العلمي والفكري العلمية في مجالات اللغة والترجمة بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها.
- الإسهام في التعريف بالكفاءات العلمية المؤهلة في مجالات اللغة والترجمة.

## ٢. جمعية الترجمة السعودية (ATAS)

هي جمعية مهنية وطنية تعنى بممارسات الترجمة ومجالاتها المتعددة في المملكة العربية السعودية. رؤيتها تتلخص في «تكوين منظومة مهنية وطنية رائدة في مجال الترجمة وتأهيل المترجمين وفق أعلى المعايير والممارسات العالمية». ورسالتها هي «تعزيز مكانة الترجمة باعتبارها نشاطًا مهنيًا وتفعيل دورها الثقافي والوطني، والارتقاء بها في سوق العمل، وتمكين المترجمين من العمل باحترافية لتقديم صورة مشرفة عن الترجمة عربيًا وعالميًا». وتتلخص أهدافها فيما يأتي:

- تعزيز دور الترجمة باعتبارها وسيلة مهمة للاتصال بين الثقافات.
- تمكين المهتمين بالترجمة ومتخصصي اللغات من العمل في مجال الترجمة.
- الإسهام في وضع معايير الجودة والاعتماد والتحكيم والتصنيف المهني في مجال الترجمة وتفعيلها.
- بناء الشراكات الفعّالة وتقديم الاستشارات وإقامة الفعاليات في مجال الترجمة.
- العناية بالقدرات البشرية وتعزيز استخدام التقنية في مجال الترجمة.
- تقديم الدعم ومنح الشهادات والجوائز للموهوبين والفاعلين في مجال الترجمة.
- تقديم الاستشارات في بناء تنظيمات وسياسات العمل في مجال الترجمة وتطويرها.

## ٣. الجمعية العلمية للسانيات

أنشئت الجمعية في جامعة الملك سعود وتتلخص أهدافها فيما يلي:

- تطوير منظومة العمل اللساني في المملكة العربية السعودية خاصة.
- الإسهام في تعريب مصطلحات اللسانيات العلمية لإثراء المكتبة العلمية العربية.
- إقامة المؤتمرات والحلقات العلمية وورش العمل التخصصية.
- تقديم المشورة لطلبة الدراسات العليا في التخصص.
- نشر الدراسات اللسانية لزيادة الوعي بفروع اللسانيات في المجتمع.

# مسارد الترجمة المنشورة الخاصة بالمصطلحات والتسميات

أصدرت بعض الوزارات والهيئات والمؤسسات في المملكة العربية السعودية مسارد لغوية من أجل السعي إلى رفع جودة الترجمة وتوحيد المصطلحات في مجال اختصاص كل منها ومن الأمثلة على ذلك:

## قائمة أسماء الجهات الحكومية والعامة وترجماتها

هي القائمة الصادرة عن شعبة الترجمة الرسمية في هيئة الخبراء التابعة لرئاسة مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية بحكم اختصاصها وتتضمن التسميات المعتمدة للجهات والوزارات والهيئات. وسيأتي تفصيله في الفصل السادس.

## معجم المصطلحات العدلية

أصدر مركز الترجمة الموحد بوزارة العدل معجم المصطلحات العدلية (عربي/إنجليزي)، للإحاطة بأهم المصطلحات القضائية والتوثيقية المستخلصة من ١٢ نظامًا، وترجمتها ترجمة قانونية وفق الترجمة الرسمية للأنظمة. ويسهم المعجم في توضيح المصطلحات العدلية للمتقاضين، إلى جانب دعم الترجمة القانونية في مركز الترجمة الموحد وتوحيها.

## معجم الزكاة والضريبة والجمارك

قدمت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك معجم الزكاة والضريبة والجمارك ليكون أساساً مرجعياً في التعابير والمفاهيم الخاصة بالهيئة، ولتوحيد التسميات وترجماتها من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية.

## منصة (تعريب)

هي منصة تابعة لمركز الترجمة والتعريب في جامعة الملك عبد العزيز تحوي قرابة (٢٥٣٤٧) مصطلحا في مختلف العلوم. وتتوفر خدمات المنصة على موقعها.

## دليل تعاريف المنصات والمنتجات والخدمات الرقمية التابع لهيئة الحكومة الرقمية

يهدف هذا الدليل المختصر إلى التعريف بالمصطلحات المتعلقة بالقنوات والمنصات والمنتجات والخدمات الرقمية التي صُنِّفَت وفق تصنيف وطني موحد، وهو بمثابة مصدر للأفراد والجهات الحكومية والقطاع الخاص لتوحيد المصطلحات المستخدمة في مجال الحكومة الرقمية؛ وذلك سعيًا لتمكين الجهات الحكومية من تطبيق تنظيمات الحكومة الرقمية بسهولة ويسر، وإدارة أصولها الرقمية بشكل أوضح مما يساهم في كفاءة الإنفاق، وتسهيل التكامل ومشاركة البيانات بين الجهات الحكومية.

ومن الأمثلة الأخرى على المسارد في الوزارة والهيئات والمؤسسات الأخرى ما يلي:

- مصطلحات سوق المال (هيئة سوق المال)
- مصطلحات الميزانية (وزارة المالية)
- معجم البيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا ومجمع الملك سلمان)
- معجم ريادة الأعمال – منشآت
- معجم الاتصالات – هيئة الاتصالات
- معجم الملكية الفكرية – الهيئة السعودية لحقوق الملكية الفكرية
- معجم المصطلحات البلدية (وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان)
- المعجم الجيولوجي المصور (هيئة المساحة الجيولوجية السعودية)
- معجم البيانات الصحية السعودي (المركز الوطني للمعلومات الصحية)
- معجم مصطلحات العلوم الشرعية (وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد) – تنفيذ مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية
- معجم المصطلحات السياحية (وزارة السياحة)
- المعجم العربي للمنافسة (الهيئة العامة للمنافسة)

# توحيد ترجمة مسميات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية

أنشئت شعبة الترجمة الرسمية بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٤) وتاريخ ١٤٢٢/٥/٢هـ وتتولى الشعبة الترجمة الرسمية للوثائق الحكومية والمسميات، وورد في مجال اختصاصها حسب موقع هيئة الخبراء برئاسة مجلس الوزراء (www.boe.gov.sa) بالنص التالي: «توحيد كتابة أسماء الأعلام عند كتابتها باللغات الأجنبية كأسماء الأشخاص والأماكن، وتوحيد ترجمات أسماء الأجهزة الحكومية وغير الحكومية مثل: (ديوان، رئاسة، محافظة، مديرية، مصلحة... الخ)، بالإضافة إلى أسماء وظائف رؤساء هذه الأجهزة، وذلك لتثبيت المصطلحات والمعاني وأشكال أحرف أسماء الأعلام والأماكن عند نقلها إلى اللغات الأخرى، مثل: مكة المكرمة، المدينة المنورة، وغيرها من المعالم الدينية والأثرية».

وتضم القائمة غالبية أسماء الجهات الحكومية والعامة بحسب الوثائق النظامية التي أنشئت بموجبها تلك الجهات. وتعتبر المرجع في الترجمة. ويتضمن الدليل الموجود على موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء التفريعات التالية:

- الوزارات
- المراكز
- الهيئات
- المجالس
- الرئاسات
- الجامعات
- المؤسسات
- جهات أخرى
- الصناديق

**ويتولى المجلس العلمي بشعبة الترجمة الرسمية المهام التالية:**

- اعتماد ترجمة الأنظمة واللوائح المعتمدة الصادرة من حكومة المملكة العربية السعودية إلى اللغات الأجنبية الأخرى بحسب الحاجة.
- اعتماد ترجمة أسماء الأعلام عندما تكتب باللغات الأجنبية كأسماء الأشخاص والأماكن، ...إلخ، بالإضافة إلى أسماء وظائف رؤساء هذه الأجهزة.
- اعتماد القواميس ومعايير الترجمة.
- اعتماد ترجمة الوثائق الأخرى التي تعكس وجهة النظر الرسمية للدولة.

# التسجيل الرسمي للمكاتب والمؤسسات والشركات المعنية بالترجمة

إن التسجيل الرسمي للمكاتب والمؤسسات والشركات بشكل عام عن طريق وزارة التجارة، ويتطلب تسجيل بعض الأنشطة أخذ موافقة جهات أخرى، لكن ذلك في أضيق الحدود، وتسعى وزارة التجارة إلى أتمتة أعمالها عن طريق التسجيل عبر موقعها على الإنترنت (mc.gov.sa)، وتقليص الوقت المستغرق لإصدار السجلات التجارية التي تستغرق في كثير من الأحيان بضع دقائق لإصدارها.

## الترخيص لمزاولة مهنة الترجمة

عرفت وزارة التجارة «المهنة الاستشارية» بأنها المهنة التي يزاولها شخص طبيعي على سبيل الاحتراف، استنادا إلى خبرته وتأهيله لتقديم خدماته إلى الغير لحسابة الخاص. وقد مكنت المهنيين من إصدار تراخيص المهن الاستشارية ومن ضمنها الترجمة. وتقدم وزارة التجارة خدمة إصدار ترخيص إلكترونيا مجانًا وخلال يوم عمل واحد وفقا للشروط التالية:

١. أن يكون صاحب الطلب سعودي الجنسية، أو من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢. أن يكون غير مرتبط بوظيفة في القطاع الحكومي.

٣. أن يكون حاصلًا على الأقل على درجة البكالوريوس من جامعة أو كلية معترف بها في المملكة أو أي شهادة أخرى من خارج المملكة معادلة من وزارة التعليم، وفي حال أن شهادة المؤهل العلمي من خارج المملكة باللغة الإنجليزية، تُتَرجم من مكتب معتمد.

٤. أن يكون المؤهل العلمي مرتبطًا بالمهنة التي يرغب في استخراج الترخيص في مزاولتها.

٥. أن تكون الخبرة العملية موثقة في التأمينات الاجتماعية أو وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ومتوافقة مع المؤهل العلمي ومرتبطة بالمهنة التي يرغب في استخراج الترخيص في مزاولتها، مع شهادة خبرة من الجهة تثبت الخبرة العملية والمسمى الوظيفي باللغة العربية.

٦. أن يتوافر فيه العدد اللازم من النقاط للترخيص المهني بحسب المؤهل العلمي والخبرة العملية.

٧. يسري الترخيص لمدة ٣ سنوات ويجوز تجديده لمدد مماثلة بناءً على طلب من المرخص له، يقدمه قبل انتهاء مدة الترخيص بـ ٦٠ يوم على الأقل.

٨. تصنف التراخيص إلى ثلاث فئات: (ممارس - أخصائي - خبير) وفق المؤهل العلمي والخبرة العملية للمتقدم.

وتلعب وزارة الاستثمار دورًا جوهريًّا في الترخيص للمستثمرين من خارج المملكة، وعبرت عن ذلك في موقعها على الإنترنت (misa.gov.sa) بأنها تقدم خدمات مرنة ومتطورة للشركات المحلية والدولية سواءً من الشركات الناشئة أو الكبرى؛ من أجل تحقيق بيئة استثمارية تتميز بالكفاءة العالية وسهولة ممارسة الأعمال. ويمكن للمستثمر الأجنبي التقديم من خلال بوابة الوزارة من خلال ما أسمته «برحلة المستثمر» التي تبدأ بالتقديم على التراخيص الاستثمارية والحصول على شهادات مؤقتة للتقديم على المشاريع الحكومية إلى التسجيل الرسمي الكامل.

# مؤسسات إعداد المترجم

يمنح عدد من الجامعات السعودية الشهادات الأكاديمية في الترجمة بمختلف المستويات الأكاديمية (بكالوريوس وماجستير ودكتوراه) وفي عدد من اللغات.

## ١. الجامعات التي تمنح مؤهلات أكاديمية في اللغات والترجمة:

- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- جامعة الملك عبد العزيز
- جامعة الملك سعود
- جامعة الملك خالد
- جامعة القصيم
- جامعة طيبة
- جامعة تبوك
- جامعة نجران
- جامعة الحدود الشمالية
- جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
- جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل
- جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز
- جامعة المجمعة
- الجامعة السعودية الإلكترونية
- جامعة جدة

ومن هذه الدرجات العلمية في الجامعات والكليات على سبيل المثال لا الحصر:

- جامعة الملك عبد العزيز، قسم اللغات الأوربية وآدابها.
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغات.
- جامعة الملك خالد، كلية اللغات والترجمة.
- جامعة طيبة، قسم اللغات والترجمة.
- جامعة الملك سعود، كلية اللغات والترجمة، ويدرس فيها عدد من اللغات ضمن برامج تؤهل لدرجتي الدبلوم والبكالوريوس:

ولعلنا نشير إلى الأقسام في جامعة الملك سعود، وبشكل مختصر وما تقدمه في شأن إعداد المترجمين، ومنها:

**قسم اللسانيات ودراسات الترجمة التابع لكلية اللغات وعلومها:**

يركز قسم اللسانيات ودراسات الترجمة على تزويد الطلبة بالمعارف الأساسية والمهارات والأسس النظرية لحقل اللسانيات النظرية، لتأهيلهم للتدريس على المستوى الجامعي أو للعمل في القطاع العام أو الخاص في مجال الترجمة.

يقدم قسم اللغة الإنجليزية والترجمة ماجستير لآداب في الترجمة، والذي يسعى لتأهيل كوادر متخصصة في مجال تدريس اللُّغة الإنجليزية والترجمة وإعداد متخصصين محترفين ومستشارين بمقاييس ترضي القطاعين العام والخاص في اللُّغة الإنجليزية ومجالات الترجمة.

**قسم اللغة الفرنسية والترجمة بكلية اللغات والترجمة بجامعة الملك سعود.**

أسِّس برنامج اللغة الفرنسية في جامعة الملك سعود عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) ضمن البرامج التابعة لمركز اللغات الأوروبية والترجمة (CELT). ثم تحول مسمى البرنامج إلى برنامج اللغة الفرنسية والترجمة، الذي يقدمه قسم اللغة الفرنسية والترجمة، وذلك بعد إعادة هيكلة الكلية وتقسيمها إلى أربعة أقسام أكاديمية في العام الجامعي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ. ويهدف هذا البرنامج إلى إعداد مترجمين مؤهلين في مجال الترجمة التحريرية من اللغة الفرنسية وإليها.

**قسم اللغات الحديثة بكلية اللغات والترجمة بجامعة الملك سعود.**

ويشمل اللغات التالية:

- اللغة الألمانية
- اللغة الصينية
- اللغة الإسبانية
- اللغة العبرية
- اللغة التركية
- اللغة الفارسية
- اللغة الروسية
- اللغة اليابانية

ويُرَكِّزُ على تدريس المهارات اللغوية، والترجمة وتطبيقاتها من العربية وإليها، ويمنح درجة البكالوريوس في اللغة والترجمة التي يتخصص بها الطالب. وتولي الأقسام أهمية خاصة لتدريب الطلاب على الترجمة بأنواعها الشفوية والتحريرية بمختلف المجالات (القانونية، الأمنية، الدينية، السياسية، الأدبية، وغير ذلك).

ويهيئ القسم العديد من الأنشطة الصفية واللاصفية المتنوعة وبرنامج السنة الدراسية في الخارج (التوأمة)، مما يتيح للطالب الاندماج اللغوي والمحاكاة الثقافية المطلوبة لتعلم اللغة الهدف والتعرف على مجتمعها الأصلي، مع الحفاظ على لغته الأم وإبرازها بالشكل اللائق أمام ثقافات وحضارات الأمم المختلفة.

وتمنح عدد من الجامعات السعودية الدكتوراه في مجال الترجمة.

## ٣. مراكز التعريب والترجمة في المؤسسات الأكاديمية ومنها:

- **مركز الترجمة والتعريب في جامعة الملك عبد العزيز**

بدأت عناية جامعة الملك عبد العزيز بالترجمة والتعريب منذ وقت مبكر؛ يعود إلى عام ١٤٠٠هـ عندما بادرت كلية الهندسة بإطلاق مشروع تعريب العلوم الهندسية، لدعم حركة الترجمة والتعريب والتأليف للمواد العلمية التي تُدرَّس في الكلية، وحظيت الكلية بدعم واهتمام من إدارة الجامعة ومن وزارة التعليم العالي آنذاك حتى بلغت المشروعات التي عملت الكلية على إنجازها خمسة وخمسون مشروعاً في مجالات الترجمة والتعريب والتأليف في العلوم الهندسية.

- **مركز الترجمة والتأليف والنشر في جامعة الملك فيصل**

مركز الترجمة والتأليف والنشر جهةٌ علميةٌ فنيةٌ إداريـةٌ مختصةٌ تتولى مَهَمَّةَ الإشراف على متابعة الأعمال العلمية المؤلفة والمترجمة، وذلك من خلال تجميعها وإرسالها للجهات المعنية لإقرارها وتحكيمها (المجلس العلمي)، إضافة إلى عقد المؤتمرات والندوات العلمية والمشاركة فيها في مجال الترجمة والتأليف والنشر داخل المملكة وخارجها.

- **معهد الملك عبد الله للترجمة والتعريب**

أنشئ هذا المعهد عام ١٤٣٣هـ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ويسعى إلى إيصال منجزات العلماء والباحثين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمراكز العلمية في المملكة في المجالات الشرعية والإنسانية والاجتماعية إلى المستفيدين في العالم قاطبة من خلال ترجمتها.

- **مركز الترجمة بالجامعة السعودية الإلكترونية**

يُعد المركز جهة إدارية وفنية تتولى الإشراف على عمليات الترجمة كافة في الجامعة من مستندات ومراسلات وأعمال الندوات والمؤتمرات، ويشرف على الأعمال العلمية المُترجمة.

- **مركز الترجمة والتعريب جامعة أم القرى**

أنشئ المركز في عام ١٤٤٢هـ، ويتبع تنظيمًا لوكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي.

- **مركز الترجمة والتأليف في جامعة الأمير سلطان**

يُعدُّ مركز الترجمة والتأليف مركزا متخصصًا يُقدم الحلول اللغوية من ترجمة وتحرير وتدقيق، ويُلبي احتياجات جامعة الأمير سلطان الخاصة بالتأليف، إضافة إلىً احتياجًات الجهات المحلية والإقليمية.

- **مركز الترجمة والتحرير اللغوي جامعة الأمير فهد بن سلطان**

يترجم مركز الترجمة والتحرير اللغوي في جامعة الأمير فهد بن سلطان للجامعة وغيرها من الجهات الحكومية والخاصة.

# جوائز ومؤتمرات الترجمة الوطنية والعالمية

تقدم المملكة العديد من الجوائز والمؤتمرات في الترجمة من أجل تشجيع المترجمين وإثراء المحتوى العربي بتراجم عالية المستوى. وتقدم هذه الجوائز في العديد من مجالات الترجمة للأفراد والمؤسسات، ومن أهم الجوائز والمناشط والمؤتمرات في مجال الترجمة:

## ١. جائزة الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمية للترجمة

هي جائزة تقديرية عالمية تمنح للأعمال المميزة والجهود البارزة في مجال الترجمة من اللغة العربية وإليها، وتسعى إلى أن تكون داعمًا رئيسًا في الاهتمام بالترجمة، وأن تسهم في تجسير التواصل المعرفي والحوار الثقافي البنَّاء بين أبناء الثقافة العربية وأبناء الثقافات والشعوب الأخرى. وتمنح الجائزة في الفروع التالية:

- جائزة الترجمة في العلوم الإنسانية من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية.
- جائزة الترجمة في العلوم الإنسانية من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى.
- جائزة الترجمة في العلوم الطبيعية من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية.
- جائزة الترجمة في العلوم الطبيعية من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى.
- جائزة الترجمة لجهود الأفراد.
- جائزة الترجمة لجهود المؤسسات والهيئات.

## ٢. جائزة الترجمة

هي إحدى الجوائز الثقافية الوطنية التي تقدمها وزارة الثقافة وتهدف إلى تشجيع الترجمة وتكريم المترجمين، والاحتفاء بالأعمال الأكثر تميزاً في هذا القطاع، ومن أهدافها:

- أن تحقق الجائزة مكانة عربية ودولية من خلال مساراتها واستدامتها.
- تحفيز التنافسية في سوق الترجمة وتشجيع الأفراد وكل مهتم بهذا المجال للمشاركة.
- تكريم المساهمين في الترجمة والتعريب ونشر المعرفة.
- النهوض بمستوى الترجمة وإثراء المكتبة العربية بأعمال ثقافية عالمية.

## ٣. مسابقة جامعة الأمير سلطان الإقليمية للترجمة

تسعى جامعة الأمير سلطان إلى دعم مشاريع الترجمة ذات الجودة العالية والمقدمة من قبل المترجمين المحترفين من أعضاء هيئة التدريس في المملكة العربية السعودية وغيرها، وكذلك الطلاب الطموحين من المملكة وخارجها.

إضافة إلى عدد من المسابقات المحلية بين الجامعات السعودية في الترجمة.

## ٤. مبادرة ترجم

أطلقت هيئة الأدب والنشر والترجمة «مبادرة ترجم» ضمن جهودها لدعم الحراك الترجمي في المملكة العربية السعودية، وإثراء المحتوى العربي بالمواد المترجمة ذات القيمة العالية من مختلف اللغات، ولمبادرة «ترجم» مسارين:

- المسار الأول: منح الترجمة.

تستهدف «منح الترجمة» دور النشر السعودية فقط بصفتهم مستفيدين أساسيين وفق آلية تضمن تنفيذ مواد مترجمة عالية المستوى، يُدعم من خلالها المؤلف والمترجم والناشر في السعودية.

- المسار الثاني: ترجمة الدوريات الأكاديمية.

وهو خاص بالدوريات الأكاديمية والثقافية والمقالات المترجمة من وإلى اللغة العربية للباحثين والطلاب والمهتمين في المجالات الثقافية، تستهدف، بشكل أساس، منصات الترجمة والقطاع الغير ربحي ودور النشر.

## ٥. ملتقى الترجمة

تنظم وزارة الثقافة ممثلة في هيئة الأدب والنشر والترجمة سنوياً ملتقى الترجمة الدولي، الذي يهدف إلى تسليط الضوء على التقنيات والتوجهات الحديثة في صناعة الترجمة، ومناقشة التحديات والفرص الجديدة والواعدة في مجال الترجمة.

ويقدم الملتقى عددًا من الدورات والورش التدريبية التفاعلية والمنافسات التي تهدف لصقل خبرات المترجمين والمترجمات وتحسين جاهزيتهم لسوق العمل ومنها على سبيل المثال هاكاثون الترجمة -منافسة نوعية خاصة ببرمجيات الترجمة-، وتجربة أداء الترجمة الفورية، ويصاحب الملتقى معرض للجهات الدولية والمحلية العاملة في صناعة الترجمة.

## ٦. مؤتمر التعريب

عقد مؤتمر التعريب الثالث عشر الدولي (التعريب وتوطين العلوم والتقنية) في الفترة ٢٤-٢٦ رجب ١٤٣٩هـ الموافق ١٠-١٢ أبريل ٢٠١٨م، في مدينة الرياض، بالتعاون مع مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (جامعة الدول العربية). ويهدف المؤتمر إلى مواصلة البحوث حول تعريب المصطلح العلمي والتقني والحضاري، وبحضور علماء اللغة، والمجمعيين من مختلف المجامع اللغوية العربية، والمؤسسات

الجامعية، والهيئات المختصة. وصاحب المؤتمر معرضًا يبرز فيه إنجازات المعاهد والمراكز المتخصصة، ويلقي الضوء على اهتماماتها وتجاربها وخططها المستقبلية في مجالي الترجمة والتعريب.

### ٧. برنامج المنح في بحوث ودراسات الترجمة

برنامج للدعم البحثي تقدمه هيئة الأدب والنشر والترجمة لدعم الباحثين لإنجاز الدراسات البحثية المتخصصة في مجال دراسات الترجمة وتشجيعهم لنشرها في أوعية النشر العالمية وتسجيلها في المرصد العربي للترجمة. وقد دعم البرنامج في دورته الأولى مئة بحث علمي أنجزها الباحثون والعلماء من مختلف دول العالم العربي.

# الجوانب القانونية في الترجمة

تعد المسائل القانونية من أهم ما يشغل الجهات الرسمية في الدول، ولذا بادرت وزارة التجارة باقتراح صيغ مختلفة للتعاقدات بترجمات مختلفة وبأنماط متعددة، حيث تحدد الحقوق والواجبات.

لذا تبدو الحاجة ماسة، في مجال الترجمة، لإيجاد عقود موحدة للترجمة في المملكة، وهذا يندرج ضمن مسؤوليات هيئة الأدب والنشر والترجمة التي من ضمن أهدافها تنظيم سوق الترجمة المحلي وتحسين بيئة الأعمال. وقد أصدرت بعض الجهات مثل الهيئة السعودية للملكية الفكرية وهيئة الخبراء في مجلس الوزراء بعض الأنظمة واللوائح التي تحفظ الحقوق وتعزز مبدأ حماية الملكية الفكرية.

## نظام حماية حقوق المؤلف

أصدرت هيئة الخبراء بمجلس الوزراء النظام المنشور في ٢٢/٠٧/١٤٢٤ هـ الموافق ٢٠٠٣/٠٩/١٩ م، وتعديله لعام ١٤٣٩ه، وتنص المادة (٣) منه على حماية مصنفات الترجمة وتنظم المادة (١٣) من النظام العلاقة التعاقدية بين أصحاب الحقوق. إذ يجب عليهم تنظيم علاقاتهم وحقوقهم مع مؤسسات الإنتاج والطباعة والنشر والتوزيع، وهيئات الإذاعة، وغيرها من الجهات المرخص لها بمزاولة أنشطتها، بموجب عقود موثقة تحدد جميع الحقوق والالتزامات لجميع الأطراف أصحاب العلاقة. ويجب على مؤسسات الإنتاج والطباعة والنشر والتوزيع وهيئات الإذاعة وغيرها عدم ممارسة أي نشاط له علاقة بحقوق المؤلف إلا بعد إبرام عقد مع أصحاب حقوق المؤلف أو وكيلهم الشرعي تحدد فيه حقوق والتزامات كل طرف. وحددت المادة الثانية والعشرون العقوبات التي تترتب على مخالفة النظام. وتختص المحكمة التجارية بالنظر في مخالفات انتهاك حقوق الملكية الفكرية مثلما ورد في المادة السادسة عشر من نظام المحاكم التجارية وذلك بعد توثيق الشكوى لدى هيئة الملكية الفكرية.

## الترخيص الإلزامي لحق المؤلف

تمنح الهيئة السعودية للملكية الفكرية للمترجم الحق في حماية الترجمة من خلال طلب الترخيص الإلزامي لحق المؤلف وهو متاح وفقًا للضوابط والشروط والحالات المنصوص عليها في نظام حماية حقوق المؤلف ولائحته التنفيذية. ويمنح الترخيص للأفراد السعوديين والجهات الاعتبارية التي تتخذ من المملكة مقرًا لها حسب الشروط التالية:

١. أن يكون المصنف - المطلوب منح الترخيص له - قد نُشِرَ بلغته الأصلية في المملكة من صاحب الحق أو من ينوبه.

٢. عدم توفر نسخ من المصنف من قبل صاحب الحق أو من ينوبه في حال النسخ.

٣. وجود حاجة في المملكة لترجمة أو نسخ المصنف وذلك لتلبية الاحتياجات العامة للجمهور، أو الاحتياجات التعليمية، والبحثية، وألا يكون الغرض من الترخيص الإلزامي ربحيًّا أو تجاريًّا.

٤. ألا يكون الترخيص الإلزامي حصرًا على من منح له، بل يتاح للغير الاستفادة من الترخيص.

٥. أن يقتصر كل طلب ترخيص إلزامي على مصنف واحد.

٦. أن يبت في كل طلب ترخيص إلزامي على حده.

٧. أن يعود صاحب الحق في المصنف تعويضًا عادلًا، ويتولى المجلس تحديد المكافأة المالية، على أن يتعهد المرخص له بالوفاء به.

٨. الالتزام بذكر اسم المؤلف، وعنوان المصنف على المصنفات ممنوحة الترخيص الإلزامي.

٩. الالتزام بذكر العنوان الأصلي للمصنف - بلغته الأصلية - على المصنف المترجم في حالة الترجمة على جميع النسخ.

١٠. يجب أن تحمل كل نسخة صادرة بموجب الترخيص نصًّا يفيد أن النسخة مطروحة للتداول في المملكة فقط.

# أدلة الترجمة وضمان الجودة

بدأت وزارة الثقافة ممثلة في هيئة الأدب والنشر والترجمة في التحضير لإصدار دليل للترجمة في المملكة العربية السعودية، ومن المتوقع أن يصدر نهاية هذا العام ٢٠٢٣م.

والحاجة ماسة للعمل على أدلة خاصة بضمان جودة الترجمة في المملكة العربية السعودية.

# ملخص الوضع الراهن والفرص والتحديات والتوصيات

## أولا: جدول ملخص الوضع الراهن للمملكة العربية السعودية

بناء على ما سبق طرحه يمكن تلخيص الوضع الرهن لواقع الترجمة بشكل عام في الجدول التالي:

| الموضوع | لا يتوافر | يتوافر | |
|---|---|---|---|
| | | مُسْتَوفى | يحتاج تحسينًا |
| ١. الجانب التشريعي | | | ✓ |
| ٢. التراخيص المهنية | | | ✓ |
| ٣. *اختبارات الترجمة | ✓ | | |
| ٤. جهة واحدة مسؤولة عن الترجمة | | | ✓ |
| ٥. جمعيات الترجمة | | | ✓ |
| ٦. مسارد وقواميس الترجمة | | | ✓ |
| ٧. توحيد ترجمة المسميات الرسمية | | ✓ | |
| ٨. التسجيل الرسمي للمكاتب | | | ✓ |
| ٩. مؤسسات إعداد المترجم | | | ✓ |
| ١٠. جوائز خاصة بالترجمة | | ✓ | |
| ١١. **مؤتمرات الترجمة الدورية | | | ✓ |
| ١٢. أدلة الترجمة | ✓ | | |
| ١٣. أدلة ضمان الجودة | ✓ | | |

* ينتظر أن يعلن رسميا عن اختبارات المترجم المعتمد من هيئة الأدب والنشر والترجمة.

** لم ينشر رسميًّا دليل الترجمة في المملكة العربية السعودية بعد.

## ثانياً: الفرص

| الفرصة | البيان |
|---|---|
| ١. تأسيس جمعية الترجمة السعودية | جاء تأسيس هذه الجمعية المهنية ليضيف لقطاع الترجمة الاهتمام ويلفت النظر لدور الترجمة الحضاري والثقافي في تعزيز مكانة المملكة عالمياً. وقد جاء تأسيس هذه الجمعية المهنية ليحقق الهدف المنشود من الاهتمام المجتمعي بمهنة الترجمة ونشر الوعي حول دورها وأثرها في المجتمع السعودي. |
| ٢. إنشاء هيئة الأدب والنشر والترجمة | أنشأت المملكة العربية السعودية هيئة الأدب والنشر والترجمة وأسندت إليها تنظيم مهنة الترجمة وممارستها وشؤونها كافة وفق تنظيم وافق عليه مجلس الوزراء. وكان لتأسيسها الأثر الكبير على قطاع الترجمة والرفع من جاذبيته واهتمام المتخصصين به. |
| ٣. استمرار تنامي تأسيس كليات اللغات والترجمة وأقسامها في الجامعات السعودية | في التسعينات الميلادية، لم توجد في المملكة سوى كليتان متخصصتان في اللغات والترجمة، واستمر العدد في الارتفاع ليصل لست كليات في مختلف الجامعات الحكومية، وافتتاح العشرات من الأقسام العلمية المتخصصة في الترجمة للغات الأخرى. وهيكلت العديد من الجامعات أقسامها والتخصصات المرتبطة باللغات الأجنبية لتطرح برامج ترجمة لمرحلة البكالوريوس والدراسات العليا مستفيدة من الحراك الوطني نحو دعم حركة الترجمة. |
| ٤. وفرة الموارد البشرية المتخصصة في مجال الترجمة | تمثل الكوادر السعودية المؤهلة في مجال الترجمة حجر الزاوية في صناعة وحركة الترجمة. فقد توسعت آفاق واهتمامات المترجمين، ليتخرج العديد من مبتعثي الجامعات السعودية وبرامج الابتعاث الخارجي في تخصصات مهمة جدا كتقنيات الترجمة ودراسات الترجمة والترجمة الفورية والترجمة التتبعية وترجمة الأدب وترجمة المحتوى الإسلامي وغيرها من المجالات الحيوية التي تهتم المملكة بها وتسعى لتأهيل المتخصصين فيها للقيام بمسؤولياتهم تجاه وطنهم من خلالها. |
| ٥. مبادرة ترجم | مبادرة لتشجيع المترجمين على تقديم أعماله المترجمة للحصول على الدعم من قبل هيئة الأدب والنشر والترجمة. |
| ٦. برنامج المنح في بحوث ودراسات الترجمة | مبادرة لتشجيع الباحثين العرب لنشر أعمالهم ودراساتهم العلمية في أوعية النشر العالمي وتسجيلها في المرصد العربي لدراسات وبحوث الترجمة. |

## ثالثاً: التحديات

| التحدي | البيان |
|---|---|
| ١. تعدد مؤسسات تعليم اللغات وتأهيل المترجمين وضعف التمايز بينها في تأهيل المترجمين | رغم وجود العديد من كليات اللغات والترجمة في مختلف الجامعات السعودية وتخصصها في إعداد المترجمين، إلا الأقسام العلمية التي تقدم برامج موجهة لتعليم الإنجليزية وغيرها من اللغات تنتشر في الجامعات السعودية، كأقسام اللغات الأجنبية التي توجد بالعشرات في كليات الآداب، وكليات الدراسات الإنسانية والاجتماعية وغيرها من الكليات الجامعية. وتعتني هذه الأقسام غير المتخصصة صراحةً في مجال الترجمة بدرجات متفاوتة بإعداد خريجيها للعمل في مهنة الترجمة. وأدت كثرة هذه البرامج لبروز إشكالية التوجهات المهنية للخريجين بين الترجمة وغيرها. |
| ٢. ضعف التنسيق بين مؤسسات إعداد المترجم وسوق العمل | تنسق العديد من الكليات المتخصصة في إعداد المترجمين مع سوق العمل وتسعى لربط برامجها وتطويرها حسب متطلبات سوق العمل، إلا أن هذا التنسيق غير موجود في الغالب في معظم الكليات مما يترتب عليه خروج الدارسين في هذه البرامج لسوق العمل لبدء الاهتمام بتوجهاتهم المهنية في مسار الترجمة. |
| ٣. التسرب الوظيفي لقلة فرص النمو الوظيفي للمترجمين | طورت وزارة الموارد البشرية مسميات وتوصيفات وظائف الترجمة في القطاعين العام والخاص، إلا أن المسار المهني للمترجم ما يزال دون المستوى وهو ما يدل عليه إقبال المترجمين على تغيير مساراتهم الوظيفية لدخول مسارات قريبة من توجهاتهم واهتماماتهم المهنية مستفيدين مما يمنحه لهم تخصص الترجمة من مرونة وكفاءة اتصالية ولغوية فائقة تعينهم على اقتحام مجالات التسويق والإعلام والعلاقات العامة والأعمال وغيرها من التخصصات الإنسانية المقاربة لمهنة الترجمة. |
| ٤. الممارسات السلبية في سوق الترجمة | تحد الممارسات السلبية في سوق الترجمة من تقدم المهنة واختيار الخريجين لمهنة الترجمة مسارًا مهنيًّا لمستقبلهم الوظيفي. ومن أشكال هذه الممارسات السلبية لجوء بعض مكاتب الخدمات ومكتبات خدمة الطلاب وتصوير المستندات إلى تقديم خدمات ترجمة البحوث والوثائق، دون حصولها على رخصة لتقديم خدمات الترجمة، ومن غير أن يتوافر لديها مترجم متخصص معتمد. وتقدم خدماتها للمستفيدين بأبخس الأثمان مما يؤدي للضغط على المكاتب المرخصة والمعتمدة لممارسة مهنة الترجمة. ويمارس الترجمة التحريرية والفورية مترجمون غير مرخصين مستفيدين من علاقاتهم بشركات تنظيم المناسبات والمؤتمرات لتقديم خدمات الترجمة دون حاجة للترخيص من جهة مختصة. ورغم وجود توجهات لضبط هذه الممارسات في المستقبل القريب، إلا أن أثر هذه الممارسات كان كبيرًا ومؤثرًا سلبًا على جاذبية القطاع للمترجمين. |

## ثالثًا: التوصيات

١. أهمية وضع دليل وميثاق استرشادي ينظم العلاقة بين أطراف عملية الترجمة ويوضح الحقوق والواجبات.

٢. ضرورة بناء قاعدة بيانات لحصر المترجمين السعوديين، وبرامج إعداد المترجم وبرامج تأهيله وتدريبه.

٣. أهمية إصدار جهة حكومية التراخيص اللازمة لمزاولة المهنة للأفراد والمؤسسات لضبط الجودة وحوكمة أداء القطاع.

٤. إنشاء مرصد وطني يتولى رصد الإنتاج الترجمي في المملكة من جميع الجهات الحكومية والخاصة والأفراد وإنشاء قاعدة بيانات موحدة من أجل توجيه جهود تطوير القطاع بناء على الإحصائيات.

٥. إنشاء قاعدة للمصطلحات تكون شاملة ومعتمدة تخدم المترجمين من العربية وإليها في المملكة والعالم أجمع.

٦. إلزام البرامج الوطنية لعقد وتنظيم الندوات والمؤتمرات والمناسبات العلمية والاقتصادية والقنوات الإعلامية لمنح الأولوية لكوادر الترجمة المحلية لتنفيذ مهام الترجمة التحريرية والتتبعية والفورية، وذلك لضمان وحدة المصطلحات، وسلامة الممارسات، وترسيخ الكفاءات وتوطينها.

٧. تشريع التنظيمات التي من شأنها تحسين بيئة عمل المترجم وتكريس توطين الأدوار الأخرى المرتبطة بالترجمة مثل التدقيق اللغوي والتحرير والتحكيم والمراجعة من أجل خلق مسار وظيفي جاذب للمترجمين.

٨. أهمية ربط أنشطة الترجمة في دول مجلس التعاون لتنسيق الجهود وترشيدها وتوجيهها وتوحيد الممارسات وتيسيرها وتبادل الخبرات والدعم، وتوحيد المصطلحات وتنسيقها وتعزيز أوجه التعاون في مجال الترجمة بما يخدم اللغة العربية الخالدة والجامعة والهوية الواحدة لدول مجلس التعاون.

# سلطنة عُمان

مرَّت الترجمة في سلطنة عُمان بمرحلة تاريخية طويلة يمتد عمرها بعمر التواصل الحضاري والثقافي بين العُمانيين وجيرانهم من الأقاليم الآسيوية والأفريقية، ويتَّسع نطاقها باتساع الرقعة الجغرافية التي بلغتها الوفود العُمانية. ومع أنَّ هذه التجربة التاريخية قد حظيت مؤخَّرًا بشيء من التوثيق، إلَّا أن مشوار إماطة اللثام عن هذه المكنونات طويل.

وفي العصر الحديث - خصوصًا منذ مطلع الألفية الثانية - أصبح للترجمة في السلطنة حضورٌ أوضح يتجلَّى على أصعدة مختلفة ثقافيًّا وتعليميًّا وتجاريًّا وإعلاميًّا، رافقه وعيٌ متنام بأهمية الترجمة وضرورة تأهيل الكوادر لها بما يعزز جودتها وفاعليّتها الثقافية والاقتصادية، ومن ثمَّ طرأت الحاجة إلى تأطير الجهود الفردية بإطار مؤسسي ينظِّمه القانون.

وفي الجانب التشريعي أصدرت السلطنة في عام ٢٠٠٣ مرسومًا سلطانيًّا يتضمن تنظيم مكاتب الترجمة القانونية، وكلفت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون.

وخطت السلطنة خطوات مميزة في مجال التدريب والتأهيل في مجال الترجمة، حيث حظيت أقسام الترجمة في مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا بنصيب وافر في مؤسسات التعليم العالي، وكذلك دعمًا للحراك الترجمي في السلطنة وتشجيع الكوادر الوطني للدخول في هذا المجال.

# الجانب التشريعي للترجمة

حظيت الترجمة باهتمام بالغ في سلطنة عُمان؛ فقد أُفرِدَ لها قانون ينظِّم ممارستها، وآخر يحدد رسوم تراخيصها، بل وترد في ثنايا جملة من القوانين الأخرى بصفتها عنصرًا من عناصر تأصيل الحقوق للأفراد والمؤسسات على حد سواء، ولها اعتبار حتى في التشريعات والأحكام القضائية. وفيما يأتي جملة من الملامح الدالة على ذلك:

## ١. قانون تنظيم مكاتب الترجمة

أصدر جلالة السلطان قابوس بن سعيد في يوم ٢٤ فبراير ٢٠٠٣ مرسومًا سلطانيًا رقم (١٨/ ٢٠٠٣) يقضي بإصدار قانون تنظيم مكاتب الترجمة القانونية، وكلَّفت مادته الثانية وزير التجارة والصناعة بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون. انقسم القانون إلى أربعة فصول: أحكام وتعريفات، ثم شروط منح ترخيص مزاولة النشاط، ثم تفصيل منح الترخيص أو وقفه أو سحبه، ثم نصَّ على العقوبات.

أجاز هذا القانون للمستثمر العُماني والأجنبي ممارسة المهنة رسميًا داخل السلطنة، مع منح ناتجها ذات الحجة القانونية الممنوحة للنص الأصل، فيجوز الاحتكام إليها في الاستدلال والتقاضي ما وافقت الأصل حقيقة ومضمونًا. لم يشترط القانون على هذه المكاتب لغات معيّنة، لكنه في الآن نفسه اعتبر اللغة المحورية هي اللغة العربية – ولعل ذلك بحكم كونها اللغة الرسمية للبلاد، وعد في مادة أخرى إجادتها تحدُّثًا وقراءةً وكتابةً ضمن شروط صاحب الترخيص أو من يمارس المهنة في مكتبه، لكن دون أن ينصّ على ضوابط «الإجادة» أو الجهة المخوّلة بذلك.

اشترط القانون لصحة مزاولة المهنة الحصول على الترخيص اللازم لذلك من وزارة التجارة والصناعة وتجديده كل خمس سنوات وفق رسم معيّن حدده لاحقًا القرار الوزاري رقم ٢٠٠٤/٥٣، واشترط القانون بأن يكون مقدم الطلب غير مرتبط بوظيفة في القطاع الحكومي وفق البند (أ) من المادة ١٥.

ولم يُغفل القانون ضرورة تحلِّي المترجم صاحب الترخيص بأخلاقيات المهنة، وصدَّرها بخُلق «الأمانة والدقة التامة»، موضحًا ذلك بعدم تغيير أي شيء في «مضمون» النص الأصل، ومعلوم أن أمانة المترجم من المواضيع المطروقة بوفرة في أدبيات علم الترجمة وتنظيراته. وعدَّ في جملتها كذلك السرية، والالتزام «بأصول المهنة وتقاليدها». هذه الأخلاق الثلاثة سمّاها القانون «واجبات»، ورتَّب عليها إلزام صاحب المكتب بإنهاء عمل من يثبت مخالفته لها، بل أجاز في البند (ج) من المادة ١٣ وقف الترخيص حال مخالفة هذه الأحكام، وأجاز في البند (ب) من المادة ١٥ إنزال عقوبة الحبس والغرامة المالية على أي صاحب مكتب أو مترجم يتسبب إهماله أو تعمده تحوير حقيقة النص الأصل في إلحاق ضرر بالغير.

ثم أردف ذكر هذه «الواجبات» بذكر تسعة «شروط» لمنح الترخيص، منها أن يكون صاحب الترخيص عُمانيًّا، لكنه مع ذلك لا يغلق المجال أمام المستثمر الأجنبي ما دام يعمل بالشراكة مع شخص عُماني مرخَّص له بمزاولة المهنة، وأجاز كذلك للمكاتب الاستعانة بعدد غير محدود من المترجمين الأجانب ما داموا مستوفين للشروط المنصوص عليها.

ومن اللافت في الشروط مراعاتها لبعض الضوابط التي يمكن أن يُستنبط منها الحد الأدنى للحكم على جودة المترجم صاحب الترخيص، فإلى جانب الإجادة التامة للغة العربية اشترط الحصول على مؤهل عالٍ بالتخصص في اللغة الأخرى التي يُترجم منها وإليها، بل وأن يَشفع ذلك بخبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات تالية مباشرة للتخرج – إلّا إن كان خريجًا في تخصص الترجمة بالذات. وهذا لافت بحكم أن القانون صدر في مطلع عام ٢٠٠٣، وهو العام نفسه الذي تأسس فيه أول برنامج أكاديمي جامعي لتخريج كوادر عُمانية متخصصة في مجال الترجمة بجامعة السلطان قابوس، فكأن هذه الخطوة التشريعية والخطوة الأكاديمية جاءتا متزامنتين في سياق تكاملي.

الجدير بالملاحظة أيضًا أن القانون اشترط «أن يكون المكتب الأجنبي قد زاول أعمال الترجمة من وإلى اللغة العربية لمدة عشر سنوات – على الأقل – بدون انقطاع ...»، وميَّز القانون بين المستثمر الفرد وبين الشركات، وجعل شركات الترجمة مشمولة بأحكام قانون الشركات التجارية، وحدد القرار الوزاري رقم ٢٠٠٤/٥٣ رسوم حصولها على الترخيص.

وأجاز القانون في مادته ١٣ للوزير تشكيل لجنة تختص بالبت فيما يتعلق بمنح ترخيص مزاولة مهنة الترجمة أو وقفه أو سحبه.

ويلحظ المتأمل في القانون تطرقه – الذي صدر قبل ٢٠ عامًا – إلى أحكام مكاتب الترجمة وتراخيصها، متناولًا «الترجمة» بوصفها العام دون أن يورد لها تعريفًا، ولكن يُلاحظ أنه يركِّز على الترجمة التحريرية دون أن يُشير إليها صراحة، ومن ثمَّ لا يوجد ذكر صريح للترجمة الشفوية وما تشمله من ممارسات تتمايز عن ممارسات الترجمة التحريرية، فضلًا عن الترجمة بلغة الإشارة وسائر الجوانب التكنولوجية والرقمية المتعلّقة بالترجمة.

### ٢. قرار تحديد رسوم التراخيص لمكاتب الترجمة القانونية

أصدر وزير التجارة والصناعة في يوم ١١ أبريل ٢٠٠٤ القرار رقم ٢٠٠٤/٥٣ والذي حدد فيه رسوم التراخيص والتجديد لمكاتب الترجمة القانونية كالتالي:

| البيان | المبلغ (ريال عُماني) |
|---|---|
| ١ المكاتب العُمانية الفردية | ٣٠ |
| ٢ الشركات العُمانية (١٠٠٪) | ٤٠ |
| ٣ الشركات المشتركة (عُماني + أجنبي) | ١٠٠ |
| ٤ غرامة التأخير | ٪ من قيمة الرسم عن كل شهر تأخير اعتبارا من تاريخ انتهاء الترخيص مع جبر كسر الشهر إلى شهر وكسر الريال إلى ريال شهرياً. مع منح فترة سماح لمدة شهر واحد بعد انتهاء الترخيص. |

# التراخيص المهنية واختبارات الترجمة المعتمدة

لا يمكن مزاولة الترجمة إلا بعد الحصول على الترخيص المهني اللازم لذلك وفق ما نصَّ عليه قانون تنظيم مكاتب الترجمة المشار إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة. ويمكن الحصول على الترخيص إلكترونيًا عبر منصة «استثمر بسهولة» التابعة لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. وعرَّفت المنصة الترخيص بأنه: «إذن قانوني مسبق يستخدم للسماح بممارسة نشاط تجاري مقيد. يُصدر الترخيص من قبل استثمر بسهولة بعد الحصول على الموافقة النهائية من الجهة الحكومية مالكة الترخيص. لا يسمح ببدء ممارسة النشاط دون الحصول على الترخيص».

بحسب محتوى المنصة يحمل الترخيص اسم (خدمات الترجمة والتدقيق اللغوي) شاملًا لأنشطة الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، وهو ذات الترخيص الذي يُمنح للشركات المتقدمة لطلبه بصرف النظر عن نوعها (مؤسسة فردية أو شركة عُمانية أو شركة أجنبية) أو مقدار رأس مالها (أقل من ٢١ ألف ريال عُماني، ٢١ – ٥٠ ألف ريال عُماني – أكثر من ٥٠

ألف ريال عُماني). وجاء في وصف الترخيص أنه يشمل تقديم خدمات الترجمة بجميع أنواعها، ويُسمح للأشكال القانونية التالية الحصول على الترخيص:

١. شركة تضامنية
٢. شركة محدودة المسؤولية
٣. شركة الشخص الواحد
٤. تاجر فرد (وتسمى أحيانًا «مؤسسة فردية»)
٥. فرع شركة أجنبية

أما متطلَّبات الترخيص فتتمثل في القائمة أدناه، مع تفاوت أحيانًا وفقًا لتفاوت أنواع السجلات التجارية:

١. المؤهل: مؤهل علمي أكاديمي بكالوريوس أو ماجستير أو دكتوراه في الترجمة أو أي تخصص آخر من إحدى الجامعات أو المعاهد العليا المعترف بها والتي تكون لغة التدريس بها هي اللغة المطلوب الترجمة منها أو إليها.
٢. الخبرة: بالنسبة للمؤسسات الفردية على حاملي الشهادات التعليمية العليا (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه) في مجال آخر غير الترجمة إثبات خبرة عمل ٥ سنوات على الأقل (من الهيئة العاملة لسجل القوى العاملة أو من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية)، ويُستثنى حاملو شهادة تخصص الترجمة من هذا الشرط. أما بالنسبة للشركات غير العُمانية فيُشترط عليها تقديم إثبات من الجهة المختصة بالبلد الأم بأنها لا تزال قائمة وتمارس أعمالها لأكثر من ١٠ سنوات في مجال التخصص.
٣. التفرُّغ: إرفاق شهادة إثبات التفرغ من القطاع الحكومي وإثبات الخبرة العملية من الهيئة العاملة لسجل القوى العاملة أو من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.
٤. الأهلية: إرفاق شهادة عدم محكومية من شرطة عُمان السلطانية.
٥. موافقة الإعلام: إرفاق موافقة وزارة الإعلام العُمانية على استخراج الترخيص بالنسبة لبعض أنواع السجلات التجارية.
٦. اشتراطات أخرى تتعلق بالشركات الأجنبية فيما يتعلق بإثبات الهويَّات وتصديق المستندات واشتراطات التفويض بالتوقيع والبيانات المالية وأعضاء مجلس الإدارة وغيرها.
٧. شروط أخرى من وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ومن بلدية مسقط، ومن هيئة الدفاع المدني والإسعاف بالنسبة لموقع مزاولة العمل.

الذي يُلاحظ أن الشهادة الدراسية والخبرة العملية هما السندان الفنيان الوحيدان المطلوبان ضمن الاشتراطات أعلاه، بل إنَّ الخبرة العملية ليست مطلوبة على الخريج الجديد المختص في الترجمة، والحديث هنا عن إثبات جودة الترجمة التي سيضطلع بها المترجم بالنظر إلى جسامة المسؤولية والحاجة إليها في الشؤون القضائية وما قد يترتّب عليها من تبعات قانونية.

# الجهات والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الترجمة

هناك عدد من الجهات تدرج الترجمة ضمن اختصاصاتها بما يسهم في تحقيق رسالتها المنوطة بها، بالإضافة إلى عدد من المبادرات الأهلية الثقافية، حيث تبرز الحاجة في سلطنة عُمان لجهة تحمل اسم الترجمة أو تُعنى بشؤونها أو تتحمّل مسؤوليتها من كل جوانبها، ومن أبرز هذه الجهات ما يأتي التي تندرج الترجمة تحتها:

## ١. مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم

تقع الترجمة ضمن صلاحيات هذا المركز أيضًا حسبما جاء في قانون نظام المركز: «ترجمة ونشر نتاج الفكر العُماني إلى اللغات الأخرى الواسعة الانتشار، والعمل على رصد ومتابعة أهم الأعمال العالمية وترجمتها إلى اللغة العربية» (انظر: المادة ٣).

## ٢. وزارة الثقافة والرياضة والشباب

حدد المرسوم السلطاني رقم (٨٧/٢٠٢٠) بإنشاء هذه الوزارة جملة من الاختصاصات جاء من بينها «إجراء البحوث والدراسات والترجمة المتخصصة في المجالات الثقافية»، وفي هذا السياق ترجمت الوزارة العديد من الكتب جلها من اللغة الإنجليزية إلى العربية.

ثم في عام ٢٠٢٠ أعلنت الوزارة تأسيس «دائرة البحوث والترجمة والنشر» تحت مظلة دائرة «المنتدى الأدبي»، وأناطت بها ٦ أهداف تخدم الترجمة مباشرة تتمثل فيما يأتي:

١- دعم وتشجيع الترجمة لمختلف المجالات الأدبية والفكرية.

٢- الإشراف على إجراءات وأعمال ترجمة النتاج الفكري العُماني إلى مختلف لغات العالم.

٣- جمع البيانات وإجراء الدراسات المسحية والحفاظ على قواعد بيانات محدّثة حول وضع الكتاب في عُمان فيما يتعلق بالمترجمين والإمكانات التي يجب استغلالها والعقبات التي يجب تجاوزها.

٤- تبادل الإصدارات الخاصة بعُمان وبالمؤلفين العُمانيين.

٥- تنظيم الندوات المتعلقة بالترجمة.

٦- المشاركة في الفعاليات واللقاءات الثقافية التي تعنى بالترجمة.

وقد أنجزت حتى الآن أربعة قواعد بيانات:

١- قائمة الكتب المترجمة عن سلطنة عُمان.

٢- قائمة الكتب المكتوبة باللغة الإنجليزية عن سلطنة عُمان.

٣- قائمة دور النشر والطباعة التي تهتم بالترجمة.

٤- قائمة بأسماء أبرز المترجمين العُمانيين وغير العُمانيين.

ونفَّذت كذلك ندوة حول «الترجمة في البلاد العربية الواقع والتطلعات»، وتعمل حاليًا على طباعة مخرجاتها في كتاب مستقل، بالإضافة إلى ثلاثة كتب أخرى مترجمة، ونشرت هذا العام العدد الأول من مجلة «ثقافة» التي تضم مقالات مترجمة. وهذه الأنشطة تتلاءم مع الاستراتيجية الثقافية ٢٠٤٠ التي أطلقتها الوزارة عام ٢٠٢١ وشملت فيما شملت الترجمة ضمن مجالاتها الرئيسة.

## ٣. اللجنة العُمانية للقانون الدولي الإنساني

تأسست هذه اللجنة عام ٢٠١٧ تحت مظلة وزارة الخارجية العُمانيَّة، وقد نصَّت المادة ٤ من قرار تأسيسها على أن من اختصاصاتها «ترجمة الوثائق والمستندات المتصلة بالقانون الدولي الإنساني».

## ٤. معهد الإدارة العامة

تأسس المعهد عام ١٩٧٨، وأنيطت به جملة من الاختصاصات من بينها «ترجمة البحوث والدراسات التي تصدر على المستوى الإقليمي والدولي التي تساهم في إثراء الفكر الإداري والتنمية الإدارية». يصدر المعهد دورية فصلية، وله جملة من الكتب المنشورة حول مواضيع تتعلق بالإدارة.

## ٥. مركز التواصل الحكومي

تأسس هذا المركز عام ٢٠١٧ ضمن الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ثم آل إلى وزارة الإعلام، وبرز دوره على المستوى الوطني خلال جائحة كوفيد ١٩ وما بعدها؛ فكان له دور ملموس فيما يتصل بترجمة التوجيهات والتعميمات الرسمية. ويُلمس من خلال أنشطة هذا المركز أنه يطرق موضوع الترجمة من زاوية مختلفة للزاوية التي تناولتها المؤسسات الأربع المشار إليها أعلاه، فنشاطه يركِّز على إيصال الرسائل السريعة التي تصدرها الجهات الرسمية وتمس المواطن والمقيم في أرض السلطنة خصوصًا في أوقات الأزمات العامَّة؛ وفيما يأتي إيجاز لجهوده خلال فترة كورونا (عام ٢٠٢٠ فصاعدًا):

١- ترجمة القرارات الصادرة من اللجنة العليا كافة لمتابعة كورونا ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي.

٢- ترجمة مباشرة للمؤتمر الصحفي الأسبوعي الذي تعقده اللجنة ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي.

٣- ترجمة نشرة عُمان تواجه كورونا الإخبارية يوميًّا إلى ١٠ لغات مستخدمة في السلطنة: الإنجليزية، البنجالية، الأوردية، الهندية، الفلبينية، النيبالية، السنهالية، الشحرية، البلوشية، الكمزارية، السواحيلية. والجدير بالملاحظة أن بعض هذه الترجمات كانت تصدر كذلك يوميًّا مسجّلة صوتيًّا، وهذه الخطوة غير مسبوقة في السلطنة نوعًا وكمًّا.

٤- ترجمة البيانات الرسمية بلغة الإشارة حول آخر مستجدات الجائحة.

إلى جانب ذلك كان للمركز حضور في ترجمة البيانات والتقارير الرسمية المرتبطة بالحالات المدارية الاستثنائية التي شهدت السلطنة في السنوات القليلة الماضية.

# جمعيات الترجمة

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورًا بارزًا في الربط بين القطاعات الرسمية والتجارية وشبه الحكومية وأفراد المجتمع، حيث يوجد في سلطنة عُمان عددٌ من الجمعيات الأهلية التي تُعنَى بجوانب ثقافية وعلمية متفرقة ومن ضمنها الترجمة، لكن لا يوجد جمعية متخصصة للترجمة في سلطنة عُمان التي لها اهتمام بالترجمة.

**ومن هذه المؤسسات ما يأتي:**

١. **جمعية الكُتّاب والأدباء:** تضم في تشكيلتها لجنة خاصة بالترجمة تأسستْ عام ٢٠٢٠، وعملها ثقافي أدبي، وقد رعت بعض اللقاءات الحوارية والمحاضرات المتصلة بالترجمة، ولها جائزة إبداعية سنوية تشمل ضمن فروعها الترجمة.

٢. **بيت الزبير:** يضم مجموعة من الأقسام، من بينها «مختبر الترجمة» الذي تأسس عام ٢٠١٨، وهو الآخر يركِّز على الجانب الثقافي والفكري، وقد نظَّم لقاءات وندوات وحلقات تدريبية تتصل بالترجمة، ورعى ترجمة ثلاثة كتب.

٣. **مركز الندوة الثقافي:** يضم من بين أقسامه قسمًا للترجمة باسم «مركز الندوة للترجمة» تأسس عام ٢٠١٦. وفيما يأتي جملة من إنجازاته:

١- دشّن أول نفاذة إعلامية مختصة بمستجدات الترجمة في سلطنة عُمان، وذلك عبر منصة تويتر.

٢- دشَّن مبادرة «الترجمة في أوقات الأزمات» لأول مرة في السلطنة في عام ٢٠١٨، وأصبحت اليوم توجُّها وطنيًّا تعتمده العديد من المؤسسات الرسمية.

٣- ترجم ٦ كتبًا.

٤- أسَّسَ «مكتبة الترجمة» ضمن مكتبة مركز الندوة الثقافي.

٥- دشَّن أول قاعدة بيانات للكتب المترجمة في سلطنة عُمان.

٦- نظم مبادرة «قافلة الندوة للترجمة»، وعقد عددًا من المحاضرات واللقاءات الحوارية.

٧- قدَّم المشورة العلمية المتعلقة بالترجمة لبعض المؤسسات في السلطنة.

٤. **جماعة الترجمة:** في جامعة السلطان قابوس حيث كانت من الأوائل في تنشيط حراك الترجمة منذ عام ٢٠٠٣م، ومن أبرز إنجازاتها:

١- تنظيم حوالي ١٣ مؤتمرًا سنويًا، وكان المنصّة الأبرز التي تجمع المترجمين في السلطنة على مدى سنوات.

٢- ترجمت ونشرت ١٠ كتب، أغلبها تتناول موضوعات أدبية.

٣- رعت إصدار أوَّل ملحق خاص بالترجمة في الصحافة العُمانية وذلك في أواخر عام ٢٠٠٧، وكان يصدر شهريًا باسم «الجسر» ضمن جريدة عُمان، واحتوى على ترجمات إلى العربية من لغات متنوعة كالإنجليزية والروسية واليابانية وبعض اللغات المحلية كالبلوشية. توقَّف هذا الملحق بعد أن صدر منه ٢٣ عددًا.

وثمَّة مبادرات أهليَّة تطوُّعية أخرى، لكن يُكتفى بالنماذج الأربعة السابقة لتكوين تصوُّر عن تظافر الجهود الأهلية مع الجهود الرسمية. ويتضح من المعطيات أعلاه أنه وإن لم توجد جهة رسميَّة واحدة تؤول إليها المسؤولية بشأن منظومة الترجمة في سلطنة عُمان إلى أنَّ مجموع الجهود يشي بإدراك الحاجة الماسَّة إليها. ويُلاحَظ أيضًا أن مجمل هذه الجهود تركِّز على الشأن الثقافي النظري فقط دون الجوانب الأخرى كالتشريعات، والتقنيات، وضبط الجودة وغيرها.

# مسارد الترجمة المنشورة الخاصة بالمصطلحات والتسميات

عند النظر في طبيعة العمل الترجمي في عدد من المؤسسات في السلطنة يُلاحظ وجود شعور عام بالحاجة إلى مسارد أو قواميس لتوحيد المصطلحات، وقد شرعت عدة مؤسسات في ذلك لكن كلًّا منها يعمل على حدة، دون أن يرتقي هذا الجهد إلى مستوى تكاملي بين المؤسسات.

فلو نظرنا إلى قطاع النفط والغاز - وهو من أكبر القطاعات الاقتصادية في السلطنة - أصدر فريق الترجمة بشركة تنمية نفط عُمان (الشركة الوطنية والأكبر في قطاع النفط بالسلطنة) المسارد التالية:

١. قاموس النفط والغاز
٢. مسرد مصطلحات الصحة والسلامة والبيئة
٣. مصطلحات الثورة الصناعية الرابعة
٤. مسرد مصطلحات الطاقة المتجددة
٥. مسرد مصطلحات الشركة

هذه الجهود تبذل بانفراد ضمن فريق الترجمة بشركة تنمية نفط عُمان لا بالتشارك مع المترجمين والمختصين في المؤسسات الأخرى ذات الصلة بقطاع النفط والغاز. ومع أنّها متاحة على موقع الشركة في الإنترنت ويمكن لأي مترجم الاستفادة منها إلّا أنه لا توجد آلية محكمة لضمان اتفاق باقي المترجمين في شركات النفط والغاز الأخرى فضلًا عن المؤسسات الرسمية كوزارة الطاقة والمعادن أو الجمعية العُمانية للخدمات النفطية على اعتمادها وتوحيد المصطلحات وفق ما ورد فيها.

وعلى مستوى القطاع العسكري نشر الدكتور مسلم المعني (مسرد المختصرات العسكرية) و(قاموس المصطلحات العسكرية لقوات السلطان المسلحة)، وكذلك أعدَّ فريق الترجمة بالبحرية السلطانية العُمانية قاموسًا جديدًا للاستخدام الداخلي. ومع ذلك – فعلى غرار قطاع النفط والغاز – لا تتضح الآلية التي من شأنها اعتماد توحيد المصطلح على مستوى القطاع، فضلًا عن باقي مقدمي خدمات الترجمة في سوق العمل عمومًا.

ومع ذلك تُلمس مبادرة جيِّدة من الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم في هذا النحو، فقد جاء في مقدِّمة مسرد مصطلحاتهم واختصاراتهم «أنَّ المسرد يهدف إلى ضمان الاتفاق بين مختلف الأطراف المعنية حول المفاهيم المتعلقة بالعمليات الخارجية لضمان الجودة»، وبحسب ما يُفهم من المقدِّمة فإن المسرد أُعدَّ «عبر استشارة عامة مع قطاع التعليم العالي، وغيرها من أشكال التغذية الراجعة». ويُضاف إلى هذه الجهود ما يؤديه فريق الترجمة بوزارة التربية والتعليم على إعداد مسرد تربوي بتكاتف جهود المترجمين والمدققين، وفق ما أُفِيدَ به.

وقد سبق الحديث عن مركز التواصل الحكومي الذي تولَّى الشق الأكبر من ترجمة التعميمات الرسمية خلال أزمة جائحة كورونا، وشملت جهوده كذلك إعداد مسرد بأبرز المصطلحات المتعلقة بالأزمة – غير منشور – حتى يلتزم بها فريق الترجمة العامل لديهم.

وبتتبع جهود مؤسسات أخرى تتجلَّى الحالة ذاتها؛ ففريق الترجمة بشركة جلفار – وهي من أكبر الشركات الإنشائية بالسلطنة – يخطط لإعداد مسرد حول الحياد الصفري، وفي ذات السياق يعد فريق الترجمة بمجلس الشورى العُماني قاموسًا برلمانيًا.

ومن المؤمل أن يكون هناك تكامل في إعداد هذه المسارد والمصطلحات لتوفير الجهود وتوحيد المفردات المستخدمة عن ذات المفهوم.

# توحيد ترجمة مسميات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية

لازالت الجهود المبذولة في هذا السياق تحتاج إلى مزيد تنسيق وتوحيد للجهود، حيث يعتمد على ترجمة الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية على الاجتهادات التي قد تختلف في اختيارا المصطلحات المناسبة للتسمية، حيث لا توجد جهة رسمية موحَّدة ومتفق عليها لتوحيد تسمية الجهات الحكومية والأهلية

أما الترجمات الإنجليزية المتاحة للقوانين فتصدر عادة بجهود غير رسمية، وبالتحديد بجهود المترجمين القائمين على موقع (Decree.om)، الذين أعدوا مرجعًا باسم (Irfan Rulebook For Translating Omani Legislations) («كتاب عرفان: قواعد ترجمة التشريعات العُمانية») الرامي إلى تعزيز جودة ترجمة القوانين العُمانية وتوحيد المصطلحات والتسميات والأساليب والصياغة، بل وحتى التنسيق في بعض المواضع. واحتوى من الصفحة ١٦ فصاعدًا على ملحق بأسماء الولايات والمحافظات العُمانية بالعربية ومقابلها الإنجليزي.

وإلى جانب مبادرة موقع (Decree.om) تصدر كذلك ملخصات للمراسيم السلطانية في الصحف العُمانية الصادرة باللغة الإنجليزية مثل (Times of Oman) و(Oman Observer)؛ لذلك يمكن دراسة ترجمة أسماء بعض المؤسسات الرسمية واستنباط الملاحظات حولها بطريق المقارنة بين هذه المصادر الثلاثة.

# الجهات والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الترجمة

سبقت مناقشة تفاصيل تراخيص مزاولة مهنة الترجمة القانونية وستركّز السطور التالية على طريقة التسجيل الرسمي للمكاتب وشروطها:

١. تسجيل الدخول إلى منصة «استثمر بسهولة» عبر التصديق الإلكتروني (بالبطاقة الشخصية أو بطاقة الإقامة المدعّمة بخاصية المصادقة الإلكترونية).

٢. الدخول إلى بوابة «إنشاء سجل تجاري جديد».

٣. اختيار الشكل القانوني للسجل التجاري. الأشكال المسموح لها بالحصول على ترخيص خدمات الترجمة هي:

- شركة تضامنية
- شركة محدودة المسؤولية
- شركة الشخص الواحد
- تاجر فرد (وتسمّى أحيانًا المؤسسة الفردية»)
- فرع شركة أجنبية

٤. ملء استمارات بيانات «السجل التجاري»:

- الاسم التجاري
- رأس المال
- البيانات المالية
- المستثمرون
- المفوَّضون بالتوقيع
- الأنشطة التجارية (وهنا يمكن اختيار نشاط «خدمات الترجمة والتدقيق اللغوي»)
- العنوان
- معلومات الاتصال
- المدققون في السجل التجاري
- عقد التأسيس
- تفاصيل الملزم بالضرائب
- صلاحية السجل التجاري
- إرفاق المستندات المطلوبة

٥. التحقق من المستندات وتوقيعها إلكترونيًا.

٦. دفع الرسوم.

٧. الدخول إلى صفحة إدارة السجل التجاري وتقديم طلب ترخيص مزاولة مهنة الترجمة من نافذة (إدارة العمل التجاري > تراخيص سجلي التجاري)؛ ويشمل ذلك تحضير المستندات المطلوبة لإرفاقها بعد ملء استمارة الطلب حسبما سبق شرحه في الفصل الثاني من هذه الدراسة. ستقوم الجهات الحكومية المحددة بدراسة الطلب والموافقة عليه خلال ١٤ يومًا.

٨. بعد الحصول على الترخيص (إلكترونيًا) يمكن للمؤسسة البدء في مزاولة العمل؛ ويشمل ذلك المتطلبات القانونية الأخرى مثل الختم الرسمي واستئجار المكتب وجلب العمالة إن تطلب ذلك بحسب الأصول القانونية.

# مؤسسات إعداد المترجم

تُدرَّس الترجمة حاليًا في ٦ مؤسسات تعليم عال في السلطنة، وجميعها بدرجة البكالوريوس أو الماجستير. وفي الجدول التالي ملخص لذلك:

| م | الجامعة | المؤهّل |
|---|---|---|
| ١ | جامعة السلطان قابوس | بكالوريوس الترجمة ودراساتها (عربي – إنجليزي) |
| ٢ | | ماجستير الآداب في الترجمة (عربي – إنجليزي) |
| ٣ | جامعة نزوى | دبلوم + بكالوريوس في اللغات الأجنبية (اللغة الانجليزية والترجمة) |
| ٤ | | دبلوم + بكالوريوس في اللغات الأجنبية (اللغة الفرنسية والترجمة) |
| ٥ | | دبلوم + بكالوريوس في اللغات الأجنبية (اللغة الألمانية والترجمة) |
| ٦ | | ماجستير في اللغة الإنجليزية والترجمة |
| ٧ | جامعة ظفار | بكالوريوس الترجمة (عربي – إنجليزي) |
| ٨ | جامعة صحار | بكالوريوس الآداب في اللغة الإنجليزية والترجمة (عربي – إنجليزي) |
| ٩ | كلية الزهراء للبنات | بكالوريوس اللغة الإنجليزية والترجمة (عربي – إنجليزي) |
| ١٠ | كلية البريمي الجامعية | بكالوريوس الترجمة (عربي – إنجليزي) |

## ١. جامعة السلطان قابوس

**برنامج بكالوريوس الترجمة ودراساتها:**

تأسس البرنامج عام ٢٠٠٣، وهو أوَّل برنامج أكاديمي جامعي في السلطنة. يشمل البرنامج ١٩ مساقًا في صلب التخصص، ومساقات رديفة أخرى بين متطلبات إجبارية وأخرى اختيارية.

**برنامج ماجستير الآداب في الترجمة:**

يُدرَّس هذا البرنامج باللغة الإنجليزية بنظام المقررات الدراسية والامتحان الشامل، ويمكن الالتحاق به بتفرغ كلي (سنتان) أو جزئي (٣ سنوات)، ويمكن للدارس أن يقتصر من خلاله على دبلوم الدراسات العليا أو يواصل – إن استوفى الشروط – حتى نيل درجة الماجستير.

## ٢. جامعة نزوى

**دبلوم + بكالوريوس في اللغات الأجنبية (اللغة الانجليزية والترجمة)**

يمكن للدارس أن يحصل على دبلوم في اللغة الإنجليزية والترجمة، أو بكالوريوس في اللغة الإنجليزية والترجمة. يحتوي الدبلوم برمَّته على ٢٣ مساقًا، لكن ما يتعلق منها بصلب الترجمة ٣ مواد كلها عملية تطبيقية.

**دبلوم + بكالوريوس في اللغات الأجنبية (اللغة الفرنسية والترجمة) وكذلك (اللغة الألمانية والترجمة)**

**ماجستير في اللغة الإنجليزية والترجمة**

## ٣. جامعة ظفار

بكالوريوس الترجمة (عربي – إنجليزي).

## ٤. جامعة صحار

**بكالوريوس الآداب في اللغة الإنجليزية والترجمة (عربي - إنجليزي)**

يدرِّس البرنامج باللغة الإنجليزية و«يتمتع بعضوية المؤسسات التعليمية في معهد الترجمة التحريرية والفورية في المملكة المتحدة» بحسب الوصف الرسمي.

## ٥. كلية الزهراء للبنات

**بكالوريوس اللغة الإنجليزية والترجمة (عربي - إنجليزي)**

## ٦. كلية البريمي الجامعية

**بكالوريوس الترجمة (عربي - إنجليزي)**

علاوة على البرامج الأكاديمية السابقة، تجدر الإشارة إلى أن بعض المؤسسات التعليمية الأخرى قد تطرح مادة حول الترجمة ضمن برامجها لتدريس اللغة الإنجليزية. مثال ذلك كلية مجان الجامعية التي تطرح مواد في الترجمة، وكذلك تولي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار اهتمامًا خاصًّا بذوي الإعاقة البصرية فتوفرت لهم بعثات دراسية في أحد برامج الترجمة المذكورة أعلاه لنيل درجة البكالوريوس.

# جوائز ومؤتمرات الترجمة الوطنية والعالمية

## ١. جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب

تعد جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والأدب أبرز جائزة وطنية ودولية عُمانية تُعنى بالثقافة والفنون والآداب عمومًا، تأسست عام ٢٠١١ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١٨، ويشرف عليها مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم. أما دورة الجائزة فسنوية، لكنها تخصص في عام للعُمانيين (نسخة محلِّيَّة) وفي عام للعُمانيين وعموم العرب (نسخة تقديرية)، وهكذا بالتناوب، مع منح جوائز مجزية.

تتناول الجائزة شتَّى المجالات الثقافية ومن بينها الترجمة، غير أنَّ المجالات تتغير من عام إلى عام؛ فالترجمة مثلًا شملتها الدورة الخامسة عام ٢٠١٦.

**أهداف الجائزة:**

- دعم المجالات الثقافية والفنية والأدبية بعدِّها سبيلًا لتعزيز التقدم الحضاري الإنساني والإسهام في حركة التطور العلمي والإثراء الفكري، وترسيخ عملية التراكم المعرفي.
- غرس قيم الأصالة والتجديد لدى الأجيال الصاعدة؛ من خلال توفير بيئة خصبة قائمة على التنافس المعرفي والفكري. فتح أبواب التنافس في مجالات العلوم والمعرفة القائم على البحث والتجديد.
- تكريم المثقفين والفنانين والأدباء على إسهاماتهم الحضارية في تجديد الفكر والارتقاء بالوجدان الإنساني.
- تأكيد المساهمة العُمانية ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا؛ في رفد الحضارة الإنسانية بالمنجزات المادية والفكرية والمعرفية.

**شروط الترشّح للجائزة:**

- أن تكون الأعمال المترشحة منشورة في الفترة الزمنية من ٢٠١٣ إلى آخر يوم لإغلاق باب الترشح للجائزة.
- أن يتقدَّم المترشِّح بعمل واحد للمشاركة في المنافسة إضافة إلى نموذجين آخرين من أعماله مع إمكانية أن يحتوي الملفُّ على ترجمات منفردة وترجمات مشتركة مع مترجمين آخرين.

- يمكن التقدُّم بالنصوص المترجمة من اللغة العربية وإليها، أيًّا كانت اللغة الأخرى على أن تكون الأعمال الأصلية ذات قيمة علمية أو فكرية أو أدبية، وأن يقدِّم المترشح شهادة تثبت الحصول على حقوق الترجمة لكلِّ نص في الحالات التي تقتضي ذلك.
- على المترشّح أن يقدم خمس نسخ من الملف المتقدِّم للجائزة بحيث يحتوي الملف الواحد على نسخة لكل ترجمة ونسخة (أو صورة) من العمل الأصلي.
- السيرة الذاتية للمترشح تعد ضمن المعايير التي قد يؤخذ بها في التقييم النهائي.

## ٢. جائزة شركة تنمية نفط عمان لترجمة الكتاب

وهي جائزة وطنية تُعنى بالترجمة خصوصًا، انطلقت عام ٢٠٢١ ضمن «ملتقى المترجمين العُمانيين» الذي تنظمه شركة تنمية نفط عمان سنويًا. دورة الجائزة سنتان وتُخَصَّصُ للمترجمين العُمانيين.

تتناول الجائزة كل المعارف الإنسانية والمجالات العلمية والأدبية، لكن بتخصيص الكتب المترجمة بين العربية والإنجليزية.

ومن أهداف الجائزة «إثراء الحركة الثقافية في البلاد، وتكريم جهود المترجمين العُمانيين، وتعزيز حضورهم في الوسط الثقافي».

**شروط الجائزة:**

١- أن يكون المترجم عُمانيًا.

٢- الترشح متاح للأفراد وليس للمؤسسات.

٣- يجوز أن يشترك في العمل الواحد أكثر من مترجم.

٤- لا يجوز لمترشَّح واحد أن يتقدَّم بأكثر من عمل.

٥- ألا يكون العمل قد سبق له الفوز بأية جائزة أخرى.

٦- أن يكون الكتاب المترجم مطبوعًا ومنشورًا بين ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

## ٣. جائزة بيت الغشَّام «دار عرب للترجمة»

تعرِّف الجائزة نفسها بأنها «جائزة عالمية لترجمة الأدب العربي»، وهي عبارة عن «شراكة بين بيت الغشَّام للصحافة والنشر والإعلان (سلطنة عُمان) ودار عرب للنشر والترجمة (المملكة المتحدة)». تكرم هذه الجائزة الأدب العربي المتميز بإتاحته للقراء حول العالم وذلك عبر الترجمة إلى اللغة الإنجليزية. تقدِّر هذه الجائزة عاليًا الدور الهام الذي تلعبه الترجمة في تعزيز التفاهم والتواصل بين الثقافات واللغات والأفراد في جميع أنحاء العالم. الجائزة ممولة من بيت الغشَّام وتديرها دار عرب، بفرعيها:

- جائزة العمل الأدبي العربي غير المنشور.
- جائزة الترجمة غير المنشورة للعمل الأدبي المنشور. هذا الفرع هو المتعلق بالترجمة.

**أهداف الجائزة:**

- تعريف القارئ الغربي بالأدب العربي عمومًا.
- تعريف القارئ الغربي بمدى تنوع وثراء المجتمع العربي اجتماعيًّا ومعرفيًا ومادّيًا.
- تجسير الهوة بين الثقافة العربية والثقافة الغربية من خلال رفع نسبة توفر المحتوى الترجمي للأعمال الأدبية العربية الحديثة في المكتبة الإنجليزية بجميع أنحاء العالم.
- تقدير ودعم وتشجيع جهود كلّ من الكتّاب العرب والمترجمين من اللغة العربية إلى الإنجليزية.

**شروط الجائزة (الفرع الثاني المتعلق بالترجمة):**

- هذا الفرع مخصص لترجمة الأعمال الأدبية التي نُشِرَتْ في الأصل باللغة العربية ولم تُتَرجَم وتُنشَر إلى الإنجليزية بعد.
- يجب أن تكون قد نُشِرَتْ الطبعة الأولى من العمل بعد أو خلال عام ١٩٧٠.
- ألا يكون قد سبق ترجمته ونشره إلى اللغة الإنجليزية.
- يقتصر التقدم في هذا الفرع على الأنواع الأدبية التالية: الروايات، السِّير الذاتية الروائية، المجموعات القصصية، المجموعات الشعرية.
- تُقبل المشاركة في هذا الفرع لمترجم العمل فقط، ويجب عليه تقديم عينة من ترجمته لا تقل عن ١٠٪ من العدد الإجمالي لعدد كلمات النص الأصلي.
- على المترشح تقديم بيان مكتوب ينص على موافقة مالك الحقوق الأدبية للعمل الأدبي الأصلي للمشاركة في الجائزة وفق شروطها المطروحة.
- علاوة على ما سبق، تُطرح في السلطنة من وقت لآخر مسابقات ثقافية تشمل الترجمة ضمن مجالاتها، لكنها ليست مسابقات ثابتة، مثل مسابقة المنتدى الأدبي التابع لوزارة الثقافة والرياضة والشباب، ومسابقة جمعية الكتاب والأدباء وغيرهما.

## ٤. المؤتمر الدولي للغة واللغويات والأدب والترجمة

تعقد جامعة السلطان قابوس بشكل دوري فعاليات المؤتمر الدولي للغة واللغويات والأدب والترجمة، ويهدف إلى التركيز على مفهوم ديناميكية الثقافة وتجلياتها في مجالات اللغة واللغويات والأدب والترجمة، وتسليط الضوء على التقاطعات الثقافية، ويسعى إلى توفير ملتقى للعلماء والباحثين والأكاديميين والمترجمين والطلبة للتعرف على آخر مستجدات البحث العلمي في مجال تخصصاتهم واهتماماتهم مع تهيئة المجال للمشاركين في المؤتمر للتفاعل والحوار والتواصل مع العلماء والباحثين المرموقين من دول العالم المختلفة.

# الجوانب القانونية في الترجمة

فيما يتعلق بالترجمة في المحاكم يُستعان أحيانًا بمترجمين موظفين بدوام كامل في المحكمة، أو يُصار إلى مترجم من خارج المحكمة مسجّل لدى دائرة الخبراء بوزارة العدل والشؤون القانونية، وأحيانًا قد تطلب المحكمة من أحد الأطراف توفير مترجم.

قبل الشروع في الترجمة يحلف المترجم يمينًا بأنه سيؤدي الترجمة بكل صدق وأمانة. والأصل أن يكون المترجم أمينًا نزيهًا كفؤًا، إلا أنه من حق أي طرف في القضية الطعن في نزاهة المترجم أو صحة ترجمته، فإن ثبت وجود مخالفة معيَّنة، تقدِّر المحكمة ما إذا كانت ستستبدله أو ستدرج عليه عقوبة قانونية من العقوبات المنصوص عليها في قانون الجزاء العماني الذي تنص مادته رقم ٢٣٥ على أنه «يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة، ولا تزيد على (٣) ثلاث سنوات كل من كلف من إحدى الجهات القضائية أو سلطات التحقيق بعمل من أعمال الخبرة، أو الترجمة فغير الحقيقة عمدًا بأي طريقة كانت». وهذا الأمر نابع من تمتُّع الترجمة «بذات الحجيَّة المقررة للمستند الأصلي الذي تُرجِمَ ما لم تثبت مخالفته لحقيقة ومضمون المستند الأصلي».

وانطلاقًا من كون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسلطنة، فقد اشترطت القوانين العُمانية – مثلما سبق شرحه في الفصل الأول – ترجمة المستندات الأصلية المستعملة في المحاكم ودوائر الكُتاب بالعدل إلى اللغة العربية إن كانت محررة بلغة أجنبية؛ فإن كان المدعى عليه مثلًا شخصًا أجنبيًّا موطنه خارج السلطنة، فيجب إرفاق ترجمة معتمدة من مكتب قانوني لصحيفة الدعوى أو الإعلان الإلكتروني إلى اللغة الرسمية للدولة الأجنبية التي يقع فيها موطن الشخص المطلوب إعلانه.

وكذلك بالنسبة للمنازعات المدنية والتجارية، جوَّز قانون التحكيم في المنازعات المدنية والتجارية لهيئة التحكيم أن تقرر أن يرفق بكل أو بعض الوثائق المكتوبة التي تقدم في الدعوى ترجمة إلى اللغة أو اللغات المستعملة في التحكيم، وفي حالة تعدد هذه اللغات يجوز قصر الترجمة على بعضها.

وكذلك قد يُشترط على المترجم قانونًا أن يوقِّع على بعض المحرَّرات التي يرد فيها كلامه، مثلما هو الحال في وثائق الكاتب بالعدل. إلى جانب ذلك جوَّزت اللائحة التنظيمية لقانون تبسيط إجراءات التقاضي للمحاكم الاستعانة بالاتصال المرئي والمسموع عن بعد في سماع المترجمين.

**الترجمة ودورها في حفظ الحقوق أو انتهاكها من منظور القوانين العُمانية**

عرَّف قانون حماية حقوق المؤلف الترجمة بأنها «التعبير عن مصنف ما بلغه غير لغة النص الأصلي»، وصرَّحت المادة الثالثة من الفصل الثاني من القانون بأن من يترجم مصنَّفًا ما إلى لغة أخرى سيكون مشمولًا بحماية هذا القانون، غير أن المادة التي تليها استثنت الترجمات الرسمية للمعاهدات الدولية والأحكام القضائية ومجموعة الوثائق الرسمية من حماية المصنفات. وحفظت المادة الخامسة تحت الفصل الثالث (حقوق المؤلف) للمؤلف حقه المالي الناجم عن ترجمة المصنَّف إلى لغة أخرى. وفي حال ترجمة شيء من المصنف لغرض الاستعمال الشخصي الخاص دون سواه فإن المادة السادسة تحت الفصل الرابع تكفل جواز ذلك في إطار حرية استعمال المصنفات المحمية.

وعدت الترجمة في قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٦٥ مصنّفًا مُشتقًّا من مصنَّف موجود، فتكون لذلك مشمولة بالحماية المكفولة بموجب المادة الثالثة من القانون نفسه لعموم المصنفات المشتقة؛ غير أنَّ نطاق الحماية هذا يستثني الترجمات الرسمية للوثائق الرسمية كالقوانين واللوائح والقرارات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والأحكام القضائية وأحكام المحكمين والقرارات الصادرة من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي (انظر المادة الرابعة)، وحفظت المادة السادسة للمؤلف أو خلفه «الحقوق المالية الاستئثارية» الناتجة عن ترجمة مصنفه إلى لغة أخرى. وإلى جانب ذلك اعتبرت المادة ٧٧ من قانون التعليم المدرسي الترجمة بلا إذن خطِّي من وزارة التربية والتعليم شكلًا من أشكال انتهاك حقوق الطبع والتأليف والنشر للمناهج الدراسية.

وأوجبت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار على مؤسسات التعليم العالي الخاصة توفير «المراجع الأساسية اللازمة للبحث والدراسة كالمعاجم اللغوية والقواميس ومعاجم الترجمة» في مكتباتها، فضلًا عن الاهتمام بذوي الإعاقة السمعية واشتراط توفير برامج مترجمة إلى لغة الإشارة. وفي سياق الحديث عن ذوي الإعاقة، عُدَّت لائحة تقديم خدمات الاتصالات لذوي الإعاقة الترجمة الفورية ضمن الخدمات التتابعية التي يمكن أن تقدَّم لهذه الشريحة من الأشخاص. وكذلك التفت قانون الكتَّاب بالعدل إلى توفير مترجم يعين من كان أصمًّا أو أبكمًا على إيصال مراده إلى الكاتب بالعدل.

وقد تطرَّق عدد من القوانين المتعلقة على انضمام السلطنة إلى الاتفاقيات الدولية الإشارة إلى اللغات المتفق على استخدامها، وعالجت في طيِّ ذلك موضوع ترجمة النصوص بما يستوفي الدقة في التعاملات الدولية.

# أدلة الترجمة وضمان الجودة

أصدر فريق الترجمة بشركة تنمية نفط عُمان في عام ٢٠١٣م دليلًا داخليًّا للمترجمين بالشركة، فيمكن لأي مبادرة مستقبلية الاستفادة من هذا الدليل بوصفه نقطة انطلاق، حيث لا توجد أدلَّة وطنية للترجمة أو المترجم يمكن الرجوع إليها.

يمكن لنا عَدُّ ما جهود الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم في عملها على مسرد المصطلحات الخاص بهم إشارة إلى بادرة جيدة ويمكن الإشارة إليها عند وضع دليل لضمان الجودة، فقد جاء في مقدِّمة مسرد مصطلحاتهم واختصاراتهم «أنَّ المسرد يهدف إلى ضمان الاتفاق بين مختلف الأطراف المعنية حول المفاهيم المتعلقة بالعمليات الخارجية لضمان الجودة».

ويمكن القول بأن الحاجة ماسة لوجود أدلة للترجمة وأخرى لضمان الجودة في مجال الترجمة.

# ملخص الوضع الراهن والفرص والتحديات والتوصيات

## أولا: جدول ملخص الوضع الراهن لسلطنة عُمان

بناء على ما سبق طرحه يمكن تلخيص الوضع الرهن لواقع الترجمة بشكل عام في الجدول التالي:

| الموضوع | لا يتوافر | يتوافر | |
|---|---|---|---|
| | | مُستَوفى | يحتاج تحسينًا |
| ١. الجانب التشريعي | | | ✓ |
| ٢. التراخيص المهنية | | | ✓ |
| ٣. اختبارات الترجمة | ✓ | | |
| ٤. جهة واحدة مسؤولة عن الترجمة | ✓ | | |
| ٥. جمعيات الترجمة | ✓ | | |
| ٦. مسارد وقواميس الترجمة | | | ✓ |
| ٧. توحيد ترجمة المسميات الرسمية | ✓ | | |
| ٨. التسجيل الرسمي للمكاتب | | | ✓ |
| ٩. مؤسسات إعداد المترجم | | | ✓ |
| ١٠. جوائز خاصة بالترجمة | | | ✓ |
| ١١. مؤتمرات الترجمة الدورية | | | ✓ |
| ١٢. أدلة الترجمة | ✓ | | |
| ١٣. أدلة ضمان الجودة | ✓ | | |

## ثانياً: الفرص

| الفرصة | البيان |
|---|---|
| ١. التعدد اللغوي واللهجي | تتمتع السلطنة بثراء لغوي ولهجي؛ حيث تضم عدة لغات ولهجات أخرى كالجبَّالية والمهرية والسواحيلية والبلوشية واللواتية والزدجالية والحرسوسية والبطحرية والكمزارية، وهي لغات ولهجات حية ومستوطنة في عُمان، ولها أهلها وثقافاتها وممارساتها، يضاف إليها اللغات التي ينطق بها العاملون الأجانب الموجودون في السلطنة. وهذا العامل – رغم أهميته البالغة – لم يُستغل ترجميًّا أحسن استغلال بالرغم من المحاولات المتفرِّقة التي ظهرت في السنوات المنصرمة لإيصال مكنونات هذه اللغات واللهجات من آداب ومعارف إلى القرَّاء. ويبدو كذلك أنَّ ثمَّة وعيًا متناميًا بأهميَّة هذا العامل في تسريع عملية التوعية المجتمعية خلال الأزمات العامة كالأنواء المناخية الاستثنائية وجائحة كورونا عندما صدرت تعليمات رسمية مترجمة إلى لغات آسيوية وأوروبية مختلفة. |
| ٢. توفر البرامج الأكاديمية في اللغات والترجمة | البرامج الأكاديمية الجامعية في تخصص الترجمة على مستوى الدبلوم والبكالوريوس والماجستير، وعددها حاليًا ١٣ برنامجًا في مختلف الجامعات العُمانية، وبإمكانها أن تضمن استدامة تدفق الكوادر المؤهَّلة في مجال المترجمة وتوجيهها التوجيه المفيد لتعزيز نشاط هذا القطاع من شتى جوانبه النظرية والتطبيقية. |
| ٣. وفرة المصادر والوثائق الاستشراقية حول عُمان | الأعداد الكبيرة من المصادر الأجنبية التي تخص عُمان؛ قدرها باحثون بالمئات من الوثائق التي يجدر ترجمتها نظرًا لشح المعلومات المكتوبة بالعربية، من بينها قصص الرحالة الذين جابوا عُمان مثل القنصل البريطاني صمويل باريت مايلز، والمبشرين الذين عملوا تحت مظلة الإرسالية الأمريكية بعُمان مثل صمويل زويمر وبول هاريسون. وإلى جانب قصص الرحالة يقدِّر الحجري أيضًا وجود نحو ١٥٠٠ كتاب و١٠٠٠ مقالة أخرى عن عُمان في المكتبة البريطانية، فضلًا عن مئات رسائل الدكتوراة والماجستير ذات الصلة بعُمان في الجامعات البريطانية والأمريكية والكندية، والتي لا غنى للعُمانيين عنها. |
| ٤. الإرث الترجمي التاريخي بحكم موقع عُمان | الرصيد التاريخي الجيِّد – وإن كان محدودًا – للسلطنة في مجال الترجمة بحكم موقعها الجغرافي وعلاقاتها القديمة مع دول شرق آسيا وأفريقيا وأميركا وأوروبا قديمًا، إلى جانب ما يمكن أن يُكشف عنه من وثائق تعود لفترات الوجود الفارسي والوجود البرتغالي على أرض عُمان. فهذا في مجموعه يشكِّل فرصة لعمل بحثي حول دور الترجمة في هذا السياق. |
| ٥. الانفتاح السياحي | الانفتاح السياحي المتنامي للسلطنة؛ فقد جاءت الجاليات الهندية والباكستانية والبريطانية من بين أكثر خمس جنسيات زارت السلطنة بحسب الإحصاءات الحكومية، وما تزال الترجمة غائبة عن الإحصاءات الرسمية مع أنها يمكن أن تكون رافدًا للجهود الحكومية في تشجيع السياحة، بل والاستثمار وجلب رؤوس الأموال. |

| الفرصة | البيان |
|---|---|
| ٦. الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية | المؤسسات الثقافية والتعليمية غير العربية الموجودة في السلطنة وتُعنى بلغات مثل الإنجليزية كالمجلس الثقافي البريطاني، والفرنسية كالجمعية الفرانكفونية بمسقط، والألمانية كمركز اللغات التابع للجامعة الألمانية، والفارسية كمركز تعليم اللغة الفارسية، وكذلك معهد تدريس اللغة الإسبانية. |
| ٧. جمعيات الصداقة | جمعيات الصداقة مثل جمعية الصداقة العُمانية اليابانية وجمعية الصداقة العُمانية الألمانية وجمعية الصداقة العُمانية البريطانية، والتي يمكن أن تصب كذلك إيجابًا في مسيرة الترجمة بشكل أو بآخر كالتعاون العلمي والتبادل الثقافي بواسطة الترجمة. |
| ٨. العناية بتعليم العربية لغير أهلها | كلية السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، والتي تستهدف اجتذاب أجانب إلى السلطنة لدراسة اللغة العربية. |
| ٩. عناية المؤسسات الأهلية والوطنية بالترجمة | اهتمام عدد من المؤسسات بدعم ترجمة الكتب ونشرها؛ ومن هذه المؤسسات النادي الثقافي الذي تبنّى في السنوات القليلة المنصرمة ترجمة مجموعة من الكتب إلى لغات أجنبية متعددة، بالإضافة إلى دائرة البحوث والترجمة والنشر بوزارة الثقافة والرياضة والشباب، ومؤسسات أخرى. |
| ١٠. وجود جوائز الترجمة الوطنية والدولية | الجوائز الوطنية والدولية التي تربط المترجمين في السلطنة بالآخر العربي (جائزة السلطان قابوس) أو بالآخر الأجنبي (جائزة بيت الغشام) ومؤسسات أخرى. |
| ١١. المحيط الثقافي والترجمي النشط في الخليج | المحيط الثقافي والترجمي النشط في منطقة الخليج العربي عمومًا، مثلما هو الحال في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر؛ فيمكن عَدُّ ذلك فرصة للترجمة والمترجمين في السلطنة لتظافر الجهود وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات. |
| ١٢. وجود مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية | **مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية** ومقرُّه في مسقط سيكون له أثر ملموس في إثراء حركة الترجمة في دول المجلس والعمل على إثراء المحتوى الترجمي في منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. |

## ثالثاً: التحديات

| التحدي | البيان |
|---|---|
| ١. عدم وجود جهة موحدة للترجمة | عدم وجود جهة موحَّدة للترجمة تحقق التكامل للقطاع من الألف إلى الياء: يستفاد من هذه الدراسة فائدة تحديد جهة موحَّدة تُناط بها شؤون الترجمة في السلطنة من شتى جوانبها الأكاديمية والثقافية والتشريعية والاستثمارية بما ينسجم مع توجّهات رؤية عُمان ٢٠٤٠. ويتصل بذلك كثير من الأمور من بينها على سبيل المثال لا الحصر: توحيد جهود البحث العلمي وإجراء الدراسات وإعداد قواعد البيانات وعقد الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالترجمة، وتوظيف المترجمين، وضبط الجودة، ومنح الاعتماد للمترجمين، وتنظيم سوق الترجمة لتعزيز رفدها إجمالي الناتج القومي للسلطنة، وتقديم المشورة للجهات الرسمية فيما يتصل بالترجمة. |
| ٢. غياب التكامل والتنسيق بين البرامج الأكاديمية | عدم وجود آلية التكامل بين البرامج الأكاديمية التي تمنح مؤهلات الترجمة في السلطنة لتحقيق غاية موحَّدة ومحدَّدة تنسجم مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ والاستراتيجية الثقافية ٢٠٤٠، وتنسجم مع متغيرات السوق المحلية وتوجُّهات حركة التوظيف في القطاعين العام والخاص، وتنسجم مع المستجدات التقنية والرقمية في عالم الترجمة. |
| ٣. ضعف الرصد البياني والإحصائي لواقع نشاط الترجمة | شح البيانات والإحصاءات الدقيقة التي تطرأ الحاجة الماسّة إليها في تحليل الواقع واتخاذ القرارات المناسبة لتوجيه القطاع توجيهًا مفيدًا لرؤية عُمان ٢٠٤٠ وللاستراتيجية الثقافية ٢٠٤٠. فعلى سبيل المثال لا الحصر: تقدير مساهمة الترجمة – والقطاع اللغوي عمومًا – في إجمالي الناتج القومي، والإحصاءات المتعلقة بالمترجمين المؤهَّلين في السلطنة، والإحصاءات المتعلقة بالنتاج الثقافي العُماني في مجال الترجمة، والإحصاءات المتعلقة بسوق الترجمة في السلطنة، وهلمَّ جرًّا، مع معايرة ذلك بدول أخرى أو مؤشرات أخرى. |
| ٤. التركيز على الإنجليزية على حساب اللغات الأجنبية الأخرى | التركيز على اللغة الإنجليزية في الغالب الأعمِّ، فثمّة مفقود ثقافي واستثماري في السلطنة جرَّاء عدم كفاية العناية باللغات الأخرى كمًّا ونوعًا، خصوصًا مع تنامي انفتاح السلطنة سياحيًّا واستثماريًّا مع باقي دول العالم، بل سيكون لذلك فائدة في تعزيز عملية الاتصال والتواصل الرسمي مع السكّان كافة في السلطنة. |
| ٥. ضعف العناية بدراسات الترجمة لصالح الاهتمام بالإنتاج الترجمي | تدنِّي العناية الكافية بالبحث العلمي في علوم الترجمة ودراساتها، مقابل العناية الجيِّدة بالإنتاجات المترجمة. فمن المفيد جدًّا أن يوجد المزيد من أسباب تنشئة مفكِّرين وعلماء في الترجمة يعود نفعهم على تعمين الكوادر التعليمية وتمثيل السلطنة في المناسبات العلمية الدولية وتبريز جهود الترجمة في السلطنة عبر الدوريات العلمية. |

## رابعًا: التوصيات

١. أهمية تحديد جهة موحّدة تُناط بها شؤون الترجمة في السلطنة من شتى جوانبها الأكاديمية والثقافية والتشريعية والاستثمارية.

٢. ضرورة السعي لتحقيق التكامل بين البرامج الأكاديمية التي تمنح مؤهلات الترجمة في السلطنة لتحقيق غاية موحَّدة ومحدَّدة.

٣. ضرورة تحديد جهة تتولى العناية برصد البيانات والإحصاءات الدقيقة اللازمة لتحليل الواقع واتخاذ القرارات المناسبة لتوجيه القطاع توجيهًا مفيدًا.

٤. العناية باللغات الأخرى، بخلاف الإنجليزية، كمًّا ونوعًا، في ظل تنامي انفتاح السلطنة سياحيًا واستثماريًا مع باقي دول العالم، وليكون لذلك فائدة في تعزيز عملية الاتصال والتواصل الرسمي مع السكّان كافة في السلطنة.

٥. ضرورة تعزيز الاهتمام بالبحث العلمي في علوم الترجمة ودراساتها.

٦. ضرورة استغلال التنوع اللغوي واللهجي الذي يتمتع به سكان السلطنة لتعزيز دور الترجمة من العربية وإليها وصولاً لتسريع التوعية المجتمعية وتيسير التواصل.

٧. استثمار المصادر الأجنبية المتوفرة حول عُمان لدعم المكتبة العربية والعُمانية بصورة خاصة بالأعمال المترجمة من وإلى العربية.

٨. تحفيز نشاط الترجمة باستثمار دوره الرئيس في النشاط السياحي وإتاحة المجال للمترجمين والمترجمات للإسهام بجهودهم في رفد نشاط السياحة في السلطنة.

٩. الإسهام الفاعل في حراك الترجمة المتنامي في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر لخلق بوابات تعاون مثمر بين مترجمي الخليج.

١٠. أهمية استفادة مؤسسات التعليم والتدريب المتخصصة في إعداد المترجم من وجود مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية الذي يتخذ من مسقط مقرًا له.

# دولة قطر

شهدت دولة قطر نهضة كبيرة في العقود الأربعة الأخيرة في الكثير من المجالات؛ التعليم والبحث والابتكار والصناعة الإعلامية والاقتصاد والسياسة والرياضة وغيرها، وبعد أن نجحت الدولة في جذب كثير من المعارف والخبرات، واكب ذلك حركة نشطة للترجمة للإيفاء بمتطلبات تعريب العلوم وبناء جسور للتواصل.

ولا شك أن فوز دولة قطر ونجاحها في تنظيم كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢م وحضور أعداد غفيرة من مختلف دول العالم وبلغات شتى أسهم بشكل واضح في تعزيز الحراك الترجمي بشكل أكبر.

وانطلاقًا من رعاية قطر للترجمة والاحتفاء بها، أطلقت في عام ٢٠١٥م جائزة الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي للإسهام في دفع مسار المثاقفة ودعم حركة الترجمة، حتى غدت من أكبر جوائز الترجمة في العالم من العربية وإليها. وقد أخذ إعداد المترجم وتأهيله نصيبًا من الحضور في المجال الأكاديمي والتدريبي.

# الجانب التشريعي للترجمة

تتسم حركة الترجمة في دولة قطر بالنشاط الكبير، حيث تترجم في الغالب جل التعميمات والنشرات الصادرة عن وزارة وهيئات ومؤسسات الدولة أو حتى الشركات الخاصة إلى عدة لغات أبرزها اللغة الإنجليزية واللغات التي يتحدثها سكان دول شرق آسيا. ويجب أن تقدم معظم مخرجات الشركات الأجنبية إلى المؤسسات الحكومية باللغة العربية، فتضطر تلك الشركات إلى ترجمتها كذلك إلى اللغة العربية.

وفي هذا الصدد أصدرت دولة قطر القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٩ بشأن حماية اللغة العربية، والذي ينص في مجمله على إلزام جميع المؤسسات والهيئات والكيانات الحكومية وغير الحكومية باستخدام اللغة العربية في جميع مناشطها الرسمية (مراسلات، واجتماعات، وتعميمات، وغيرها)، مع جواز ترجمة منشوراتها إلى اللغات الأخرى.

وعلى الرغم من إصدار هذا القانون، والطلب المتزايد على الترجمة في دولة قطر، إلا أن الحاجة ماسة لوجود قوانين أو تشريعات كافية تنظم عملية الترجمة في الدولة.

ومن حيث الجانب التشريعي الخاص بالترجمة، فإن العمل على الترجمة في دولة قطر مناطه القانون آنف الذكر الملزم لكل من يعمل في الدولة باستخدام اللغة العربية والترجمة إليها لتقديمها إلى الجهات الرسمية في الدولة.

# التراخيص المهنية واختبارات الترجمة المعتمدة

على الرغم من أن وزارة الداخلية ممثلة في إدارة الجوازات العامة وضعت الترجمة من بين المهن المدرجة على قائمتها في الهويات الوطنية للمواطنين القطريين أو الإقامات لغير القطريين مهنة «مترجم»، إلا أنها لا تتطلب اختبارات أو اعتمادات من أية جهة لمنح لقب «مترجم» في بطاقة الهوية لطالبها، بل تتطلب شهادة بكالوريوس أو دبلوم عالي في اللغة المراد الترجمة منها وإليها. ولا يعد الحصول على مهنة «مترجم» في بطاقة الهوية أو الإقامة اعتمادًا من الوزارة لتقديم خدمات الترجمة المعتمدة لصاحب الهوية.

وتقتصر الجهات المانحة لتراخيص مهنة الترجمة في دولة قطر على وزارة التجارة والصناعة، بحيث تمنح الشركات والمكاتب رخصة تجارية لتقديم خدمة الترجمة.

ومثلما هو الحال في معظم دول الشرق الوسط، لا توجد في دولة قطر أية جهات اختبار لاعتماد الأفراد لتقديم خدمات الترجمة المعتمدة. ويبدو أن هناك مبادرة من معهد دراسات الترجمة الذي كان بصدد إقامة شراكة مع وزارة العدل في دولة قطر لوضع آلية لاختبار المترجمين واعتمادهم في وزارة العدل، ويتطلع المهتمون بالترجمة إلى أن تُستَكمل هذه المبادرة ليُستفاد منها.

# الجهات والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الترجمة

توجد في دولة قطر مجموعة من الهيئات والمؤسسات الحكومية التي تدير بعض عناصر الترجمة في الدولة، سواء أكانت مؤسسات أكاديمية حكومية مثل كلية الآداب والعلوم في جامعة قطر أو مؤسسات خاصة ذات نفع عام مثل معهد دراسات الترجمة في جامعة حمد بن خليفة، وجائزة الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي، ووزارة التجارة والصناعة التي تمنح التراخيص للشركات لتقديم خدمات الترجمة.

وقد أصدرت وزارة العدل في دولة قطر القرار رقم (٦) لسنة ١٩٩٤م بشأن إنشاء قسم الترجمة والجريدة الرسمية حيث أوكلت إليه ترجمة المستندات والوثائق والقوانين واللوائح والقرارات كافة.

# جمعيات الترجمة

تنص المادة رقم (١٥) من قانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٢٠م بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة على أهداف الجمعيات حيث تعمل على رفع مستوى المهنة والنهوض بها، وتنشر الوعي المهني بين أعضاء الجمعية والمحافظة على تقاليدها وآدابها، والارتقاء بالمستوى العلمي لأعضاء الجمعية وتوثيق العلاقة بين أعضاء الجمعية وتنمية روح التعاون بينهم. وفي هذا الصدد، أطلقت العديد من الجمعيات الأهلية المتخصصة في مجالات عدة عدا الترجمة، حيث الحاجة ملحة لإطلاق جمعية للترجمة لتسهم في تنمية حركة قطاع الترجمة وتعزز من قوتها وحضورها في القطاع الثالث.

# مسارد الترجمة المنشورة الخاصة بالمصطلحات والتسميات

تعتمد بعض الوزارات والمؤسسات والهيئات الكبرى إلى وضع مسارد خاصة بها، وفي كثير من الأحيان تكون محدودة النشر داخل الوزارة أو المؤسسة أو الهيئة التي أصدرته، حيث تحتوي على الإرشادات العامة للكتابة والترجمة لبعض المصطلحات التي تعتمدها المؤسسة في كتاباتها وتراجمها. وتبرز الحاجة إلى إصدار مسارد ترجمية أكثر شمولية بحيث تشمل جميع مؤسسات الدولة ويلتزم بها المترجمون في كاف مناشط الترجمة.

# توحيد ترجمة مسميات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية

استقرت الترجمات لمسميات الوزارة على نحو النسق العام في العالم العربي بشكل عام والخليج بشكل خاص، خاصةً النقل من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية، وتظهر هذه الترجمات للوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وغيرها بشكل متسق، لكن داخل الوزارات قد تختلف المسميات لبعض الأقسام المشابهة لبعضها في الجهات الأخرى، مما يؤكد الحاجة لوجود مسرد عام لمسميات الوزارات والمؤسسات الحكومية وغيرها باللغات المختلفة.

ويمكن في الوقت الراهن الاعتماد على موقع (حكومي) على شبكة الانترنت (www.hukoomi.gov.qa) وهو البوابة الحكومية الشاملة التي يمكن من خلالها الحصول على أسماء الوزارات، والوزراء، وأسماء الجهات الحكومية والعامة وغيرها باللغة العربية ثم الانتقال إلى النسخة الإنجليزية من الموقع للحصول على المسمى باللغة الإنجليزية.

كذلك، يمكن للمترجم زيارة مواقع الخاصة بالوزارات أو المؤسسات والهيئات على الإنترنت للتعرف على الترجمة المعتمدة لديها لمسماها. وهناك بعض المواقع العامة التي يعتمد عليها المترجمون بشكل عام للوصول إلى ترجمة المسميات مثل موقع وكالة الأنباء القطرية بنفس الآلية.

والحاجة ماسة لتوثيق واعتماد التسميات بشكل رسمي بالطريقة المناسبة.

# التسجيل الرسمي للمكاتب والمؤسسات والشركات المعنية بالترجمة

فيما يتعلق بمتطلبات التراخيص الممنوحة للشركات لتقديم خدمات الترجمة المعتمدة، فهي إجراءات عامة لا تختص بشركات أو مكاتب الترجمة، حيث تتطلب بعض المجالات إجراءات خاصة، مثل مجال العلاقات العامة الذي يتطلب ترخيصًا خاصًا من وزارة الثقافة. أما في حالة الترجمة، فيجب على الراغب في تقديم خدمات الترجمة سواء بالتخصص في الترجمة فقط، أو مع بعض الخدمات الأخرى، بالحصول على الرخص والوثائق العامة التي تشترطها وزارات التجارة والصناعة (www.moci.gov.qa)، والعدل (www.moj.go.qa)، والعمل (www.mol.gov.qa) والداخلية (www.moi.gov.qa) كل على حده وحسب متطلبات كل منها. وفيما يأتي خطوات الحصول على رخصة تقديم خدمات الترجمة:

- التقدم لوزارة التجارة والصناعة لتحديد اسم الشركة ونشاط الشركة.
- التقدم لوزارة العدل لصياغة واعتماد عقد تأسيس الشركة.
- التقدم لوزارة التجارة والصناعة لاستصدار السجل التجاري للشركة.
- التقدم لوزارة الداخلية للحصو على قيد المنشأة.
- التقدم لوزارة التجارة والصناعة لتحديد موقع الشركة واستصدار الرخصة التجارية.
- التقدم لأحد البنوك لفتح حساب مصرفي للشركة.
- التقدم لوزارة العمل للحصول على تأشيرات، في حالة استقدام المترجمين من خارج الدولة.

لا توجد لائحة موحدة لأسعار الترجمة في دولة قطر وهناك فئات مختلفة لمقدمي خدمات الترجمة في دولة قطر، حيث تتدرج صعودًا في حجمها وجودة خدمات الترجمة من مكاتب إلى مكتب أو مؤسسة وفي بعض الشركات تأتي خدمات الترجمة بوصفها نشاطًا فرعيًّا ضمن أنشطتها الأخرى مثل الطباعة والكتابة والتصوير الضوئي.

# مؤسسات إعداد المترجم

يدرك الممعن في سوق الترجمة في دولة قطر أن نشاط الترجمة، ولا سيما في فترة ما قبل تنظيم الدولة لكأس العالم، يشهد زخمًا كبيرًا وحركة نشطة. ومع ذلك، تعتمد دولة قطر بشكل رئيس على استقطاب المترجمين من خارج الدولة، ويرى المتأمل قلة العاملين في مجال الترجمة من المواطنين القطرين، ولعل توفر فرص العمل في المجالات الأخرى للمواطنين أحد أسباب ذلك.

هناك عدد من الجهات التي تقدم تدريبًا في مجال الترجمة، منها: تخصص فرعي في قسم اللغة الإنجليزية واللغويات بكلية الآداب والعلوم بجامعة قطر، وبرامج الماجستير في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة حمد بن خليفة ومركز التدريب على الترجمة والترجمة الفورية التابع لها.

## ١. جامعة قطر: تخصص الترجمة بكلية الآداب والعلوم

تهدف كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر إلى بناء كوادر متميزة، وفي هذا الصدد يأتي برنامج بكالوريوس الأدب الإنجليزي واللغويات الذي يهدف إلى تمكين الطلاب من تطوير مهارات تواصل فاعلة، وتنمية حس قبول التنوع بين اللغات والثقافات، وإطلاع الطلاب على اللغويات وفروعها وتطبيقاتها.

ومن بين التخصصات الفرعية في هذا القسم تخصص الترجمة. حيث يجب على الطالب للنجاح في تخصص فرعي في الترجمة استكمال عدد معين من الساعات المعتمدة. ومن بين المواد الإجبارية مبادئ واستراتيجيات الترجمة، والنظريات المعاصرة للترجمة، والترجمة الإعلامية، والتواصل عبر الثقافات. أما المواد الاختيارية فهي مهارات الكتابة باللغتين العربية والإنجليزية، ومقارنات لغوية بين العربية والإنجليزية، وتقنيات الترجمة، ومقدمة في الترجمة الفورية.

## ٢. جامعة حمد بن خليفة: برامج ماجستير الترجمة

انطلقت جامعة حمد بن خليفة في العام ٢٠١٠م بوصفها أول جامعة وطنية بحثية في رحاب مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع بهدف الإسهام في التنمية ودعم التطوير بدولة قطر. وفي سبيلها لتحقيق رسالتها السامية، أطلقت برامج كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (معهد دراسات الترجمة سابقًا). وتقدم الكلية برنامجين للماجستير في مجال الترجمة، وأطلقت الكلية مركزًا للتدريب على الترجمة والترجمة الفورية؛ حيث يتدرب طلاب برامج الماجستير على يد نخبة متميزة من خبراء الترجمة في المركز الذي يقدم خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفهية للجهات الحكومية والخاصة في الدولة.

أ. **ماجستير الآداب في دراسات الترجمة**

برنامج مدته عامان معتمد من جامعة جنيف يهدف إلى تزويد المترجمين بمهارات عالية في مختلف مجالات الترجمة، ويعزز المترجمون من خلاله كفاءتهم العملية من خلال التدريب القائم على استخدام تكنولوجيا الترجمة والخبرات المكتسبة من فرص التدريب المهني في المركز التابع للمعهد. ويشجع الجانب النظري في البرنامج على البحث والاستقصاء الفكري المتطور الذي يزوّد الطلاب بأسس سليمة للعمل الاحترافي وإكمال دراسة الدكتوراه في مجال دراسات الترجمة.

ب. **ماجستير الآداب في دراسات الترجمة**

برنامج معتمد من جامعة جنيف في دولة قطر مدته عامان إلى ثلاثة ويهدف إلى تدريب مترجمين متخصصين في نقل النصوص السمعية البصرية من لغة إلى أخرى ليستفيد منها المشاهدون الذين لا يعرفون لغة النص الأصلية، وكذلك الأفراد الذين يعانون مشاكل في السمع والبصر. ويزوِّد البرنامج الطلاب بالمهارات العملية والتقنية اللازمة للعمل في مجال ترجمة الشاشة، والدبلجة، والتعليق الصوتي، وترجمة الشاشة لضعاف السمع، وتوصيف المقاطع الصوتية. ويطور البرنامج المهارات التحليلية لدى الطلاب بما يتيح لهم تحسين قدراتهم من خلال التفكير الاستنتاجي والناقد.

# جوائز ومؤتمرات الترجمة الوطنية والعالمية

## ١. جائزة الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي

أطلقت دولة قطر في عام ٢٠١٥م جائزة الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي (www.hta.qa) للإسهام في دفع مسار المثاقفة ودعم حركة الترجمة، حتى غدت من أكبر جوائز الترجمة في العالم من العربية وإليها.

وتهدف الجائزة إلى تكريم المترجمين وتقدير دورهم عربيًّا وعالميًّا، وتشجيع الأفراد ودور النشر والمؤسسات الثقافية العربية والعالمية على الاهتمام بالترجمة والتعريب، والإسهام في رفع مستوى الترجمة والتعريب، وإثراء المكتبة العربية بأعمال مهمة من ثقافات العالم وآدابه وفنونه وعلومه. وتوزع الجائزة على فئتين هما: جوائز ترجمة الكتب المفردة في اللغتين الرئيسيتين، وجوائز الإنجاز في اللغتين الرئيسيتين واللغات الفرعية.

**فئة جوائز ترجمة الكتب المفردة**

تختص فئة «الكتب المفردة» بالترجمات الفردية، من اللغة العربية أو إليها، وذلك ضمن اللغات الرئيسة المنصوص عليها في هذه الفئة. تقبل الترشيحات من قبل المترشح نفسه، ويمكن أيضًا ترشيح الترجمات من قبل الأفراد أو المؤسسات.

**شروط الترشح والترشيح لفئة الكتب المفردة**

- ينحصر الترشح والترشيح خلال التواريخ الرسمية التي يُعلَن عنها.
- ينحصر ترشّح الترجمات وترشيحها حاليًا في مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية.
- يُرَشَّح عن طريق مؤسسات (دور نشر، أو مراكز بحوث، أو معاهد أو أقسام جامعية، ...إلخ)، أو عن طريق الترشُّح الفردي.
- يجب أن يكون الترشُّح والترشيح لأشخاص على قيد الحياة عند إعلان النتائج.
- لا يحق ترشيح أكثر من عمل واحد للمترجم الواحد، ويحق لكل مؤسسة ترشيح ثلاثة أعمال لمترجمين مختلفين. ويجب ألا تحوي أعمال المرشح/المترشح فرداً أو مؤسسة آراء عنصرية أو مسيئة.
- يجب أن تكون الترجمات المرشحة منشورة ولها رقم إيداع دولي (ISBN) خلال فترة خمس سنوات من تاريخ إعلان الترشُّح والترشيح (مثلًا، في دورة ٢٠٢٣، يجب أن تكون الترجمة قد نشرت بعد فبراير ٢٠١٨).
- يحق للجنة تسيير الجائزة ترشيح مترجمين أو أعمال مترجمة لم تترشح.
- يحق للجنة تسيير الجائزة الاستفادة من الأعمال الفائزة والفائزين في مجالات التعريف بالجائزة والترويج لها.
- لا يحق للفائز بأي من جوائز الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي الترشُّح ثانية لأي من فئاتها قبل انقضاء خمسة أعوام.
- تحتفظ اللجان المختصة بحق حجب الجائزة في أي فئة من فئاتها (إذا كانت الأعمال المقدمة دون المستوى أو لم تتوفر فيها شروط المرتبة)، أو تعديل قيمتها حسب ملاحظات المحكمين، أو سحب الجائزة بعد منحها إذا وُجدت أسباب لذلك.
- في حال الخلاف، يكون الاختصاص للمحاكم في دولة قطر حصرًا، ويعتمد النص العربي لنظام الجائزة الأساسي.

**جوائز الإنجاز في اللغتين الرئيسيتين واللغات الفرعية**

تختص فئة الإنجاز بتكريم الجهود طويلة الأمد المبذولة من قبل الأفراد والمؤسسات في مجال الترجمة من اللغة العربية أو إليها، وتمنح الجائزة بناء على مجموعة أعمال أنجزَت في مجال الترجمة من اللغة العربية أو إليها أسهمت في إثراء التواصل الثقافي والمعرفي.

**شروط الترشُح والترشيح لجائزة الإنجاز:**

- ينحصر الترشح والترشيح خلال التواريخ الرسمية التي يُعلَن عنها.
- ينحصر ترشّح الترجمات وترشيحها حاليًا في مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية.
- يُرَشَّح عن طريق مؤسسات (دور نشر، أو مراكز بحوث، أو معاهد أو أقسام جامعية، إلخ)، أو عن طريق الترشُح الفردي.
- يجب أن يكون الترشُح والترشيح لأشخاص على قيد الحياة عند إعلان النتائج.
- يجب ألا تحوي أعمال المرشح/المترشح فردًا أو مؤسسة آراء عنصرية أو مسيئة.
- يجب أن تكون الترجمات منشورة ولها رقم إيداع دولي (ISBN).
- لا يوجد حد زمني لتاريخ نشر الترجمات.
- يحق للجنة تسيير الجائزة ترشيح مترجمين أو أعمال مترجمة لم تترشح.
- يحق للجنة تسيير الجائزة الاستفادة من الأعمال الفائزة والفائزين في مجالات التعريف بالجائزة والترويج لها.
- لا يحق للفائز بأي من جوائز الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي الترشُح ثانية لأي من فئاتها قبل انقضاء خمسة أعوام.
- تحتفظ اللجان المختصة بحق حجب الجائزة في أي فئة من فئاتها (إذا كانت الأعمال المقدمة دون المستوى أو لم تتوفر فيها شروط المرتبة)، أو تعديل قيمتها حسب ملاحظات المحكمين، أو سحب الجائزة بعد منحها إذا وُجدت أسباب لذلك.
- في حال الخلاف يكون الاختصاص للمحاكم في دولة قطر حصرًا، ويعتمد النص العربي على نظام الجائزة الأساسي.

## ٣. المؤتمر الدولي للترجمة

يقيم معهد دراسات الترجمة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة حمد بن خليفة في دولة قطر (tii.qa)، مؤتمرًا حول الترجمة كل سنتين، ويتطرق المؤتمر في كل عام لموضوع من مواضيع الترجمة، ويشارك في المؤتمر عدد من الأكاديميين والخبراء والمترجمين المحترفين من دول مختلفة، حيث يعد المؤتمر فرصة لتلاقي الخبرات في مجال الترجمة.

# الجوانب القانونية في الترجمة

يحكم العلاقة بين الجهات الطالبة للخدمات والشركات المقدمة للخدمات عقود خاصة بشروط يتفق عليها الطرفان، غالبًا ما تحوي شروطًا حول الأسعار المختلفة وشروط السرية وغيرها من الشروط المعمول بها في أغلب الاتفاقيات بين أطراف التعاقد.

وتبرز الحاجة هنا لصياغة تشريعات وسن قوانين تحكم العلاقة بين مقدمي الخدمات والحاصلين عليها في مجال الترجمة، حيث تعتمد بشكل أساسي في الوقت الحالي على التعاقد مع الشركات التي تقدم خدمات الترجمة بما في ذلك المحاكم وكافة الجهات الحكومية.

ومن المهم الإشارة إلى قانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٢م بشأن حماية حقوق المؤلف والحقوق الواردة حسب موقع وزارة العدل في دولة قطر على شبكة الانترنت «الميزان» (www.almeezan.qa)، حيث تتحدث المادة (٣) عن حماية المواد بعد ترجمتها، والمادة (٧) في حق المؤلف في ترجمة نتاجه العلمي، والمادة (١٨) التي تقنن الاقتباسات ومنها الترجمة. وتنص المادة (٢٧) في الفقرة ١ على أنه «يحق للمواطن القطري، أن يحصل على رخصة غير حصرية وغير قابلة للتنازل إلى الغير من الوزير أو من يفوضه لترجمة أي مصنف أجنبي منشور إلى اللغة العربية، ونشر هذه الترجمة، إذا مرت ثلاث سنوات على تاريخ أول نشر لهذا المصنف، ولم تُنشَر أي ترجمة له في قطر باللغة العربية من قبل مالك الحق في الترجمة، أو بموافقته أو في حال نفاذ الطبعات المترجمة» .

ولربما تدخل الترجمة في نطاق حفظ حقوق الملكية الفكرية الصادرة بالقرار الأميري رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء مركز حماية حقوق الملكية الفكرية.

# أدلة الترجمة وضمان الجودة

هناك محاولات جادة من بعض المؤسسات الكبرى لوضع أدلة تساعد مترجميها في ضبط جودة الترجمة والارتقاء بمهاراتهم، لكن الحاجة ماسة لإصدار دليل شامل للترجمة معتمد من الجهات المعنية بالترجمة في الدولة.

تعتمد الوزارات والمؤسسات والهيئات على المراجعة الداخلية للترجمات وضبط الجودة من خلال نظامها الداخلي، إلا أن الحاجة ما تزال قائمة إلى أسس ومعايير وأنظمة واضحة لضبط الجودة في الترجمة بأدلة ضمان جودة مستقلة تطبق على مستوى الدولة.

# ملخص الوضع الراهن والفرص والتحديات والتوصيات

## أولا: جدول ملخص الوضع الراهن لدولة قطر

بناءً على ما سبق طرحه يمكن تلخيص الوضع الرهن لواقع الترجمة بشكل عام في الجدول التالي:

| الموضوع | لا يتوافر | يتوافر | |
|---|---|---|---|
| | | مُسْتَوفى | يحتاج تحسينًا |
| ١. الجانب التشريعي | | | ✓ |
| ٢. التراخيص المهنية | | | ✓ |
| ٣. اختبارات الترجمة | ✓ | | |
| ٤. جهة واحدة مسؤولة عن الترجمة | ✓ | | |
| ٥. جمعيات الترجمة | ✓ | | |
| ٦. مسارد وقواميس الترجمة | ✓ | | |
| ٧. توحيد ترجمة المسميات الرسمية | ✓ | | |
| ٨. التسجيل الرسمي للمكاتب | | | ✓ |
| ٩. مؤسسات إعداد المترجم | | ✓ | |
| ١٠. جوائز خاصة بالترجمة | | ✓ | |
| ١١. مؤتمرات الترجمة الدورية | | ✓ | |
| ١٢. أدلة الترجمة | ✓ | | |
| ١٣. أدلة ضمان الجودة | ✓ | | |

## ثانياً: الفرص

| الفرصة | البيان |
|---|---|
| ١. استثمار الموارد المالية | تتوفر لدولة قطر الموارد المالية التي تمكنها من إطلاق برامج تدريس الترجمة والتدريب عليها بصورة موسعة ومتطورة تفي بالاحتياج الوطني وتحقق التنافسية المنشودة للبرامج. |
| ٢. الاستثمار في التعليم الجامعي | تستثمر دولة قطر في قطاع التعليم بشكل كبير، وتصب الكثير من الموارد في سبيل الرقي به والرفع من تنافسيته إقليميًّا ودوليًّا. وهذا يمثل فرصة مواتية لإفادة تخصص الترجمة من الدعم الحكومي والتوجه الاستراتيجي في مجال التعليم الجامعي. |
| ٣. تطوير برامج الترجمة الجامعية | إمكان إطلاق برامج جامعية لتدريس الترجمة بوصفه تخصصًا أصليًّا وليس فرعيًّا في ظل الدعم والتوجه الكبير لدى الحكومة القطرية لدعم التعليم الجامعي ومواصلة تطويره. |
| ٤. تشجيع إنشاء الصناديق الوقفية | إنشاء الحكومة لصناديق وقفية وتشجيع رجال الأعمال والمؤسسات المانحة لدعم هذه الصناديق الوقفية لدعم جهود ترجمة المصادر والأعمال الإبداعية والكتب والمراجع من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية وبالعكس، والعمل على ترجمة التراث المعرفي العربي إلى اللغات الأخرى، خاصة في ظل الاهتمام الحكومي بالحركة الثقافية والعناية بدور الترجمة فيها. |
| ٥. برامج المسؤولية الاجتماعية | تشجع الحكومة القطرية وتحفز الشركات وقطاعات الأعمال على الاستثمار – من خلال برامج المسؤولية المجتمعية للشركات – في قطاع الترجمة وإثراء المكتبة العربية بموارد معرفية جديدة، وتخصيص أرصدة ضخمة لترجمة أفضل الكتب العلمية والأدبية وتوفيرها للقارئ. |
| ٦. الاحتفاء بالمترجمين المبرزين وتقديرهم | يمثل إبراز المترجمين وتكريمهم وتقديرهم فرصة مواتية لتحفيز الأجيال الناشئة على الدخول في مجال الترجمة وتسليط الضوء على نماذج من المترجمين المتميزين ونشر تجاربهم وقصص نجاحهم لترى الأجيال الشابة في هذا القامات نموذجًا يحتذى في مجال الترجمة والإبداع. |
| ٧. إطلاق مؤسسة حكومية راعية لنشاط الترجمة | سيحقق إطلاق مؤسسة حكومية تابعة لوزارة الثقافة أو الجهة المناسبة في الدولة الكثير من الدعم لحركة الترجمة، وهو يمثل فرصة كبيرة لتأسيس هذا الكيان أو المؤسسة التي ستختص بتنظيم حركة الترجمة في الدولة، بحيث تصدر من خلالها القوانين والضوابط المنظمة لأنشطة الترجمة، تتولى إنشاء برامج لاعتماد المترجمين في المجالات المختلفة، وإصدار المراجع والأدلة التي تساعد المؤسسات الحكومية والخاصة والمترجمين على حد سواء في فهم معايير جودة الترجمة. |
| ٨. إطلاق منصة لبيانات الترجمة وإحصاءاتها | يمثل إطلاق منصة إلكترونية تكون بمثابة قاعدة بيانات للمترجمين والشركات المتخصصة في الترجمة وأعمال الترجمة المنجزة فرصة مهمة ينبغي استهدافها لدعم حركة الترجمة التي ثبت اهتمام الحكومة القطرية بها من عدة أوجه. |

| الفرصة | البيان |
|---|---|
| ٩. استثمار التقنية وتطورات الترجمة المحوسبة | مع التنامي المتسارع لتطور الحوسبة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، بات من الحيوي توجيه بوصلة الذكاء الاصطناعي للاستفادة منه في عمليات الترجمة لمساعدة كلٍّ من المترجمين والعملاء في الحصول على خدمات جيدة ومرضية للترجمة. |
| ١٠. دعم العربية بقانون حماية اللغة العربية في ظل التنوع اللغوي للتركيبة السكانية من المواطنين والمقيمين | يمثل إلزام معظم المؤسسات الحكومية والهيئات والشركات الخاصة بالتواصل باللغة العربية على أساس أنها اللغة الرسمية المعتمدة في الدولة فرصة مواتية لدعم حركة الترجمة، وذلك وفقًا لقانون حماية اللغة العربية الذي أسلفنا ذكره. علاوة على ذلك، بفضل التركيبة السكانية المتنوعة في الدولة واختلاف ألسن ساكنيها، تضطر المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة إلى الترويج لجهودها وأنشطتها وخدماتها ومنتجاتها بلغات مختلفة، ما يعني اضطرارها لأعمال الترجمة. وقد أثمر ذلك القانون عن إسناد الكثير من أعمال الترجمة لشركات متخصصة في الترجمة ولا سيما في حال ترجمة التقارير والأدلة المختلفة، فيما لجأ البعض الآخر لشركات العلاقات العامة التي تقدم خدمات الترجمة بوصفها خدمة ثانوية ضمن خدماتها. |
| ١١. الاحتياج الحكومي والأهلي المتنامي للمترجم | تحتاج الكثير من الجهات الحكومية والخاصة لمترجمين بدوام كامل أو جزئي لإنهاء عمليات الترجمة داخليًا، وذلك لعدة أسباب، منها سرعة تنفيذ عمليات الترجمة، وثانيها الحفاظ على سرية المواد المترجمة، وثالثها أن المترجمين الذين يعملون لديها هم الأقدر على توصيل رسالة الجهة والتعبير عنها. ويمثل ذلك فرصة للمترجم القطري لملءِ هذه الفرص الوظيفية في مجال اختصاصه. |

## ثالثاً: التحديات

| التحدي | البيان |
|---|---|
| ١. ضعف اكتراث الشركات التجارية لجودة الترجمة والترجمة الإبداعية | تتجه دور الترجمة في معظم نشاطاتها لإنتاج ترجمات لمواد إعلانية وإعلامية تزول فائدتها سريعًا ولا تترك إرثًا ثقافيًا ومعرفيًا حقيقيًا. وحيث إن الشركات تلجأ لأعمال الترجمة مضطرة لذلك، فهي لا تكترث لجودة الترجمة، أو لا يوجد لديها من لديه القدرة للحكم على الجودة، ولا سيما في حال الترجمة من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية، حيث يتكون الهيكل الوظيفي لمعظمها من موظفين غير ناطقين باللغة العربية أو غير مجيدين لقراءتها وكتابتها. |
| ٢. غياب الهيئة أو الجهة المسؤولة عن أعمال الترجمة بشكل عام في دولة قطر | من أكبر التحديات التي تقف في وجه حركة الترجمة في دولة قطر هو غياب الهيئة أو الجهة المسؤولة عن أعمال الترجمة بشكل عام. فلا توجد حالياً جهة راعية تنظم عملية الترجمة وتدعمها. إذ تقوم الترجمة على عملية العرض والطلب بين مزودي الخدمة والباحثين عن هذه الخدمة. ومثلما ذكرنا آنفًا أن الشركات المقدمة لخدمات الترجمة تحصل على رخصة الترجمة التجارية من وزارة الصناعة والتجارة، وهي وزارة لا تختص بالترجمة كليًّا. وعليه، تعاني السوق القطرية من العشوائية في أسعار الترجمة، سواء التي تحصل عليها الشركات أو الأفراد، أو التي يحصل عليها المترجمون من شركات الترجمة. كذلك، وبسبب غياب هذه الجهة المنظمة، لا يمكن لأي باحث أو مراقب لحركة الترجمة في دولة قطر الوقوف على أية معلومات محددة عن الترجمة، مثل حجم سوق الترجمة في دولة قطر أو عدد العاملين بمجال الترجمة أو أسعار الترجمة أو العقود التي تربط مقدم الخدمة بالعملاء؛ مما يتسبب في كثير من الأحيان بضياع حقوق الشركات أو الأفراد أو قبول المترجمين لأسعار متدنية لا تساعدهم في تقديم خدمات متميزة للعملاء. |
| ٣. انتشار مكاتب غير مختصة بالترجمة | تنشط في دولة قطر مكاتب كثيرة وشركات صغيرة تقدم خدمات الترجمة مقابل أسعار زهيدة، مقارنة بمتوسط دخل الفرد في الدولة، والتي بدورها تستقطب مترجمين غير محترفين أو غير مؤهلين بالشكل الكافي، مما ينتج عنه مستويات متدنية من المواد المترجمة. ومثلما ذكرنا سابقًا، بعض المكاتب التي تنشط السوق القطرية بأسعار بالغة التدني، وتقدم وفق ذلك ترجمات ذات جودة منخفضة جدًا وبعضها يعتمد على أدوات الترجمة الآلية مثل جوجل وغيرها، مما يسيء لسمعة الترجمة بشكل عام ويجعل من مهنة الترجمة مهنة غير مرغوب بها من المواطنين والمقيمين على حد سواء. |
| ٤. الحاجة لوجود منصة أو قاعدة بيانات لتسجيل المترجمين المحترفين والمعتمدين | لا توجد في الدولة مبادرات إلكترونية تساعد طالبي الخدمة ومزوديها في التواصل مع بعضهم والوصول إلى المترجم الكفء المؤهل لعمليات الترجمة على غرار منصات الترجمة الكبيرة في الدول الأخرة مثل Proz.com وElance، وTranslatorsCafe وغيرها من المواقع التي تسهل من التواصل بين العملاء والمترجمين وتضبط إلى حد كبير أسعار الترجمة في ظل غياب الجهات الحكومية المنظمة لها. |

| التحدي | البيان |
|---|---|
| ٥. الحاجة لوجود برنامج اعتماد للمترجمين | من بين التحديات كذلك عدم وجود برنامج اعتماد حكومي يقدم خدمات الاعتماد للمترجمين، وعليه، ينتشر في سوق الترجمة القطرية مجموعة من المترجمين غير المؤهلين الذين يمارسون الترجمة فقط لأنهم يتحدثون أكثر من لغة. وفي ظل عدم وجود قاعدة بيانات حكومية أو حتى خاصة تضم أسماء ومعلومات التواصل مع المترجمين، معتمدين أو غير معتمدين، يضطر الكثير من طالبي خدمات الترجمة إلى اللجوء إلى كيانات تقدم خدمات ترجمة ذات جودة رديئة، أو يستغرقهم الأمر طويلًا للوصول إلى مترجم معتمد من خارج دولة قطر، وذلك في حال استخدام الترجمة في جهات لا تتطلب اعتماد دولة قطر للترجمة، مثل سفارات الدولة المختلفة. |
| ٦. غياب الجهات الرقابية لجودة الترجمة والناشطين بها | لا توجد في دولة قطر جهة تشرف على جودة الترجمة وتراقبها. فمن بين التحديات التي تواجه عملية الترجمة في دولة قطر هو غياب جهات الرقابة على جودة الترجمة؛ فلا توجد أدلة أو قواعد ترشد العملاء وطالبي الخدمة إلى مستويات الجودة المختلفة للترجمة. فإذا حدث خلاف بين العميل ومقدم الخدمة شركة أو فردًا، لا يوجد من يفصل بينها ويحكم على جودة الترجمة. كذلك، ليس لدى الغالبية العظمى من العاملين في الجهات الحكومية والخاصة القدرة على الحكم على جودة المحتوى المترجم، ولا سيما إذا كانت اللغة المستهدفة هي اللغة العربية، وذلك إما لعدم إتقانهم العربية الفصحى أو معرفتهم بها، أو بسبب أن معظم العاملين، وإن كانوا من العرب، قد تلقوا تعليمهم في مدارس أجنبية لا تمنحهم المهارات التي تمكنهم من القراءة أو الكتابة بشكل مقبول. وقد يوجِّه بعض العملاء المترجمين وصناع المحتوى إلى كتابة النص بطريقة مبسطة جداً ليفهمها من في مستواهم مما يؤدي إلى ركاكة شديدة في النص أو استخدام العامية أحيانًا. ونظرًا لضعف الذائقة اللغوية لدى عدد ليس بالقليل من العملاء، وضعف تمييز الكثيرين بين الترجمة الجيدة وغير الجيدة، يفقد المترجم شغفه بتقديم ترجمة ذات جودة عالية لعدم ظهور فارق بين الجيد وغيره. |
| ٧. قلة مراجع أو أدلة للترجمة | تسبب عدم وجود مراجع صادرة عن الدولة حول الأساليب المعتمدة في الترجمة أو في الكتابة بشكل عام، في تطبيق كل مترجم أسلوب الترجمة الذي تعلمه في بلده، في ظل غلبة المترجمين غير القطريين في سوق الترجمة. وهنا تلاحظ اختلافات كبيرة في المحتوى الذي تقرأه في دولة قطر؛ فكل يكتب بأسلوب بلده أو إقليمه. على سبيل المثال، إذا طلب فرد غربي ترجمة Birth Certificate لدى مترجم مصري، سيترجمها «شهادة ميلاد» أما إذا ترجمها مغربي فستكون «شهادة ازدياد» وغيرهما سيترجمها «شهادة/وثيقة مولد»...إلخ. وإضافة إلى ذلك، لا توجد أدلة موحدة صادرة عن الدولة لإرشاد المترجمين إلى المسميات الصحيحة للجهات الحكومية وغير الحكومية، ولا لكيفية إطلاق ألقاب وأسماء كبار الشخصيات والشخصيات التاريخية وغيرها، مما يصعب المهمة على المترجم، مثلما أوضحنا في الفصول السابقة، الوصول إلى المسميات المعتمدة، حيث يضطر لزيارة الموقع الإلكتروني بنسختيه العربية والإنجليزية أو الوصول إلى الإصدارات المطبوعة الصادرة عن هذه الجهة. |

| التحدي | البيان |
|---|---|
| ٨. النظرة الدونية لمهنة الترجمة والمترجمين وعزوف القطريين عن امتهان الترجمة | يتغنى الكثير من الناس بمن يتحدث لغات الغرب والشرق المتقدم، ويسعون ليتلقى أبناؤهم تعليمًا غربيًا يرسخ من تعلق أبناء الدولة باللغات الأجنبية، ويكسر الروابط التي تربطهم بلغتهم العربية. وفرضت هذه الحداثة بتقليد الغرب تحديات على مجتمع الترجمة. ولوحظ عزوف الكثير من الشباب عن تعلم الترجمة وامتهانها. من ناحية أخرى، أثرت الحداثة سلبًا في حركة الترجمة، إذ أصبح الكثير يتحدث أكثر من لغة ولم يعد لديهم حاجة للترجمة سواء الكتابية أو الفورية. واقتصرت الحاجة على ترجمة الوثائق الرسمية التي تظل حبيسة أدراج المكاتب في المؤسسات الحكومية. |
| ٩. غياب التقدير للمترجمين وأعمالهم الإبداعية | من أسباب عزوف المواطن القطري عن مهنة الترجمة ضعف تقدير المترجمين وضعف الاحتفاء بأعمالهم ومعاملتها بنفس القدر من الاهتمام والتكريم الذين تتلقاهما المؤلفات الأصلية باللغات المختلفة. ففي كثيرٍ من الأحيان، ترفض دور النشر وضع اسم المترجم على الكتب المترجمة والاكتفاء باسم دار النشر والمؤلف. علاوةً على ذلك، لا تعامل وظيفة الترجمة كغيرها من الوظائف الإدارية؛ يظل المترجم حبيس درجة «الاختصاصي» فترات طويلة حتى يُرَقَّى إلى «مترجم أول» أو «مراجع ترجمة» فيما بعد. |
| ١٠. ضعف الوعي المجتمعي بأهمية دور الترجمة والمترجمين | ضعف وعي العملاء بدور المترجم ومدى التعقيد الذي تمر به عملية الترجمة. إذ ينظر للمترجم مثل الآلة تزوده بكلمات ثم يخرج على الفور الترجمة وكأنه ماكينة في مصنع. بينما تتطلب الترجمة الكثير من الجهد والتركيز والوقت لإخراج النص المترجم بجودة عالية، وهو ما لا يدركه الكثير من العملاء، وأحيانًا تصيبهم الدهشة عندما يطلب المترجم منهم أسعارًا في نظرهم أسعار مرتفعة، حيث لا يدركون مدى الجهد المبذول في الترجمة بسبب هذه النظرة السطحية الخاطئة عن دور المترجم ووظيفته. |
| ١١. ضعف الاهتمام بدعم اللغة العربية | اهتمت الدول الغربية بلغاتها فراحوا يفرضون على من يدرس لغتهم أو يدرس تخصصه بلغتهم الخضوع لاختبارات كفاءة في اللغة مثل التوفل والآيلتس وغيرها. أما في منطقتنا العربية فلا توجد أية اختبارات كفاءة في اللغة العربية. قطر واحدة من بلدان المنطقة العربية التي لا تظهر فيها أهمية كافية لكفاءة وقدرات المترجم باللغة العربية، فالاهتمام ينصب أساسًا على مدى تمكنه وإتقانه للغة الأجنبية التي سيترجم منها أو إليها، بينما يمثل إتقان اللغة العربية أساسًا مهمًّا في الترجمة وهو أولى من إتقان اللغات الأجنبية المترجم منها أو إليها. |

| التحدي | البيان |
|---|---|
| ١٢. تأطير اللغة العربية باللغات الأجنبية المترجم منها | من أبرز التحديات التي تواجهها الترجمة في دولة قطر أن اللغة العربية أصبحت مؤطرة باللغة الإنجليزية، فيشيع استخدام تراكيب وأساليب لا تمت للغة العربية بصلة، وكلها منقولة من اللغات الأخرى. ويسمى هذا في دراسات اللغويات (التداخل اللغوي) وهو التأثير المنعكس من اللغة الأجنبية على اللغة الأم. ومع أن اللغة العربية واحدة من أثرى اللغات على وجه البسيطة، إلا أنه بسبب ضعف إتقان المترجمين للغة العربية في المقام الأول، أو بسبب طلب العميل الالتزام الحرفي باللغة المنقول منها، أصبحت اللغة العربية تكتب على نفس نظم اللغات الأخرى وأساليبها. ولا يقتصر الأمر على الترجمة، بل يتعدى ذلك إلى بناء المحتوى، ولا سيما في المجال الإعلامي، حيث يدور الكتاب والمترجمون في هذا المجال في فلك ما لا يزيد عن ألفين أو ثلاثة آلاف مفردة عربية، مع أن اللغة العربية تحوي ملايين المفردات. |
| ١٣. ضعف المواءمة بين برامج مؤسسات إعداد المترجمين واحتياجات سوق العمل كمًا وكيفًا | يبرز على الصعيد الأكاديمي ومؤسسات إعداد المترجمين تحدي التركيز المطلق على الدراسة النظرية دون التطبيق العملي. وبناء على مقابلات مع مجموعة من الخريجات من جامعة قطر وجامعة حمد بن خليفة أكدن أن الدراسة تركز بشكل كبير على الدراسات النظرية. وحتى فرص التدريب المتاحة تُجْرَى في بيئات محددة لا تمكّن الطالب من ممارسة الترجمة بشكل كامل ومعمق. ولا تتوفر، مثلما أوضحنا سابقًا، إلا مؤسستان تُعْنَيان بتدريس الترجمة والتدريب عليها وهما كلية الآداب والعلوم في جامعة قطر ومعهد دراسات الترجمة في جامعة حمد بن خليفة. ومن خلال اللقاء مع بعض الخريجين، خلصنا إلى تحد يتمثل في عدم كفاية المواد المدرسة في هذه المؤسسات لبناء مترجم مؤهل للعمل في سوق الترجمة. ففي جامعة قطر، برنامج الترجمة هو تخصص فرعي، وفي جامعة حمد بن خليفة تقدم برامج الدراسات العليا لخريجي أية تخصصات حتى وإن كانت بعيدة كل البعد عن مجال الترجمة أو اللغات بشكل عام. ويلتحق ببرامج الماجستير هذه مهنيون مقيمون في دولة قطر أو مواطنون ترسلهم جهات عملهم لاستكمال الدراسات العليا دون النظر إلى الفائدة العائدة على المؤسسة من دراسة الموظف. |

## ثانيًا: التوصيات

١. أهمية إنشاء مؤسسة حكومية تابعة لوزارة الثقافة أو هيئة أو جهة راعية تكون مسؤولة عن أعمال ونشاطات وشؤون صناعة الترجمة بشكل عام، لتتولى رعاية شؤون المهنة وتنظيمها وتدعمها وتشرف على نشاطات العاملين فيها.

٢. ضرورة الحد من نشاطات مكاتب وشركات الترجمة غير المتخصصة ومنعها من العمل في سوق الترجمة للحد من تأثيرها السلبي في سوق العمل وحركة الترجمة ومنع إغراق المكتبة القطرية بترجمات هزيلة وغير نزيهة.

٣. استثمار الموارد لتوجيه بوصلة الذكاء الاصطناعي للاستفادة منه في عمليات الترجمة وبرامج إعداد المترجم.

٤. إطلاق منصة إلكترونية تكون بمثابة قاعدة بيانات للمترجمين والشركات المتخصصة في الترجمة وأعمال الترجمة المنجزة ضمن قاعدة بيانات ترتبط بها منصة اتصال لتيسير الوصول للمترجمين المحترفين والمعتمدين وتسهيل التواصل بينهم وبين المستفيدين.

٥. ضرورة تأسيس برنامج اعتماد حكومي يقدم خدمات الاعتماد للمترجمين يمكن أن تشرف عليه هيئة الترجمة المقترحة أو الجهة الحكومية التي توصي هذه الدراسة بإنشائها ويخضع لمعاييرها.

٦. أهمية إنشاء جهاز رقابي يكون مسؤولًا عن متابعة أداء الجهات العاملة في مجال الترجمة وتحكيم الأعمال الناتجة في السوق ودعم الجهات العدلية في تحكيم الأعمال المقدمة إليها، ويمكن أن تشرف عليه هيئة الترجمة المقترحة أو الجهة الحكومية التي توصي هذه الدراسة بإنشائها ويخضع لمعاييرها.

٧. أهمية تأسيس وإصدار أدلة ومسارد مرجعية للترجمة تخدم المنهج المعتمد في دولة قطر لكافة المترجمين، وتوفير أدلة موحدة صادرة عن الدولة لإرشاد المترجمين إلى المسميات الصحيحة للجهات الحكومية وغير الحكومية، ومسميات كبار الشخصيات والشخصيات التاريخية وغيرها.

٨. ضرورة توسيع دائرة ترقي الموظف المترجم ومعاملته وظيفيًا بذات المميزات التي يتمتع بها الموظف الإداري.

٩. أهمية فرض مستوى معين من إتقان العربية على الأجانب الوافدين للعمل في قطر من خلال اختبار موحد يلزم للراغبين العمل في دولة قطر دخوله وتحقيق حد أدنى من المعرفة بالعربية، وذلك لترسيخ الاهتمام بالعربية وتعزيز مكانتها في المجتمع.

١٠. أهمية السعي للتوسع في برامج الترجمة في المرحلة الجامعية والدراسات العليا، وضرورة رفع المحتوى التدريبي في المقررات الجامعية في برامج إعداد المترجم في الجامعات القطرية لتعزيز المهارات ورفع القدرات لدى المترجمين.

١١. تشجيع القطاع الخاص والأهلي والتجاري لدعم حركة الترجمة من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية ورصد مبالغ مالية لدعم ترجمة أفضل المصادر العلمية والأدبية لدعم المكتبة العربية ونقل المحتوى القطري للغات الأخرى.

١٢. ضرورة الاحتفاء بالمترجمين الصاعدين ورعايتهم وربطهم بالمتميزين في المهنة لزيادة اعتزازهم وثقتهم بمهنتهم.

# دولة الكويت

إن المتأمل لجهود دولة الكويت في مجال الترجمة يجد أنها بدأت بالتطور بشكل ملفت في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، حيث أُنشئت مؤسسات ثقافية وأكاديمية لتعزيز قطاع الترجمة وتطوير المترجمين المحليين، وتأسيس جمعيات ترجمة تهدف إلى دعم المترجمين وإثراء المشهد الترجمي في الكويت.

وللمؤسسات الأكاديمية والتدريبية دور في تطور حركة الترجمة حيث تقدم المؤسسات العلمية العديد من البرامج الأكاديمية والدورات التدريبية في مجال الترجمة وتدعم تطوير المترجمين المحترفين.

ولجمعية المترجمين الكويتية دور في تعزيز دور المترجم ودعم حضوره وإثبات فاعليته على المستوى المحلي، وتشجيع المترجمين الكويتيين لتطوير أنفسهم والانخراط في البرامج المخصصة لتطوير المترجمين.

# الجانب التشريعي للترجمة

سنَّت دولة الكويت مجموعة من القوانين والضوابط التشريعية التي تندرج تحتها بشكل جزئي أعمال الترجمة والمترجم. وعلى الرغم من عدم وجود قوانين أو ضوابط عامة تركز بشكل أساس على الترجمة، إلا أن القوانين التي تهدف إلى إثراء المشهد الثقافي في الدولة، وتشجيع العقول على نقل المعارف وتوطينها ونشرها في جميع أنحاء العالم بشكل عام، وعن طريق الترجمة بشكل خاص، اشتملت على أحكام وضوابط تخص الترجمة. نستعرض فيما يأتي مجموعة من القوانين الخاصة بالترجمة التي جاءت في سياق قوانين عامة تحكم الحركة الثقافية والطباعة والنشر في دولة الكويت.

## ١. قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ في شأن المطبوعات والنشر

وافق مجلس الأمة الكويتي على القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦م في شأن المطبوعات والنشر، والذي ينص في مجمله على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة لأحكام هذا القانون، وفي موقع وزارة العدل الكويتية على شبكة الانترنت (www.kijls.moj.go.kw).

وتنص المادة الثالثة من الفصل الأول من هذا القانون على أنه يحق لأي شخص إنشاء مطبعة، أو استغلالها وفتح محل، أو تأجير المطبوعات، أو النشر أو التوزيع أو الترجمة أو مكتب للدعاية والإعلان، وذلك بعد الحصول على الترخيص اللازم لذلك من وزارة الإعلام مثلما سنوضح في الفصل الخاص بالجهات المسؤولة عن الترجمة في دولة الكويت.

أوضحت المادة إجمالاً الشروط اللازمة لأي شخص كويتي يرغب في الحصول على الرخصة اللازمة للترجمة بأن يكون حسن السيرة محمود السمعة، ولم يسبق ضده الحكم في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رُدَّ إليه اعتباره. وقد حدَّدَت المادة المؤهل الدراسي الذي يجب أن يحمله الشخص الراغب في الحصول على رخصة مكتب للنشر أو الطباعة بحيث يكون حاصلًا على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، غير أنه اختص الراغب في دخول مجال الترجمة بشرط حصوله على مؤهل جامعي مناسب أو ما يعادله، مع منح الوزارة المختصة الحق في استثناء من كان له خبرة كافية في مجال النشاط المطلوب من هذا الشرط عند إصدار الترخيص. نصت هذه المادة على شروط أخرى لا تختص بالترجمة بشكل خاص، بل على مزاولة النشاط التجاري بشكل عام.

وفي المادة الثانية من القانون نفسه، صُنِّف المترجم تحت مسمى محرر حيث نصت على أن «المحرر: كل من يعمل في تحرير الصحيفة على سبيل الاحتراف من صحفيين سواء كان من المراسلين أو محللي الأخبار أو مجري التحقيقات الصحفية أو المترجمين أو الرسامين أو المصورين».

### ٢. قانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٩ في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

في عام ٢٠١٦م، عُدِّلَ قانون حقوق الملكية الفكرية وإصدار قانون رقم (٢٢) في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. ثم عُدِّل قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٦م في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في سنة ٢٠١٩م وإصدار قانون جديد برقم (٧٥) لسنة ٢٠١٩ م.

يتألف القانون من ثلاثة فصول (التعريفات ونطاق الحماية) و(حقوق المؤلف والحقوق المجاورة) و(الإدارة الجماعية لإقرار الحقوق والإجراءات التحفظية والعقوبات) إضافةً إلى فصل ختامي ومذكرة توضيحية ولائحة تنفيذية. ويهدف القانون إلى توعية المؤلفين والباحثين والكتاب والفنانين والمثقفين القائمين على الإنتاج الفني والثقافي داخل الكويت وخارجها بحقوقهم الأدبية التي تضمنها القانون في مواده المختلفة، وأن يلجؤوا إلى القانون في حال تعرض حقوقهم للقرصنة. وباستخدام هذا الحق القانوني الذي كفلته الدولة لهم، يمكنهم حماية إبداعاتهم الفكرية والأدبية والفنية والإسهام في تقليل التقليد وتقديم حماية صحيحة للإبداع في مجالات الفكر والأدب والفنون، وتقييد حالات السرقة الأدبية للفنانين والمخرجين والأدباء. بالإضافة إلى ذلك، توزع مكتبة الكويت الوطنية نسخًا من القانون بشكل واسع عبر وسائل إلكترونية (على موقعها الإلكتروني) أو نسخ ورقية مجانية للجمهور المستفيد وأصحاب الحقوق والإعلاميين. يتكون القانون من (٥١) مادة تتعامل مع حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وتوفر حماية للأعمال الإبداعية في مجالات الأدب والفنون والعلوم، وتعزز الإنتاج الفكري الإنساني وتضمن مصلحة الدولة والمجتمع وتحمي حقوق المؤلف والحقوق المجاورة بشكل فعال من خلال توفير إطار قانوني يضمن ممارسة هذه الحقوق.

في المادة التاسعة من القانون رقم (٧٥) لسنة ٢٠١٩م، ينص القانون على أحقية المؤلف في ترجمة أعماله ومصنفاته إلى لغة أخرى وتوزيعه وإجراء أي تعديل أو تحوير.

## التراخيص المهنية واختبارات الترجمة المعتمدة

عملًا بأحكام القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦م في شأن المطبوعات والنشر، تختص وزارة الإعلام ووزيرها بمنح تراخيص الترجمة للشركات والمؤسسات الراغبة في تقديم خدمات الترجمة. وفي هذا الإطار، تقدم وزارة الإعلام عبر البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت أو عبر موقع الوزارة (media.gov.kw)، أربع خدمات تتمثل في إصدار ترخيص الترجمة للشركات وتجديد رخصة الترجمة للشركات وإصدار ترخيص الترجمة للمؤسسات وتجديد رخصة الترجمة للمؤسسات. وفي الفصل السابع من هذه الدراسة، نفصل طريقة الحصول على هذه الخدمات.

# الجهات والهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الترجمة

تدير حركة الترجمة في دولة الكويت مجموعةً متنوعةً من الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية، كل واحدة منها تختص بمهام محددة في منظومة الترجمة. فوزارة الإعلام تختص بمنح التراخيص للشركات والمؤسسات الراغبة في تقديم خدمات الترجمة، والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب يصدر القوانين التي تحمي حقوق المترجمين ويقدم الجوائز التي تشجع المترجمين على إثراء المشهد الثقافي في الدولة، ووزارة العدل تراقب وتضبط جودة الترجمة المعتمدة التي تقدمها الشركات والأفراد، ومجموعة كبيرة من الهيئات الأكاديمية التي تضمن تخريج كوادر مؤهلة للعمل في مجال الترجمة والارتقاء بها، وجمعيات أهلية تجري الدراسات وتقدم المقترحات للجهات الحكومية والخاصة وتساعد كوادر الترجمة في التواصل مع بعضهم الآخر.

ما يغيب عن هذه المجموعة من المؤسسات والهيئات هي هيئة أو مؤسسة مختصة تقوم على إدارة عناصر منظومة القطاع الترجمي كافة في دولة الكويت.

# جمعيات الترجمة

**جمعية المترجمين الكويتية**

أُشهِرَتْ جمعية المترجمين الكويتية في عام ٢٠٢٢م، وتعمل الجمعية على تعزيز مهارات المترجمين في الكويت وتطوير معايير العمل الترجمي من خلال تنظيم ورش العمل والمحاضرات والدورات التدريبية. وتُنَظَّمُ هذه الأنشطة بهدف زيادة المعرفة والوعي حول عملية الترجمة وتطوير مهارات المترجمين في مجالات متنوعة مثل الترجمة الأدبية والترجمة الفنية والترجمة القانونية والترجمة الفورية، وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الجمعية على تعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين المترجمين في الكويت عن طريق إنشاء شبكة قوية للاتصال بينهم. وتوفر الجمعية منصة للمترجمين للتواصل وتبادل الخبرات والمشورة المهنية

تعد جمعية المترجمين الكويتية جهة مهمة في تعزيز الترجمة وتطويرها في الكويت، وتعمل على توفير الدعم اللازم للمترجمين وتشجيع تنمية المهارات المهنية والتواصل المهني بين أعضائها والمجتمع الترجمي المحلي والدولي.

# مسارد الترجمة المنشورة الخاصة بالمصطلحات والتسميات

يعول في ترجمة المصطلحات على ما استقرت عليه الترجمة في المنشورات الإعلامية والمطبوعة، لكن الحاجة ماسة لتوجيه جهود القطاعات الحكومية والخاصة إلى إصدار مسارد للمصطلحات والعبارات التي تعين المترجمين في توحيد المصطلحات المترجمة وإخراج النصوص مترجمة متسقة مع بعضها.

# توحيد ترجمة مسميات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية

تبذل الدول جهدًا لضمان اتساق كل ما تنتجه من أعمال رسمية أو أدبية وتسمية الوزارات والهيئات والمؤسسات باسم ومطلح واحد يستخدم في جميع شؤون الدولة وفي الإعلام بشكل خاص، حتى يكون هناك ثبات في الترجمة، وما تزال الحاجة ماسَّة لتوجيه جهود القطاعات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة إلى منصة رسمية يلجأ إليها المترجم والمؤلف للتأكد من المسميات المعتمدة للجهات الحكومية والخاصةً كافة ومسميات الأشخاص، حيث لا توجد في الوقت الحالي منصة موحَّدة تلبي هذه الحاجة.

# التسجيل الرسمي للمكاتب والمؤسسات والشركات المعنية بالترجمة

تختص وزارة الإعـلام بمنح الشركات والمؤسسات الراغبة في تقديم خدمات الترجمة، وفيما يأتي نفصل الشروط والإجراءات اللازمة لاستصدار التراخيص.

**طلب إصدار ترخيص جديد نشاط ترجمة للشركات**

تتيح هذه الخدمة لقطاع الأعمال إمكانية طلب إصدار ترخيص جديد نشاط ترجمة للشركات.

**الشروط الواجبة للحصول على الخدمة:**

- يجب أن يكون المحل قائمًا.
- يجب حضور صاحب العلاقة للتوقيع على المعاملة أو أحد من الشركاء أو إحضار وكالة بتمثيل شخص آخر أمـام الـوزارات والجهـات الحكومية كافة، وإحضار البطاقة المدنية لصاحب الوكالة عند حضوره للتوقيع أو اعتماد التوقيع للمدير المسؤول أو أحد من الشركاء باسم الشركة المذكورة.

**المستندات المطلوبة**

- كتاب من وزارة التجارة والصناعة للترخيص المطلوب.
- صور من البطاقات المدنية للشركاء.
- صورة الجنسية لجميع الشركاء.
- صورة شهادة جامعية للمدير المسؤول للشركة.
- صورة من عقد الايجار وآخر وصل إيجار للمكان المطلوب للشركة.
- صحيفة الحالة الجنائية للمدير المسؤول ولرئيس مجلس الإدارة.
- شهادة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية بالرقم الآلي للعنوان.
- شهادة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية بالرقم المدني للشركة.
- كتاب من البلدية بالمساحة المطلوبة أو كروكي للمكان موثق من البلدية.
- إذا كانت الشركة تحت التأسيس، يجب إحضار صورة من عقد التأسيس وصورة من رخصة وزارة التجارة والصناعة، بعد استلام الموافقة المبدئية من وزارة الإعلام لاستكمال الإجراءات ولاستلام الترخيص النهائي من وزارة الإعلام.

**الإجراءات**

التوجه إلى مجمع الحكومة مول - برج التحرير، قسم التراخيص - إدارة المصنفات الفنية.

**أسعار الترجمة**

يمكن القول بأن سعر الترجمة للصفحة الواحدة (٢٥٠) كلمة قد تصل إلى ١٥ دينار كويتي.

# مؤسسات إعداد المترجم

## ١. جامعة الكويت

تأسست جامعة الكويت في أكتوبر ١٩٦٦م بوصفها أول جامعة بحثية حكومية في دولة الكويت، وتم ذلك وفقًا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦م.

**أ. كلية الآداب قسم اللغة الإنجليزية وقسم اللغة الفرنسية**

انطلقت كلية الآداب على أنها واحدة من أولى الكليات التي افتتحت في جامعة الكويت في عام ١٩٦٦م. وقد صُمِّمَت برامج التعليم العالي في الكلية لتلبية احتياجات المجتمع المدني الحديث وتطوره.

يهدف قسم اللغة الإنجليزية وقسم اللغة الفرنسية إلى تزويد خريجيه بما يحتاجون إليه من علم ومعرفة تمكنهم من مواجهة المسؤوليات في مجالات العمل المتنوعة في البلاد، مثل وزارات ومؤسسات الدولة والتدريس ووسائل الإعلام المختلفة وأعمال البنوك وشركات الطيران ومعاهد الأبحاث، ووكالات الأنباء ومجالات الترجمة وغيرها.

من بين المقررات الإلزامية التي يدرسها الطلاب في قسمي اللغة الإنجليزية والفرنسية مقدمات ومبادئ في علم الترجمة، ثم يدرسون مجموعة متخصصة من المقررات في الترجمة أهمها الترجمة من العربية إلى الإنجليزية والعكس وتحليل النص والترجمة والثقافة والترجمة لأغراض خاصة.

**ب. كلية الدراسات العليا**

يضطلع قسم الآداب بكلية الدراسة العليا بتقديم برنامجين في الترجمة؛ الأول هو برنامج الماجستير والثاني هو برنامج الدكتوراه.

- **ماجستير الترجمة**

يقدم قسم اللغة الإنجليزية وآدابها برنامجًا دراسيًا يهدف إلى منح درجة الماجستير في مجال الترجمة من خلال إعداد أطروحة بحثية أو تطبيقية. يعتمد البرنامج على اللغتين الإنجليزية والعربية في عملية التدريس والبحث، بهدف تزويد الطلاب بالمعارف العلمية المتعلقة بعلم الترجمة. يهدف البرنامج إلى تطوير قدرات الطلاب في مجال الترجمة وتعزيز معرفتهم بنظريات الترجمة والمنهجيات والأساليب المختلفة المستخدمة في هذا المجال. يتضمن ذلك دراسة المفاهيم والمداخل وأنواع الترجمة، والتحليل اللغوي المقارن، واستخدام المعاجم والمصطلحات المتخصصة. وتُوَفَّرُ البيئة الأكاديمية المناسبة والدعم اللازم للطلاب في تطوير قدراتهم في الترجمة بين اللغتين الإنجليزية والعربية. يتعامل البرنامج مع التحديات والمشكلات المتعلقة بعملية الترجمة، ويهدف إلى تطوير

المهارات اللازمة للتعامل معها بكفاءة. باختصار، يسعى برنامج الماجستير في الترجمة التابع لقسم اللغة الإنجليزية وآدابها إلى تحسين قدرات الطلاب في مجال الترجمة وتزويدهم بالمعارف والأدوات اللازمة للتفوق في هذا المجال، مع التركيز على الترجمة بين اللغتين الإنجليزية والعربية.

- **دكتوراه في الترجمة**

يقدم قسم اللغة الإنجليزية وآدابها في كلية الآداب برنامجًا دراسيًا يهدف إلى منح درجة الدكتوراه في مجال الترجمة. يعتمد البرنامج في عملية التدريس والبحث على اللغة الإنجليزية واللغة العربية، بهدف توفير المعارف العلمية ذات الصلة بمجال الترجمة كمجال أكاديمي نشط. تهدف الدراسة في البرنامج إلى تزويد الطلاب بالمعرفة اللازمة لفهم علم الترجمة وتطوير مهاراتهم في حل مشكلات الترجمة بين اللغتين الإنجليزية والعربية. يُركز البرنامج على تطوير قدرات الطلاب في كتابة الأبحاث الأكاديمية في هذا المجال، بحيث يتمكنون من إنتاج أعمال بحثية ذات جودة عالية وإسهامها في التطور المستمر لمجال الترجمة. تعد هذه الدراسة فرصة للطلاب لتطوير مهاراتهم في الترجمة وتحسين فهمهم للعملية الترجمية وتحدياتها. وتُوَفِّرُ البيئة الأكاديمية المناسبة والموارد اللازمة لدعم الطلاب في رحلتهم التعليمية والبحثية، بهدف إعدادهم لتحقيق تميزهم في مجال الترجمة والمساهمة في تطور هذا المجال.

## ٢. الجامعة العربية المفتوحة

### أ. كلية الدراسات اللغوية

تأسست كلية الدراسات اللغوية في عام ٢٠٠٢م مع افتتاح الجامعة العربية المفتوحة. تُمنح حاليًا درجة البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها في جميع فروع الجامعة التسعة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الكلية أيضًا برنامج البكالوريوس في اللغة الإنجليزية بتخصص الترجمة في عدد من الفروع، وتعتمد على المناهج الجامعية للجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى المراجع العلمية والمناهج المطبقة لديها.

### ب. مسار الترجمة ببرنامج بكالوريوس اللغة الإنجليزية

يهدف برنامج اللغة الإنجليزية وآدابها إلى استكشاف وتحليل مجالات متعددة مثل تحليل الخطاب، والواقعية، والثقافة. يوفر البرنامج للطلاب تخصصًا متعمقًا في اللغة والأدب الإنجليزي، وهما مجالان أساسيان لتلبية احتياجات المجتمع في مجالات الأدب المقارن والمهارات اللغوية والترجمة بين الثقافات.

### ت. ماجستير الترجمة ببرنامج الدراسات العليا

بدأت الدراسات العليا في كلية الدراسات اللغوية في الجامعة العربية المفتوحة طرح برنامج الماجستير للراغبين بإكمال الدراسات العليا للتطور والتميز في مجال عملهم.

## ٣. جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا

**بكالوريوس الترجمة بكلية الآداب والعلوم**

يمنح قسم اللغة الإنجليزية بكالوريوس الآداب في اللغة الإنجليزية مع شهادات معتمدة في اللغة والترجمة، والأدب، وتعليم اللغة الإنجليزي كلغة ثانية.

يعمل مسار اللسانيات/الترجمة على إعداد وتجهيز الطلاب لفهم وتجربة وتطبيق مفاهيم اللغة. ونشاطًا لغويًّا تطبيقيًّا، يؤهل البرنامج الطلاب لمتابعة دراساتهم العليا في مجال الترجمة والاستفادة من الدراسة في مجالات أخرى.

## ٤. برامج تدريبية مخصصة

يدعم جهود المؤسسات الأكاديمية الحكومية والخاصة السابقة مبادرات تطويرية وتدريبية على الترجمة المتخصصة التي تلبي احتياجات قطاعات أو مؤسسات بعينها، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية.

هناك عدة نماذج في هذا السياق، نذكر منها مبادرة إدارة الفتوى والتشريع لتأهيل عناصر وطنية لترجمة التشريعات الوطنية؛ حيث تبذل إدارة الفتوى والتشريع بوزارة العدل الكويتية جهودًا كبيرة في مجال إعداد الكوادر الوطنية المتخصصة في ترجمة القوانين والتشريعات إلى اللغات الأجنبية بهدف نشر الثقافة القانونية وإطلاع المستثمر الأجنبي على قوانين الدولة. وفي هذا الإطار، نظمت الإدارة دورات متخصصة في الترجمة.

# جوائز ومؤتمرات الترجمة الوطنية والعالمية

نستعرض فيما يأتي مجموعة من الجوائز التي تمنحها الجهات الحكومية والخاصة في دولة الكويت:

## ١- جائزة الدولة التشجيعية الترجمة إلى اللغة العربية

أنشئ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بمرسوم أميري صدر بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٧٣م، وهو هيئة مستقلة تابعة للدولة، تعمل على تهيئة المناخ المناسب للإبداع الثقافي والفني وتنمية النشاطات الثقافية على أوسع نطاق. يتمتع المجلس باستقلال مالي وإداري ومسؤوليات ثقافية واسعة. ومن بين المهام التي يضطلع بها المجلس، يأتي إصدار المؤلفات والمعاجم والفهارس وتجميع الوثائق والاسهام في نشر الإنتاج الفكري الجيد المبتكر والمترجم والاهتمام بالتبادل الثقافي والمشاركة في المعارض والمؤتمرات، والمهرجانات والندوات الثقافية والفنية.

تقديرًا من دولة الكويت للموهوبين من أبنائها وتشجيعًا لهم على مواصلة إنجازاتهم المتميزة في مجالات الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، خصص المجلس جائزة سنوية باسم «جائزة الدولة التشجيعية في الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية». ويمنح الفائز في كل مجال من مجالات الجائزة مبالغ مالية وشهادة تقديرية ومجسمًا تذكاريًا للجائزة في حفل رسمي يقام خلال فعاليات مهرجان القرين الثقافي السنوي.

تمنح جائزة الدولة التشجيعية – الترجمة إلى اللغة العربية للأعمال المترجمة عن أي لغة من اللغات العالمية والمنقولة إلى اللغة العربية، على أن تكون صادرة في كتب أجازتها وزارة الإعلام وتحمل رقمًا معياريًا، أو مجلات علمية محكمة، مع تقديم أصل المادة باللغة الأصلية المترجم عنها النص، بالإضافة إلى نسخ عن الترجمة.

- جهات الترشيح: الجهات العلمية والأكاديمية والثقافية والفنية في دولة الكويت
- الترشح الشخصي، أي أن الشخص من حقه أن يقدم أعماله لنيل الجائزة.

**الشروط العامة للمشاركة في الجائزة**

- أن يكون صاحب العمل كويتي الجنسية.
- أن يكون العمل متميزًا في بابه.
- أن يعبئ المرشح استمارة الترشح المعدة لهذا الغرض، ويقدمها في الوقت المحدد لذلك.
- ألا يكون صاحب العمل قد نال عليه درجة علمية (ماجستير/دكتوراه).

- أن يكون العمل المقدم من إنتاج العام ٢٠١٩ وما يليه (هذا الشرط خاص بجائزة ٢٠٢٣).
- أن يزود المتقدم للجائزة المجلس بسيرته الذاتية، وصورة عن البطاقة المدنية وثالث صور شخصية، ونماذج من أعماله السابقة إن توفرت.
- أن يزود المجلس الوطني بعدد ٧ نسخ (غير قابلة للاسترجاع) من العمل الراغب في المشاركة به.
- أن تكون المؤلفات مكتوبة باللغة العربية الفصحى.
- أن تكون المؤلفات منشورة في كتب مجازة من قبل وزارة الإعلام وتحمل رقمًا معياريًا، أو مجلات علمية أو ثقافية محكمة.
- تقبل الأبحاث والدراسات المنشورة في مجلات علمية محكمة (على الأقل ثلاث أبحاث) على أن تكون في مجال تخصص المتقدم.
- تقبل الأعمال المشتركة بشرط أن يكون جميع المشتركين في التأليف من الكويتيين.
- يزود المرشح للجائزة المجلس الوطني بموافقته الخطية في حال ترشيحه من قبل جهات أخرى.
- لا يحق لمن فاز بالجائزة عن مجال من المجالات أن يتقدم لنيل الجائزة في الفرع الذي فاز عنه.
- لا تقبل الأعمال التي سبق ترشيحها للجائزة في السنوات السابقة.
- الحضور شخصيًا عند تقديم الطلب.

## ٢- تشجيع المؤلفات المحلية

تُشَكَّل لجنة دائمة في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بهدف تشجيع المؤلفات المحلية. تفحص هذه اللجنة الكتب التي يكتبها المؤلفون الكويتيون، وكذلك الكتب التي تتناول دولة الكويت لمؤلفين غير كويتيين. وتهدف اللجنة إلى تشجيع ودعم الأعمال المستحقة، وتصدر قرارًا بتقييمها من طرف الأمين العام للمجلس لمدة عام. تراجع اللجنة وتناقش المؤلفات المقدَّمة لها، وتتخذ قراراتها في اجتماعات سرية، حيث تقرر شراء المؤلفات التي تراها مناسبة وتستحق الدعم، وتستبعد تلك التي لا تلبي المستوى المطلوب.

ويشمل التشجيع على المؤلفات المطبوعة والمكتوبة باللغة العربية الفصحى أو إحدى اللغات الأجنبية سواء إبداعًا أو دراسة أو رسائل جامعية مميزة والكتب المترجمة من اللغة العربية إلى لغات أجنبية. والهدف من التشجيع هو تشجيع المؤلف الكويتي، حيث تُشتَرى النسخ المشجعة من المؤلف نفسه وليس من المكتبات أو دور النشر إلا بموافقة المؤلف نفسه. تراعى في عملية التشجيع المكانة الشخصية والأدبية والثقافية للمؤلف وقيمة العمل.

**شروط وإقرارات التقدم للحصول على التشجيع**

على المتقدم بطلب الترشيح أن يستوفي المتطلبات التالية:

- إرفاق مع الطلب عدد (١٠) نسخ من الكتاب المطلوب تشجيعه.
- صورة من البطاقة المدنية.
- صورة من بطاقة البنك والبيانات البنكية معتمدة بورقة رسمية صادرة من البنك.
- نسخة عن الفسح الصادر عن وزارة الإعلام (إدارة المطبوعات والنشر).
- السيرة الذاتية لمقدم الطلب.
- تعبئة البيانات الشخصية في استمارة الطلب.
- شهادة تفيد إيداع العمل من مكتبة الكويت الوطنية (الردمك).
- كتاب موجه إلى السيد الأمين العام بطلب التشجيع.
- النسخ المرفقة مع الطلب غير قابلة للاسترجاع سواء كان قرار اللجنة بالموافقة على التشجيع أو العكس.
- يُعَدُّ طلب التشجيع ملغيًا في حال عدم إرفاق الأوراق الثبوتية المطلوبة أو نسخ للكتاب أو عدم استيفائه الشروط الواردة في طلب التشجيع.

## ٣- جائزة الكويت من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تأسست مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بوصفها مؤسسة خاصة غير ربحية، بناءً على مرسوم أميري صدر في عام ١٩٧٦ بتوجيه من الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، الأمير الراحل لدولة الكويت. وأنشئت المؤسسة بهدف تحقيق رؤية طويلة الأمد، تهدف إلى نشر ثقافة علمية وتكنولوجية وابتكارية مزدهرة، وتشجيعها من أجل تحقيق استدامة الكويت.

تمنح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي جائزة الكويت منذ عام ١٩٧٩ م لتكريم العلماء الكويتيين والعرب الذين حققوا إنجازات متميزة في مجالات علمية مختلفة. المجالات العلمية الفرعية التي تشملها الجائزة تتغير سنويًا. تدعو المؤسسة الجامعات والمراكز العلمية والباحثين المؤهلين لتقديم ترشيحات للعلماء الكويتيين والعرب الذين يتميزون بالتميز والريادة في مجالات الجائزة لعام ٢٠٢٣م.

تشمل المجالات التي تمنح فيها الجائزة مجالات شتى ليس من بينها الترجمة في حد ذاتها، ولكن الأعمال التي تمنح عليها الجائزة قد تكون أعمالاً مترجمة، مثلما سيتضح في الشروط الواجب توفرها في الأعمال، وهو ما يعد كذلك تشجيعًا لأعمال الترجمة.

**شروط الترشح للجائزة**

- ترشيحات الجامعات والهيئات العلمية، ويحق للفائزين بالجائزة سابقًا ترشيح من يرونه مؤهلًا لنيلها، ولا تقبل ترشيحات الهيئات السياسية.
- متطلبات الترشيح الذاتي، على أن يرفق المرشح مع طلب التقدم بيانًا موجزًا يبرز مسوغات أهليته لتقدم للجائزة.
- أن يكون المرشح عربي الجنسية ولديه ما يثبت منشأه العربي، من خلال شهادة ميلاد في بلد عربي، أو جواز سفر عربي، أو وثائق أخرى ذات صلة تُرفق مع طلب التقدم.
- أن يكون المرشح باحثًا في المجال المعلن عنه، وحاصلًا على درجة الدكتوراه في المجال ذاته أو في مجال وثيق الصلة.
- تقبل المؤسسة طلبات الترشيح الذاتي على أن يكون التقديم مشفوعًا بقائمة تضم أسماء ثلاث شخصيات علمية بالإضافة إلى اسم مؤسسة علمية واحدة تزكي المرشح/ المتقدم لنيل الجائزة.
- أن يكون الإنتاج العلمي مبتكرًا وذا أهمية بالغة للمجال المُقدَّم فيه ومنشورًا خلال السنوات العشرين الماضية. ويشتمل الإنتاج العلمي على: أبحاث منشورة أو مقبولة للنشر في مجلات علمية محكمة وكتب مؤلفة، أو مترجمة أو محققة أو فصل منشور في كتاب على أن يتمتع الكتاب بترقيم دولي معتمد (ISBN) أو (ISSN) ولن تُراجَع أو تُقيَّم الأعمال الأدبية والفنية أو أطروحات الماجستير والدكتوراه أو المطبوعات المستخرجة منها بصفتها جزءًا من ملف الإنجازات الخاصة بالمرشح.
- أن يُستكمل طلب التقدم للجائزة ويرسل الإنتاج العلمي للمتقدم إلكترونيًا. علمًا بأن طلب التقدم في حقلي العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية باللغة الإنجليزية فقط.
- أن يرسل الإنتاج العلمي وفق ملفات PDF، بواسطة مواقع خدمات التخزين السحابية مثل (Google drive - Dropbox OneDrive) وترسل على البريد الإلكتروني للجائزة kuwaitprize@kfas.org.kw
- قرارات مجلس إدارة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي نهائية ولا يجوز الاعتراض عليها.
- آخر يوم لتسلم طلبات الترشيح هو يوم الجمعة ٣٠ يونيو ٢٠٢٣.

## ٤- جائزة جابر الأحمد للباحثين الشباب

في إطار تشجيع الكفاءات العلمية المتميزة في مختلف فروع المعرفة، وتشجيعًا لحملة الدكتوراه من أبناء البلاد على البحث والدراسة والتأليف والترجمة في مختلف فروع الإنتاج العلمي. تشمل المجالات التي تمنح فيها الجائزة مجالات شتى ليس من بينها الترجمة في حد ذاتها، ولكن الأعمال التي تمنح عليها الجائزة قد تكون أعمالًا مترجمة مثلما سنرى في الشروط الواجب توفرها في الأعمال، وهو ما يعد كذلك تشجيعًا لأعمال الترجمة.

**شروط الترشح للجائزة**

- أن يكون المتقدم كويتي الجنسية وألا يزيد عمر المتقدم عن ٤٥ عامًا عند الإعلان عن الجائزة.
- أن يكون المتقدم حاملًا لشهادة الدكتوراه المعتمدة من وزارة التعليم العالي، عدا أعضاء هيئة التدريس المبتعثين من الجامعات الحكومية.
- للمتقدمين في مجال العلوم الطبية والطبية المساعدة (من غير حاملي شهادة الدكتوراة) أن يكون المتقدم حاصلًا على شهادة الزمالة.
- أن يشتمل الإنتاج العلمي المقدم على ما يأتي:
- الأبحاث المنشورة أو المقبولة للنشر في مجلات علمية محكمة (٨ أبحاث على الأقل بعد نيله درجة الدكتوراه.
- أبحاث منشورة في وقائع مؤتمرات علمية.
- أبحاث ألقيت أو قدمت كملصقات في مؤتمرات علمية.
- كتب مؤلفة، أو مترجمة، أو محررة، أو تأليف فصل، أو أكثر في كتاب.
- مقالات ودراسات وتقارير علمية وبراءات اختراع.
- ترسل جميع الأعمال إلكترونيًا، على أن تكون الأعمال بصيغة PDF بواسطة وسائل التخزين السحابية (Google Drive - Dropbox - One Drive) والصور الممسوحة ضوئيًا للمستندات غير مقبولة.

**المؤتمر الدولي للترجمة**

نظم قسم اللغة الإنجليزية في كلية الآداب بجامعة الكويت المؤتمر الدولي الأول للترجمة في عام ٢٠١٩م، بحضور عدد من أعضاء الهيئة التدريسية والوفود المدعوة من مختلف الجامعات الدولية، ويهدف المؤتمر إلى تبادل الخبرات في مجال الترجمة وتقديم آخر المستجدات في مجال الترجمة.

# الجوانب القانونية في الترجمة

تبذل وزارة العدل الكويتية جهدًا كبيرًا في ضبط العلاقات القانونية عامةً وضبط جودة الترجمة وخدماتها خاصةً، ولكن ما تزال هناك حاجة ماسة لصياغة نماذج لعقود الترجمة تضبط العلاقة بين مُقدِّمي الخدمات والحاصلين عليها.

# أدلة الترجمة وأدلة ضمان الجودة

تشجع الدولة النشر والترجمة للكتب والأدلة المختلفة والفهارس في مجموعة كبيرة من المجالات مثل التشريعات القانونية وغيرها. ولكن، تبرز الحاجة إلى إعداد دليل شامل للترجمة.

يُصَادَق على الوثائق المترجمة بناءً على صدورها من مكتب معتمد للترجمة، دون النظر في جودة الترجمة، لذا خصصت وزارة العدل الكويتية إدارةً خاصةً بتصديق الترجمة المقدمة من الشركات والمؤسسات، وتُجرَى عملية التصديق وفق شروط وآليات معينة، لكن ما تزال الحاجة ماسة إلى دليل لضمان جودة الترجمة.

# ملخص الوضع الراهن والفرص والتحديات والتوصيات

## أولا: جدول ملخص الوضع الراهن لدولة الكويت

بناءً على ما سبق طرحه يمكن تلخيص الوضع الرهن لواقع الترجمة بشكل عام في الجدول التالي:

| الموضوع | لا يتوافر | يتوافر | |
|---|---|---|---|
| | | مُسْتَوفى | يحتاج تحسينًا |
| ١. الجانب التشريعي | | | ✓ |
| ٢. التراخيص المهنية | | | ✓ |
| ٣. اختبارات الترجمة | ✓ | | |
| ٤. جهة واحدة مسؤولة عن الترجمة | ✓ | | |
| ٥. جمعيات الترجمة | | | ✓ |
| ٦. مسارد وقواميس الترجمة | ✓ | | |
| ٧. توحيد ترجمة المسميات الرسمية | ✓ | | |
| ٨. التسجيل الرسمي للمكاتب | | | ✓ |
| ٩. مؤسسات إعداد المترجم | | | ✓ |
| ١٠. جوائز خاصة بالترجمة | | | ✓ |
| ١١. مؤتمرات الترجمة الدورية | | | ✓ |
| ١٢. أدلة الترجمة | ✓ | | |
| ١٣. أدلة ضمان الجودة | ✓ | | |

## ثانياً: الفرص

| الفرصة | البيان |
|---|---|
| ١. استثمار الموارد المالية | توفر الموارد المالية لدى الحكومة الكويتية التي تمكن من تعزيز برامج تدريس الترجمة والتدريب عليها وتحفيز المواطنين والمقيمين على الانضمام لركب المترجمين. |
| ٢. استثمار الموارد المالية في إنشاء الصناديق الوقفية للترجمة | إمكان استثمار الموارد في تخصيص صناديق وقفية لترجمة الكتب والمراجع من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية وترجمة التراث المعرفي العربي إلى اللغات الأخرى لنشر الثقافة العربية والإسلامية في جميع أنحاء العالم. |
| ٣. إمكان البناء على قصص النجاح الثقافية التي عرفت بها الكويت | نظرًا لما كان لمجلة العربي من دور مميز في رفع اسم دولة الكويت عاليًا في جميع أنحاء المنطقة العربية، ينبغي لدولة الكويت الاستفادة من هذه التجربة بإصدار تراجم بنفس الجودة ترسخ من إسهامات الكويت الثقافية في جميع أنحاء العالم. |
| ٤. برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص | تحفيز الشركات وقطاعات الأعمال على الاستثمار - من خلال برامج المسؤولية المجتمعية للشركات - في قطاع الترجمة وإثراء المكتبة العربية بموارد معرفية جديدة وتوفير الكتب والمواد المترجمة بأسعار زهيدة لتستفيد منها جميع فئات المجتمع. |
| ٥. تسليط الضوء على تجارب المترجمين المتميزين وتعريف الأجيال المقبلة على جهودهم ومنجزاتهم | في بعض الندوات التي تنظمها جمعية المترجمين الكويتية ومعارض الكتب وغيرها يسلط الضوء على رواد حركة الترجمة في دولة الكويت، لكن ينبغي تعزيز هذه الجهود وتسليط الضوء على نماذج من المترجمين، بحيث ترى الأجيال الشابة في هذه القامات نموذجًا يحتذى في مجال الترجمة والإبداع. |
| ٦. تأسيس جهة حكومية راعية لنشاطات الترجمة | تأسيس جهة حكومية متصلة تحت الوزارة المختصة للعناية برعاية حركة الترجمة في الكويت، تصدر من خلالها قوانين أنشطة الترجمة، وتنظم اعتماد المترجمين وترخص ممارستهم للمهنة، وإصدار المراجع والأدلة التي تساعد المؤسسات الحكومية والخاصة والمترجمين على حد سواء في فهم معايير جودة الترجمة. |
| ٧. إطلاق بوابة إلكترونية لرصد بيانات الترجمة وإحصاءاتها وممارسيها | إطلاق بوابة إلكترونية ترصد بيانات المترجمين ونشاطات الترجمة وإصداراتها بانتظام؛ ليسهل معها الوصول إلى مُقدِّمي خدمات الترجمة في الدولة. |

## ثالثاً: التحديات

| التحدي | البيان |
|---|---|
| ١. اقتحام غير المتخصصين لمهنة الترجمة بهدف التكسب المادي | اقتحم الكثير من المترجمين مجال الترجمة دون معرفة بأبعاد مهنة الترجمة وعملياتها ودورها، لأنهم ربما دخلوا المجال لأسباب مادية بحتة، ولا سيما المترجمون الذين دخلوا المجال وليس لديهم في جعبتهم القدرات والمهارات اللازمة للنهوض بدور المترجم عبر التعليم أو التدريب الأكاديمي والتطبيقي على الترجمة. |
| ٢. القصور في بعض المكونات الرئيسية لمنظومة الترجمة في الدولة | من أكبر التحديات التي تقف في وجه حركة الترجمة في دولة الكويت هو غياب الهيئة أو الجهة المسؤولة عن أعمال الترجمة بشكل عام. يوجد في دولة الكويت مجموعة من الجهات الحكومية التي تنظم عملية الترجمة وتدعمها، ولكن تبرز الحاجة الماسة إلى وجود هيئة واحدة تضطلع بإدارة حركة الترجمة بشكل عام. كذلك، وبسبب غياب هذه الجهة المنظمة، لا يمكن لأي باحث أو مراقب لحركة الترجمة في الكويت الوقوف على أية معلومات محددة عن الترجمة، مثل حجم سوق الترجمة في دولة الكويت، أو عدد العاملين بمجال الترجمة، أو أسعار الترجمة، أو العقود التي تربط مقدم الخدمة بالعملاء، مما يتسبب في كثير من الأحيان في ضياع حقوق الشركات أو الأفراد، أو قبول المترجمين لأسعار متدنية لا تساعدهم في تقديم خدمات متميزة للعملاء. |
| ٣. حاجة المترجمين الماسة للخبرة العملية | تتزايد الحاجة للترجمة في الوقت الراهن، لكن المشكلة أن الآلاف من المترجمين الذين يتخرجون في الجامعات ليسوا مؤهلين مهنيًّا، علاوة على أن القائمين على تدريس مناهج الترجمة، يركزون على النظريات اللغوية والقواعد اللغوية التي يتخصصون ويبرعون فيها، ولكن في الغالب الأعم لا يتمتع هؤلاء المدرسون بالخبرات العملية والمهارات التطبيقية اللازمة للتميز في الترجمة، والكثير منهم لم يمارس الترجمة عمليًا، بل تقتصر مؤهلاته على النواحي اللغوية النظرية فقط. |
| ٤. الاهتمام بإتقان اللغات الأجنبية وإهمال اللغة العربية | يلزم المترجم أن يتمكن من اللغتين العربية والإنجليزية، حيث تضع معظم المؤسسات الأكاديمية شرط إتقان الإنجليزية واللغات الأجنبية الأخرى لطلاب مرحلة الدراسات العليا من دون الحديث عن إتقان اللغة العربية، رغم أن الترجمة من العربية وإليها تعتمد على طرفين وثقافتين العربية إحداهما. |
| ٥. غياب الوعي العلمي والثقافي للمترجم | في غالب الأحيان تكون دراسة الترجمة مقتصرة على اللغات الأجنبية فقط مع بعض اهتمام بعض المؤسسات بتدريس اللغة العربية، لكن في الحقيقة يجب أن تمتد الترجمة لدراسة جميع المعارف، وأن يشارك في تدريسها مختصون من مختلف المجالات؛ مثل الطب والحقوق والاقتصاد والإعلام والمحاسبة والهندسة، حتى يُؤهَّل المترجم معلوماتيًّا ومهنيًّا، ويكون ملمًا بجميع العلوم التي سيترجم فيها. |
| ٦. غياب الرقابة على جودة الترجمة | على الرغم من وجود بعض الجهات الرقابية التي تصدق على جودة الترجمة في دولة الكويت مثل وزارة العدل، بيد أنها تقتصر على الوثائق أو المستندات الرسمية فقط وتغيب الرقابة عن باقي أنواع الترجمة وعلى رأسها التراجم الإبداعية. هذا الغياب أدى بدوره إلى إضعاف المترجمين. |

| التحدي | البيان |
|---|---|
| ٧. انتشار مكاتب غير مختصة بالترجمة | تنشط في دولة الكويت مكاتب كثيرة وشركات صغيرة تقدم خدمات الترجمة مقابل أسعار زهيدة، مقارنة بمتوسط دخل الفرد في الدولة، والتي بدورها تستقطب مترجمين غير محترفين أو غير مؤهلين بالشكل الكافي، مما ينتج عنه مستويات متدنية من المواد المترجمة. |
| ٨. الحاجة للقوانين والتشريعات التي تنظم عملية الترجمة | لا يوجد حاليًا قانون كويتي ينظم عملية الترجمة على غرار القانون المعمول به في الدول الأخرى مثل دولة الإمارات، وعدم كفاية شروط الحصول على ترخيص ترجمة في الكويت، والذي لا يعتمد على أسس ومعايير علمية واكتفائه بطلب شهادة جامعية، من دون التدقيق في هذه الشروط أو إجراء الاختبارات. |
| ٩. عدم وجود منصة أو قاعدة بيانات لتسجيل المترجمين المحترفين والمعتمدين | لا توجد في الدولة مبادرات إلكترونية تساعد طالبي الخدمة ومزوديها في التواصل مع بعضهم والوصول إلى المترجم الكفء المؤهل لعمليات الترجمة على غرار منصات الترجمة الكبيرة في الدول الأخرى مثل Proz.com وElance، وTranslatorsCafe وغيرها من المواقع التي تسهل التواصل بين العملاء والمترجمين وتضبط إلى حد كبير أسعار الترجمة في ظل غياب الجهات الحكومية المنظمة لها. |
| ١٠. عدم وجود مسارد أو مراجع أو أدلة معتمدة للترجمة | لا توجد جهة في دولة الكويت، وإن كان المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون من بين مهامه إصدار الفهارس والأدلة والمسارد بشكل عام، تصدر مراجع يلوذ إليها المترجم أو متلقي الخدمة للحكم على مدى جودة الترجمة. وإضافة إلى ذلك، لا توجد أدلة موحدة صادرة عن الدولة لإرشاد المترجمين إلى المسميات الصحيحة للجهات العامة والخاصة وألقاب الشخصيات العسكرية والرسمية والشخصيات التاريخية وغيرها من المسميات المعتمدة، مما يضطر معه المترجم لزيارة الموقع الإلكتروني بنسختيه العربية والإنجليزية أو الاسترشاد بالمنشورات المطبوعة لدى الجهة. |
| ١١. عدم وجود قانون ينظم اشتراطات مزاولة مهنة الترجمة | لا يوجد قانون ينظم اشتراطات مزاولة مهنة الترجمة، وألغت وزارة الإعلام الكويتية شرط حصول طالب الترجمة على شهادة تخصصية باللغة الأجنبية مثلما كان معمولا به في السابق، لذا فإن وضع الترجمة في الكويت لا يخضع لأية معايير مهنية من حيث الرقابة وتحديد المسؤولية والكفاءة والخبرة، وهذا الوضع كثيرًا ما يؤدي إلى نتائج مأساوية تتمثل في خسائر كبيرة أحيانًا تترتب على عدم دقة الترجمة. |
| ١٢. صعوبة شراء حقوق الترجمة | يعد شراء حقوق الترجمة أحد أكبر التحديات التي تواجه دور النشر والمؤسسات الراغبة في ترجمة الكتب الأجنبية ونقلها إلى الكويت، حيث يتحتم على من يقوم بالتواصل مع دور النشر الأجنبية إجادة لغة التواصل للحصول على الملكية. وهناك صعوبة للوصول إلى الوكيل لأن بعض الوكلاء الأجانب يماطلون في الردود لفترات تتعدى الشهور حتى تحصل على الموافقة، وهناك أعمال ليس لها وكيل لكن تظل حقوق المترجم قائمة ويجب مخاطبته للحصول على الموافقة. |
| ١٣. تحدي الرقابة على النشر | على الرغم من انفتاح دولة الكويت على نقل المعارف الأجنبية إلى الدولة والاستثمار في ذلك، إلا أن الرقابة في الدولة تحجب أعمالا كثيرة من دون معايير محددة، وتعاني المكتبات من الرقابة أكثر من دور النشر، حيث تترجم دور النشر وترفع تكلفة الترجمة، ثم عند رفع الأعمال المترجمة للرقابة ترفضها، فتضيع على الناشر ما تكبده من نفقات في الترجمة. |

## رابعًا: التوصيات

١. ضرورة تأسيس جهة حكومية متصلة تحت الوزارة المختصة للعناية برعاية حركة الترجمة في الكويت، تصدر من خلالها قوانين أنشطة الترجمة، وتنظم اعتماد المترجمين وترخص ممارستهم للمهنة، وإصدار المراجع والأدلة التي تساعد المؤسسات الحكومية والخاصة والمترجمين على حد سواء في فهم معايير جودة الترجمة.

٢. إطلاق بوابة إلكترونية ترصد بيانات المترجمين ونشاطات الترجمة وإصداراتها بانتظام، ليسهل معها الوصول إلى مقدمي خدمات الترجمة في الدولة، ولتضبط إلى حد كبير أسعار الترجمة في ظل غياب الجهات الحكومية المنظمة لها.

٣. استثمار الموارد المالية لتعزيز برامج تدريس الترجمة والتدريب عليها وتحفيز المواطنين والمقيمين على الانضمام لركب المترجمين.

٤. استثمار الموارد في تخصيص صناديق وقفية لترجمة الكتب والمراجع من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية وترجمة التراث المعرفي العربي إلى اللغات الأخرى لنشر الثقافة العربية والإسلامية في جميع أنحاء العالم.

٥. ضرورة فرض قانون ينظم اشتراطات مزاولة مهنة الترجمة، ويؤكد على اشتراط حصول طالب ممارسة مهنة الترجمة على شهادة تخصصية باللغة الأجنبية أو تخصص الترجمة، وفرض معايير مهنية من حيث الرقابة وتحديد المسؤولية، والكفاءة، والخبرة والجودة.

٦. الاستفادة من تجربة دولة الكويت في إصدار مجلة العربي الكويتية ذائعة الصيت، والسعي لنجاح مماثل بإصدار تراجم بنفس الجودة ترسخ من إسهامات الكويت الثقافية في جميع أنحاء العالم.

٧. أهمية تحفيز الشركات وقطاعات الأعمال على الاستثمار – من خلال برامج المسؤولية المجتمعية للشركات – في قطاع الترجمة وإثراء المكتبة العربية بموارد معرفية جديدة وتوفير الكتب والمواد المترجمة بأسعار زهيدة لتستفيد منها جميع فئات المجتمع.

٨. الاهتمام بتسليط الضوء على رواد حركة الترجمة لتعزيز هذه الجهود والتعريف بنماذج من المترجمين، لترى الأجيال الشابة في هذه القامات نموذجًا يحتذى في مجال الترجمة والإبداع.

٩. دعم المترجمين وحركة الترجمة بتبني شراء حقوق النشر باللغة العربية للأعمال المترجمة من مصادر أجنبية وتسهيل إجراءات الدعم والتسجيل والفسح لنشر للأعمال المترجمة لإعانة المترجمين ودور النشر على مواجهة المصاعب الماثلة حالياً في عمليات الترجمة والترخيص للنشر.

١٠. ضرورة محاربة الممارسة العشوائية لمهنة الترجمة على أيدي غير المؤهلين وأهمية وضع تشريعات تمنع دخول غير المتخصصين من دارسي الترجمة واللغات الأجنبية إلى المجال، وذلك حفاظًا على سلامة المكتبة العربية والكويتية من الأعمال المخلة، وتخليص المكتبة العربية من الغثاء الذي اعتراها من الترجمات الركيكة.

# الخاتمة والتوصيات

## الخاتمة

انتهى البحث المخصص لكل دولة، حيث شمل عددًا من المباحث الخاصة بدراسة واقع الترجمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واجتهدنا عند نهاية كل باب خاص بدولة معينة لوضع جدول يلخص الوضع الراهن للترجمة في الدولة بناءً على ما توفر لدينا من معلومات وما استطعنا تحليله والوصول إلى استنتاجات حول توفر بعض ما طرح في ثنايا البحث لكل دولة، وفيما يلي تلخيص لكل بند من البنود على حدة ومقارنته ببقية دول المجلس.

### ١. الجانب التشريعي

يظهر البحث حاجة دول المجلس إلى تحسين وتطوير الجانب التشريعي الخاص بقطاع الترجمة، ولكن القوانين والتشريعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان كانت أكثر شمولية وإحاطة مقارنة بغيرها من دول المجلس، حيث شملت القوانين عددًا من القضايا الخاصة بمهنة الترجمة ومزاولتها، وبعض الجوانب الإجرائية القانونية فيها. ونظرًا لتشابه البيئة التشريعية في دول المجلس، فإن التشريعات ستكون متشابهة إلى حد كبير عند تطويرها وتحسينها لديهم، ولعل من المناسب الإفادة من خبرات الدول فيما بينها في هذا المجال.

### ٢. التراخيص المهنية

هناك تشابه وترابط بين دول المجلس في مسألة التراخيص المهنية وطريقة التعامل معها، لكنها جميعًا تحتاج إلى مزيد عناية ورعاية وتحسين لتواكب التطور في تراخيص المهنة مع المهن الأخرى في دول المجلس مثل الهندسة والطب وغيرهما، حيث ما يزال العمل في مجال الترجمة مربوطًا بشكل عام بالتسجيل الرسمي للفرد أو المؤسسة دون وجود تراخيص مهنية تسند عمل المترجم.

## ٣. اختبارات الترجمة

نشير هنا إلى غياب الاختبارات المهنية الاحترافية للمترجمين، إلا أن الإمارات العربية المتحدة وضعت شرط الاختبار للمترجمين في الترجمة القانونية، دون مزيد تفصيل حول الاختبار ومعاييره... إلخ. ويمكننا في هذا السياق ذكر اختبار «المترجم المعتمد» بنسخته التجريبية الذي أعدته هيئة الأدب والنشر والترجمة بوزارة الثقافة في المملكة العربية السعودية، التي حضرت لهذا الاختبار بدورات خاصة لمترجمين محترفين في القطاع الحكومي والخاص في مواضيع الترجمة المختلفة، ومن ثم وضع الاختبار بناء على معايير دولية معتمدة. هذه التجربة جديرة بالاهتمام والمتابعة والإفادة منها. لكن في العموم، ما تزال الحاجة ماسة لوجود اختبار مهني للمترجم.

## ٤. جهة واحدة مسؤولة عن الترجمة

تتفق جميع دول المجلس على أنه ليس هناك حتى الآن جهة واحدة معنية بالترجمة تصدر التشريعات والتراخيص الخاصة بالترجمة، أو التسجل وما إلى ذلك، وقد نتساءل هنا عن مدى جدوى إفراد مؤسسة أو هيئة بجميع المسؤوليات الخاصة بالترجمة من تشريع وتسجيل رسمي واختبارات مهنية ومراقبة المهنة والترخيص لها ووضع الضوابط الخاصة بها والتدريب التأهيلي لها والأدلة الخاصة بالترجمة والأدلة الخاصة بضمان الجودة!

## ٥. جمعيات الترجمة

هناك تفاوت بين دول المجلس في الجمعيات الخاصة بالترجمة، فتتميز المملكة العربية السعودية بجمعية الترجمة السعودية التي انطلقت في الآونة الأخيرة وتشرف عليها فنيًا هيئة الأدب والنشر والترجمة، حيث انطلقت باستراتيجية واضحة وبنشاطات متعددة خلال فترة وجيزة، بينما تحتاج جمعيات الترجمة في الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت إلى تطوير وتحسين لتواكب التقدم في دول المجلس. ومن ناحية أخرى، لا يوجد في مملكة البحرين وسلطنة عُمان ودولة قطر جمعيات غير ربحية خاصة بالترجمة.

## ٦. مسارد وقواميس الترجمة

تظهر الدراسة بأن دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان لديهم مسارد مختلفة في مواضيع مختلفة، البعض منها لم يصدر من جهات حكومية، والبعض ما يزال في طور التحسين والتطوير، حيث تميزت المسارد والقواميس في المملكة العربية السعودية بكثرتها وشمولها لقطاعات مختلفة، لكن جل هذه المسارد اقتصرت على اللغتين العربية والإنجليزية، مما يشير إلى الحاجة الماسة لتطويرها وتحسينها وتقديم لغات أخرى.

ولم تشر الدراسة إلى وجود أدلة في دولة قطر ودولة الكويت، مما يؤكد الحاجة إلى العمل المشترك والتكاملي لإنتاج أدلة وقواميس ومسارد تخدم الترجمة في دول المجلس للقطاعات كافة.

## ٧. توحيد المسميات الرسمية

نشير هنا إلى أن المملكة العربية السعودية أنشأت جهة خاصة - شعبة الترجمة الرسمية برئاسة مجلس الوزراء - للعناية بتوحيد المسميات وغيرها عند الترجمة إضافة إلى توحيد كتابة أسماء الأعلام عند كتابتها باللغات الأجنبية كأسماء الأشخاص والأماكن، وتوحيد ترجمات أسماء الأجهزة الحكومية وغير الحكومية مثل: (ديوان، رئاسة، محافظة، مديرية، مصلحة... الخ)، بالإضافة إلى أسماء وظائف رؤساء هذه الأجهزة، وذلك لتثبيت المصطلحات والمعاني وأشكال أحرف أسماء الأعلام والأماكن عند نقلها إلى اللغات الأخرى، وتعتمد بقية دول المجلس على ما استفاض وشاع استخدامه من تراجم ومسميات، ويبقى الباب مفتوحاً للاجتهاد في الترجمة.

## ٨. التسجيل الرسمي للمكاتب

تعتمد دول مجلس التعاون كلها نظامًا للتسجيل الرسمي للأفراد والمؤسسات والجهات سواء الداخلية أو الخارجية التي تشتغل بقطاع الترجمة، وتتفاوت في متطلباتها وجهات الرجوع عند التسجيل الرسمي لنشاط الترجمة، لكنها في الغالب تعتمد على المؤهل العلمي لصاحب الطلب والاشتراطات الرسمية التي تتشابه مع تسجيل بعض المؤسسات والشركات الأخرى.

## ٩. مؤسسات إعداد المترجم

تمنح دول المجلس التدريب والتأهيل في مجال الترجمة ودرجات علمية مختلفة في الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراة، ويبدو أن المملكة العربية السعودية من أكثر دول مجلس التعاون تقديمًا لبرامج الدراسات العليا. وتمنح دول المجلس التدريب والتأهيل في مجال الترجمة لعدة لغات.

## ١٠. جوائز خاصة بالترجمة

يوجد في جميع دول المجلس جوائز إما خاصة بالترجمة أو تشمل الترجمة ضمن أهدافها وجوائزها، لكن دولة قطر والمملكة العربية السعودية تميزتا بوضع جوائز على المستوى الدولي خاصة بالترجمة.

## ١١. مؤتمرات الترجمة

تقيم جميع دول المجلس مؤتمرات وندوات محلية ودولية خاصة بالترجمة، وقد تختلف في أهدافها ومستوى الحضور فيها من بلد لآخر بناء على مواضيع المؤتمر ومحاوره، وقد يتكرر بعضها سنويًّا والبعض الآخر يتوقف.

## ١٢. أدلة الترجمة

تظهر الدراسة أن جميع دول المجلس لم تنشر بشكل رسمي أدلة خاصة بقطاع الترجمة أو خاصة بالمترجمين، مما يؤكد الحاجة إلى مثل هذه الأدلة وتظافر الجهود لوضعها.

## ١٣. أدلة ضمان الجودة

يشكِّل ضمان الجودة علامة فارقة في مزاولة المهنة والحكم عليها وحوكمتها بالطريقة الاحترافية، لذا فإن وجود أدلة خاصة بضمان الجودة في التراجم يهم في تجويد قطاع الترجمة وتحسينه وبناء معايير للترجمة بأنواعها كافة.

وختامًا نشكرُ جميع من أسهمَ في الدراسة من باحثين ومشرفين، ونشكرُ أعضاء اللجنة الإشرافية على الدراسة والجمعية السعودية للترجمة، والمحكمين والإداريين.

والله ولي التوفيق،،،

# توصيات الدراسة

خلصت الدراسات الخاصة بكل دولة من دول مجلس التعاون إلى جملة من الفرص والتحديات والتوصيات لتطوير نشاط قطاع الترجمة في كل دولة من دول المجلس التعاون. والتقت غالبيتها على جملة من التوصيات الرئيسة التي تأكدت أهميتها بالاتفاق عليها وهي مرتبة هنا حسب أهميتها ومدى تكرارها في الدراسات الفرعية المشمولة بهذه الدراسة، وهي حسبما يأتي:

## ١. الجانب التنظيمي (إنشاء هيئة مسؤولة عن شؤون الترجمة في كل دولة من دول المجلس)

- أهمية إنشاء هيئة أو جهة أو مؤسسة راعية حكومية أو شبه حكومية موحَّدة في كل دولة تُناط بها شؤون الترجمة تكون مسؤولة عن أعمال ونشاطات وشؤون صناعة ونشاط الترجمة بشكل عام، وتتولى رعاية وتنظيم شؤون المهنة وتدعمها وتشرف على نشاطات العاملين فيها ومعايير واشتراطات ممارسة المهنة، والاهتمام بالجوانب التشريعية وضبط الجودة والترخيص للمترجمين، وأن تتولى صلاحيات الترخيص للأنشطة وتصنيف المترجمين واعتمادهم ورصد نشاطاتهم وإنتاجهم، وتعتني بالرقابة على جودة أداء المترجمين ومؤسسات الترجمة وتقدم خدمات التحكيم والمراجعة والدعم العدلي والقانوني لمجال الترجمة.
- توجيه برامج الندوات والمؤتمرات والمناسبات العلمية والاقتصادية والقنوات الإعلامية لمنح الأولوية للكوادر المحلية والخليجية لتنفيذ مهام الترجمة التحريرية والتتبعية والفورية، وذلك لضمان وحدة المصطلحات، وسلامة الممارسات، وترسيخ الكفاءات، وتوطينها.
- ضرورة وضع حد لغير المتخصصين من ممارسة الترجمة في المؤتمرات ومكاتب الترجمة ومؤسساتها دون تأهيل وتصنيف مهني من جهة مسؤولة بالدولة، وأهمية موازاة ذلك بالحد من نشاطات مكاتب ودور النشر وشركات الترجمة غير المتخصصة أو المرخصة لمزاولة مهنة الترجمة على أسس معيارية ومهنية معتمدة، ومنعها من الاستثمار في مهنة الترجمة أو التأثير على سوقها، والسعي الحثيث والعاجل للحد من تأثيرها السلبي في المهنة وحركة الترجمة لحماية المكتبة العربية من الترجمات الهزيلة وغير النزيهة.

### ٢. إنشاء منصة إلكترونية موحدة لدول الخليج تعنى بالتواصل ورأس المال البشري في الترجمة

إنشاء منصة إلكترونية خليجية موحدة تتولى جمع ورصد وتسجيل وتبويب وإتاحة بيانات المترجمين والجهات المتخصصة في الترجمة وأعمال الترجمة المنجزة ضمن قاعدة بيانات ترتبط بها منصة اتصال لتيسير الوصول للمترجمين المحترفين والمعتمدين وتسهيل التواصل بينهم وبين المستفيدين، والاحتفاء من خلال ذلك بالمترجمين المتميزين والتعريف بمنجزاتهم ورعاية المترجمين الصاعدين.

### ٣. بناء مرصد وطني في كل دولة للترجمة

إيجاد مرصد وطني في كل دولة من دول مجلس التعاون، وصولًا إلى رصد البيانات والإحصاءات الدقيقة اللازمة لمعرفة وتحليل الواقع وقياس حجم وواقع حركة الترجمة ونشاطاتها وإصداراتها وتحدياتها وفرصها ونواتجها، ليسهم في دعم أصحاب القرار لاتخاذ القرارات المناسبة لتوجيه قطاع الترجمة الوجهة المثلى من خلال جهاز فني متخصص يتولى هذه الأعمال تحت المظلة الرسمية المناسبة.

### ٤. عقد لقاءات بين الجهات الأكاديمية والتدريبية المتخصصة في مجال الترجمة للتنسيق فيما بينها

- السعي لتحقيق التكامل والتنسيق وتبادل الخبرات والممارسات المثلى بين البرامج الأكاديمية المانحة لمؤهلات الترجمة في دول مجلس التعاون لتحقيق غاية موحَّدة ومحدَّدة، مع إعطاء أهمية قصوى للعناية المتوازنة في الإعداد اللغوي، بحيث تحظى اللغة العربية بما تستحقه من اهتمام ولا يكون تعلم اللغة الأجنبية على حسابها في برامج إعداد المترجمين كافة، وذلك لضمان كفاءة مخرجات هذه البرامج لخدمة سوق العمل بدول مجلس التعاون وجودتها.
- ضرورة تعزيز الاهتمام بالبحث العلمي في علوم الترجمة ودراساتها، وعدم الاكتفاء بإنتاج الترجمات وحسب.

### ٥. إصدار أدلة ترجمة ومسارد وقواميس مرجعية في الترجمة بلغات مختلفة، وقواميس خاصة باللغة العربية

تأسيس وإصدار أدلة ومسارد مرجعية للترجمة وقواميس للغة العربية لتخدم حركة الترجمة في دول مجلس التعاون، والعناية بتوفير أدلة حكومية موحَّدة لإرشاد المترجمين وتوحيد مسميات الجهات الحكومية وغير الحكومية وألقاب الشخصيات الرسمية والعسكرية والمسميات الفنية والشخصيات التاريخية، وغيرها.

### ٦. استثمار برامج المسؤولية الاجتماعية لخدمة قطاع الترجمة

استثمار برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص والمؤسسات التجارية والاستثمارية والعمل على توجيه اهتمامها لخدمة حركة الترجمة وتعزيز التواصل الثقافي والحضاري بدعم المترجمين وحركة الترجمة ورعاية أنشطتهم وبرامجهم وتبني المتميزين والاهتمام بهم ودعم مشروعات الترجمة التعاونية والتطوعية والتدريب الميداني والتعاون في ذلك مع أقسام الترجمة في الجامعات.

### ٧. تقديم دراسة متكاملة لإمكانية إنشاء صناديق وقفية تدعم مجال الترجمة

أهمية عمل دول مجلس التعاون على إنشاء صناديق وقفية وتشجيع رجال الأعمال والمؤسسات المانحة لدعم هذه الصناديق الوقفية لإسناد جهود ترجمة المصادر والأعمال الإبداعية والكتب والمراجع من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية وبالعكس، والعمل على ترجمة التراث المعرفي العربي إلى اللغات

الأخرى وتشجيع التبادل المعرفي والتفاهم الثقافي بين دول المجلس ودول العالم الأخرى، خاصة في ظل الاهتمام الحكومي بالحركة الثقافية والعناية بدور الترجمة فيها.

### ٨. ترتيب أولويات دول المجلس فيما يخص الترجمة من اللغات الأجنبية الحيَّة وإليها

العناية باللغات الأخرى، بخلاف الإنجليزية، كمًّا ونوعًا، في ظل تنامي انفتاح دول مجلس التعاون سياحيًا واستثماريًا مع باقي دول العالم، وليكون لذلك فائدة في تعزيز عملية الاتصال والتواصل الرسمي مع جميع السكَّان في دول مجلس التعاون.

### ٩. تعزيز الحضور الخليجي في جوائز الترجمة على المستوى الإقليمي والدولي

الحفاظ على منجزات الجوائز وبرامج المنح البحثية والتعليمية المحلية والإقليمية والدولية التي تقدمها قيادات وحكومات دول مجلس التعاون، ومؤسساتها الثقافية والأهلية والتعليمية، واستثمارها لتعزيز نشاطات الترجمة وتنسيق جهودها لتحقيق التمايز بينها في إطار ومجالات عملها بما يحقق القدر الذي تستحقه من الاهتمام والمتابعة والمشاركة من المترجمين في دول مجلس التعاون.

### ١٠. تأسيس جمعيات علمية ومهنية متخصصة وتزويدها بالممكنات اللازمة

تأسيس الجمعيات العلمية والمهنية غير الربحية لرفع مستوى وعي المترجمين وتعزيز الروابط المهنية بينهم وتحفيز العمل المشترك فيما بينهم تحقيقًا لما يخدم حركة الترجمة ويعزز مخرجاتها.

### ١١. عقد ملتقى سنوي خليجي تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وبإشراف مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية لمناقشة قضايا الترجمة

- أهمية الاستفادة من التجارب والممارسات المتميزة لدور الترجمة والنشر العالمية بما في ذلك انتقاء المترجمين وتطوير أنظمة الترجمة المساعدة، وتقنيات الترجمة الآلية والترجمة بمساعدة الذكاء الاصطناعي، وتبني الممارسات المثلى كافة في تنفيذ الترجمات وتسريعها وتكثيفها وتجويدها، وتوظيف التقنيات الحديثة لرفع مستوى الإنتاجية والدقة والسرعة والاتساق والجودة فيما تنتجه المكتبة العربية من ترجمات من العربية وإليها.
- ترتيب أولويات اختيار محتوى الترجمة المستهدف بربط ذلك بالأولويات التنموية لدول مجلس التعاون، والاهتمام باتساق المحتوى المختار لمشاريع الترجمة مع معالم المشهد الاجتماعي والثقافي المحلي في دول المجلس بما يضمن سلامة المحتوى من ملامح التغريب وطمس الهوية، ويعزز تبني المحتوى ثقافيًا ومعرفيًا وحضاريًا، ويسهم في تعزيز المعارف والمهارات والتفاهم الإنساني واحترام الثقافات الأخرى حول العالم.
- الاستفادة من قصص النجاح والأوضاع الثقافية والتاريخية التي تميز كل دولة من دول مجلس التعاون لاستثمار حركة الترجمة لترسيخ تلك المكانة وتعزيز حضورها على المشهد الثقافي الدولي.

# المصادر والمراجع

## أولًا: المراجع العربية والإنجليزية


- ابن منظور، (١٩٨٦) لسان العرب، دار المعارف بالقاهرة.
- باسنيت، سوزان، ولوفيفر، أندريه، (٢٠١١). الترجمة، التاريخ والثقافة (أحمد مؤمن، ترجمة). دار الألمعية (١٩٩٦).
- العويسي، أيمن بن مصبّح. محاضرة غير منشورة بعنوان «الترجمة في أوقات الأزمات: دور الترجمة في الاستجابة لجائحة كوفيد ١٩، ألقاها عبر الإنترنت بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٢٠ ضمن الجلسات الرمضانية لأكاديمية بيت المترجم السعودية.
- ترانس تك (٢٠٢٣، آذار ٨). ما هو معيار الأيزو ١٧١٠٠ في الترجمة؟
- الوادعي، مالك (٢٠١٩)، «الجهود السعودية في الترجمة من العربية» اصدار مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لخدمة اللغة العربية: تحرير الدكتور مالك الوادعي، بمشاركة، د. إبراهيم القرني، د.مبارك القحطاني، د.عبدالله طويرش، د. عبدالله الأسمري، د.عبدالله الخميس، د. خالد أبا الحسن.
- بيكر، منى. (٢٠٢٠) جامعة الملك سعود (ترجمة د. مبارك القحطاني وعباد العباد).
- البلوشي، خالد. «حركة الترجمة في عُمان»، مجلة نزوى، تصدر عن وزارة الإعلام في سلطنة عُمان، ٨ مارس ٢٠١٥م.
- كتيب «سبل تعزيز جهود الاهتمام بالترجمة والتعريب لدى الجهات ذات العلاقة بدول مجلس التعاون» (٢ أغسطس ٢٠٢٢م)، حلقات نقاش في مركز التعريب والترجمة والاهتمام باللغة العربية، التابع للأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- كتيب «دور الترجمة في إبراز الجانب الحضاري والثقافي لدول مجلس التعاون» (١٩ أكتوبر ٢٠٢٢م)، حلقات نقاش في مركز التعريب والترجمة والاهتمام باللغة العربية، التابع للأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- يراجع إعلان إنشتون (إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠) ، الذي اعتُمِدَ في المنتدى التعليمي العالمي في مدينة إنشتون الكورية الجنوبية عام ٢٠١٥م، إصدارات الأمم المتحدة.

## ثانيًا: مواقع الإنترنت

https://qanoon.om
https://mjla.gov.om
https://laws.uaecabinet.ae
https://mola.gov.om
https://dga.gov.sa
https://www.business.gov.om
https://qanoon.om
https://www.su.edu.om
https://sqa.gov.om
https://araa.sa
https://www.gust.edu.kw
http://kuweb.ku.edu.kw
https://www.hbku.edu.qa
https://www.hta.qa
https://www.aou.edu.kw
https://www.nccal.gov.kw
https://www.tii.qa
https://nlk.gov.kw
https://www.kfas.org
https://www.qu.edu.qa
https://www.unizwa.edu.om
https://ndu.mcit.gov.sa
https://offline.uob.edu.bh
https://www.albayan.ae
https://www.spa.gov.sa
https://www.moic.gov.bh
https://dga.gov.sa
https://www.nuwab.bh
https://majancollege.edu.om
https://www.moj.gov.ae
https://mjla.gov.om
https://www.moj.gov.kw
https://education.aau.ac.ae
https://www.squ.edu.om
https://www.sharjah.ac.ae
https://qurancomplex.gov.sa
https://www.heac.gov.om
https://www.culture.gov.bh
https://moj.gov.sa
https://zatca.gov.sa
https://freelance.sa
https://www.almeezan.qa
https://seu.edu.sa
https://ssl.ksu.edu.sa
https://imamu.edu.sa
https://culturalawards.moc.gov.sa
https://gph.gov.sa
https://www.saip.gov.sa
https://units.imamu.edu.sa
https://www.psu.edu.sa
https://colt.ksu.edu.sa
https://tac.kau.edu.sa
https://www.kfu.edu.sa
https://uqu.edu.sa
https://arabic.fbsu.edu.sa
https://translationaward.kapl.org.sa
https://lpt.moc.gov.sa
https://www.boe.gov.sa
https://mc.gov.sa
https://professionallicenses.mc.gov.sa
https://www.hrsd.gov.sa
https://www.wam.ae
https://kalima.ae
https://www.uaeu.ac.ae
https://education.aau.ac.ae
https://www.un.org
www.unterm.un.org

بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية
GCC Centre for Translation, Arabisation and Promotion of Arabic

CTAPA@GCCSG.ORG | (+٩٦٨) ٢٤٩٦٨٨٥٩
@CTAPA_GCC | (+٩٦٨) ٢٤٦٧٥٥٠
ص.ب: ٥٣٩، الرمز البريدي: ١١٨، مسقط، سلطنة عُمان